

أسعار الموزعين

Algeria	..S.1.	Lebanon	LL 1000.
Austria	AS.26.	Libya	..L.Din. 0.75
Bahrain	..Fis.250.	Morocco	..Dh.6.
Belgium	..BF.50.	Oman	..Priza.100
Canada	..C\$2.50	Pakistan	..S.1.
Cyprus	..C\$1.	Qatar	..Rih.3.
Egypt	..E.E.1.	Saudi Arabia	..R.3.
France	..FF.4.	Spain	..Pta.350.
Germany	..DM.2.3.	Switzerland	..Sfr.3.
Greece	..DR.400.	Syria	..L.S.15.
Iraq	..S.1.	Tunisia	..M.600
Italy	..L.3000	U.A.E.	..Dirh.3.
Jordan	..Fis.200.	UK	..£.1.
Kuwait	..Fis.200.	USA	..\$2.

جريدة اقتصادية مستقلة

بصدرها من لندن «البنانيون المتحدون للصناعة والنشر»

رئيس التحرير

سليمان القرزلي

العدد الحادي عشر - المجلد الثاني - آب / أغسطس 1995

Issue 11, Vol. 2 August 1995

لماذا زار الحريري قيادة الجيش؟

جيش الشعب.. وجيش القمع!

مروراً أن يخترق الجيش من وراء ظهر قائده، لكن الموقف الصلب للعماد لحدود، كان بمثابة سد حاجز ضد هذا النوع من التسلسل. وبالتالي فإنه من غير المستبعد أن يشير العقل الإنتهازي المفكر عن الحريري عليه بأن يحاول أخذ الجيش من فوق بعدما عجز عن أخذه من تحت.

فالنضج غير العادي الذي تحدث فيه الحريري أثناء وجوده في فرنسا عن الأحداث اللبنانية الأخيرة لا يشير فقط إلى ثقته بالاستناد إلى قوى غير عادية في الداخل وفي الخارج، بل يشير أيضاً إلى ربط الجيش والقوى الأمنية اللبنانية بموقفه الإيديولوجي المشار إليه في البداية، من خلال تصديده للعدو الأساسي وهو الشعب ممثلاً بالقوى الإنتاجية المعتمدة بالاحتدادات العمالية. وقد يكون من دواعي الأسف أن الحزب الحريري، أو من هم وراءه، في صياغة عقيدة عسكرية جديدة للجيش قوامها أن الشعب هو العدو، وأن وظيفة القوات المسلحة هي حماية «حزب الإنجاز وأموال المنجزين»، وإلا فما معنى أن يقول الحريري في باريس إن إسرائيل هي التي تقف وراء المظاهرات العمالية في لبنان؟ اليس ذلك يعني إصطفاً صفة «العدو» بالقائمين بتلك المظاهرات؟

وما معنى أن يقول الحريري وفي باريس أيضاً أن القائمين بتلك المظاهرات كانت غايتهم «قلب الحكم» اليس ذلك يعني أن كل من هم ليسوا في الحكم أي في «حزب الإنجاز» تصلصق بهم تلقائياً صفة «العدو»؟

إن ذلك منطق خطير. وهو ليس فقط معادياً للحرية والديمقراطية، بل إنه معاد للرأسمالية الحقيقية، أي للرأسمالية الوطنية الحريصة على الإنتاج والنمو، لصحة «المال الوطني» التي من عموالات الإنجاز.

«الميزان»

أميل
لحدود

الجديد المؤمل أن يكون سنداً للشعب لا سوطاً مسلطاً عليه، على الأقل نظراً لأن عديد الجيش هو من أبناء الشعب الفقراء. ولا تحب أن تصدق ما يتروى في بعض الدوائر الدبلوماسية من أن «المودة» المستجدة بين الحريري وقائد الجيش هي بؤار «صفقة سياسية»، يجري إتمامها أو على الأصح «إنجازها» قبل انتخابات رئاسة الجمهورية، فيبقى الحريري راعياً في حال انتخاب العماد لحدود رئيساً للجمهورية، بهدف تحويل الجيش إلى أداة للقمع ليس إلا.

ذلك أن المعارف بالشأن الحريري في لبنان يقولون أن رفيق الحريري، حتى قبل أن يصبح بصورة رسمية رئيساً للحكومة اللبنانية، حاول

رافيق
الحريري

إنتهاج سياسة قمعية ضد المظاهرات العمالية، أنه توجه بنظمته إلى وزارة الدفاع للقاء قائد الجيش العماد إميل لحود بحجة أنه زار القيادة في البرزة للتهنئة مسبقاً بعيد الجيش (يوم الأول من آب/ أغسطس) نظراً لتفعية في زيارة رسمية إلى فرنسا أثناء احتفالات عيد الجيش. لكن عيد الجيش لم يبدأ هذه السنة فقط فاللبنانيون يحتفلون به منذ الاستقلال. وقد مكث الحريري في الحكم حتى الآن ثلاث سنوات، وخلال تلك السنوات الثلاث لم يحتفل بعيد الجيش أو لم يزر قيادته إلا في هذه السنة التي احتاج فيها إليه وإلى قائده لغرض قمعي يحقق أغراضه ويشكل في الوقت ذاته لطة أو علامة سوداء في سجل الجيش

■ لرئيس الحكومة اللبنانية رفيق الحريري موقف إيديولوجي من المال، وبالتالي فهو موقف غير رأسمالي. وهذا الموقف الإيديولوجي يقصد به أن رئيس الحكومة يعطي المال قيمة بذاته، بينما الموقف الرأسمالي الحقيقي هو اعتبار المال وسيلة للإنتاج والدليل الدامغ على ذلك أن الحريري وصل إلى رئاسة الحكومة لحدود أنه يملك المال، لا لأي فضيلة أخرى تميزه عن السياسيين من أهل البلد. وهم في غالبيتهم من غير اليساريين إن لم يكونوا من الفقراء. وقد سبق لنا في «الميزان» أن شخصنا هذا الموقف بالقول إن الحريري والحريريون يشكلون «حزب الإنجاز» ضد «حزب الإنتاج» في لبنان. والقصد من ذلك أن النظرة الحريري إلى الأمور في الجمهورية اللبنانية تقوم على الطريقة التي حقق بها الحريري «إنجازاته» في المملكة السعودية. أي تدبير المشاريع الكبيرة غير الإنتاجية، ثم تدبير ميزانياتها، ثم إنجازها بأسرع وقت يصرف النظر عن الكلفة، بل يكون من الأفضل كلما زادت السرعة وزادت الكلفة. ولعل أصرح إعلان عن موقف «حزب الإنجاز» الذي يضم الحريري والحريريون ضد «حزب الإنتاج» الذي يضم الكتلة الساحقة من أهل البلد المسحوقين هو الموقف القمعي الصريح ضد الفاعليات الإنتاجية معقدة بتجاه العمال في الدرجة الأولى.

وهذا الموقف القمعي من الفاعليات الإنتاجية في البلاد هو في الوقت ذاته موقف انتهازي من الجيش والقوات المسلحة. فالحريري كما هو معروف ومتوقع له في الأصل موقف سلبي من الجيش مخالف تحت شعار «خفض النفقات غير المجدية» باعتباره أن الميزانية العسكرية في مرحلة السلام هي نوع من الهدر. وما زال اللبنانيون يتذكرون ذلك الحادث الذي تعرض له قبل سنتين وزير مالية الحريري فؤاد السنهوري على يد جماعة من الجيش الدليل على انتهازية موقف الحريري من الجيش بعدما عزم على

بسبب التحفظات الروسية والإيرانية على مشروعه النفطي

روجيه تميزز «يفرق» في بحر قزوين!



روجيه تميزز

كذلك شككت تلك المصادر بأدعاء آخر مفاده أن تميزز قد حصل على تمويل من الحكومة الصينية، (غير شركة بتروال صين) الوطنية التي تملكها حكومتايجين)، مقداره ١٠٥ مليار دولار مما يغطي تقريباً كامل كلفة المشروع المقدر بمبلغ ٢٠٥ مليار دولار.

وأشار مسؤول في شركة عالمية متخصصة بمشاريع بناء خطوط الأنابيب إلى أن الدول المعنية (قازاخستان، أرمينيا، أذربيجان، تركيا) لم توافق على مقترحات تميزز حول المشروع، كما أعرب عن اعتقاده (رداً على سؤال من «الميزان») بأن ما أثير حول تميزز وما أثاره من جدل أثناء توليه المسؤولية في لبنان قد تكون من أسباب تحفظ الدول المذكورة على المشروع.

وقد حاولت «الميزان» تفصي الموضوع بعد اتصال بها من مندوب لأحد بلدان الاستثمار الأسيوية كان مكلفاً، على ما يبدو، بالاستفسار عن هوية روجيه تميزز والتحقق من تقارير عن أعماله السابقة وبعضها يعود إلى بدايات الأولى مع شركة «كيند بيروني» الأمريكية للمحاسبة، (التي تولت الإشراف على تغطية بنك «انتر» في أيام يوسف بديس قبل سنوات عدة من تولي تميزز نفسه مسؤولية «شركة انتر» للاستثمار)، ثم في شركة «فيرست أرابيان» التي أسسها مع بعض المتمولين العرب الذين ظهرت أسماؤهم في مشاريع حققت بها شبهات كبيرة ومنها بنك «الاعتماد والتجارة الدولي» الذي انهار في مطلع التسعينات ولحق بعض المعينين فيه

■ عاد روجيه تميزز، الرئيس السابق لشركة «انتر» اللبنانية في عهد أمين الجميل في الثمانينات، إلى الظهور على المسرح النفطي، ولكن في آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين هذه المرة، بعدما باع قبل سنوات عمليات نفطية في إيطاليا كان قد اشترتها من شركة «اموكو» الأميركية إلى الحكومة الليبية.

وقد رافق ظهور روجيه تميزز على المسرح النفطي في بحر قزوين ظهوره الإعلامي في الصحف الأوروبية والصحف العربية الصادرة في أوروبا.

وعلى الرغم من أن الشكوك ما زالت تحيط بمشروع خط الأنابيب المقترح بين «تنغيز» في «قازاخستان» و«باكور» في «أذربيجان» على بحر قزوين، وبين «ميوموتاليد» التركية على البحر المتوسط مروراً بأرمينيا، بسبب التعقيدات الإقتصادية في تلك المنطقة والنزاعات الحدودية بين دولها، فقد أعلنت شركة «كاسبيتال أوليل» وهي شركة نفطية يرأسها تميزز ومسجلة في أميركا، أنها أجرت ترتيبات التمويل اللازمة لخط الأنابيب الكبير بين بحر قزوين والبحر المتوسط.

وقد شككت مصادر مصرفية في لندن في ادعاء شركة تميزز بأن رئيسها حصل على دعم لمشروع من بنك الاستثمار والاستيراد الأميركي الذي تملكه الحكومة الأميركية، على أساس أن يكفل البنك المذكور سلفاً التصدير للأنابيب الفولاذية التي ذكر أن شركة «بيت لحم للصناعات» سوف تصنعها.

الأسواق النفطية تتهيا لعودة العراق مضارباً

واشنطن تضغط لمنع انهيار الأسعار

■ يتوقع خبراء أسواق النفط عودة قريبة للنفط العراقي بعد رفع الحصار الدولي، وانتظار المساعي الأميركية السرية لتزويد هذه العروة وتأثيراتها على أسعار النفط وبلغ أحد هؤلاء الخبراء «الميزان» أن نزول العراق إلى الأسواق بكميات كبيرة من غير توتيت مسبق بشأن توزيع الحصص مع بقية الدول المنتجة، وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية والكويت وإيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، من شأنه أن يؤدي إلى محرب أسعار، قد تهبط فيها إلى مستويات خطيرة تتراوح بين ١٢ دولار كحد أعلى و٦ دولارات كحد أدنى للبرميل الواحد.

وأشار الخبير المذكور إلى أنه من الصعب أن تقبل المملكة العربية السعودية خفض حصصها لإستيعاب الحصة العراقية، ليس فقط لأن ذلك سوف يؤدي إلى انخفاض ملحوظ في عائداتها النفطية في وقت تعاني فيه من نقص في السيولة النقدية، بل لأنها لا تريد أن تعود إلى لعب دورها السابق كمنفذ سوزان، أي خفض وبيع إنتاجها حسب متطلبات السوق. ورداً على سؤال «الميزان» حول الموقف الأميركي من الأمر، أشار الخبير إلى أن الولايات المتحدة سوف تحاول إقناع المملكة السعودية بأن خفض إنتاجها يبقى أفضل من إنهيار الأسعار، ولم يستبعد أن تتنازل واشنطن ضغطاً ملحوظاً على دول الخليج في هذا الاتجاه بعد إتمام الترتيبات التي تجري سراً مع بغداد.

وتعليقاً على هذا الرد قالت «الميزان» للخبير المذكور:

«لكن ذلك ينفذ الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الأميركية الراضة التي يرباعها مستشار الرئيس كينتين لشؤون الأمن القومي انطوني ليك والتي أطلق عليها «سياسة

«الميزان» رسالة إلى خيطان الزوي
بسم سليمان القرزلي... الصفحة 4

خسائر بشرية وإنتاجية... تضخم وعجز في الميزانية

التكاليف الاقتصادية للحرب اللبنانية



على النشاط الاقتصادي كما أن الحرب في لبنان قد أدت إلى ركود حجم السكان، وانخفاض نسبة التكاثر في السكان والقوى العاملة، وتدهور في القوى العاملة، البطالة، فاستناداً إلى تقرير غرفة التجارة والصناعة في بيروت سنة ١٩٩٠، ارتفعت نسبة البطالة من ٥.٤ في المائة سنة ١٩٧٥ إلى ٢١ في المائة

على الرغم من محدودية المعلومات الرقمية الدقيقة المتوفرة في مختلف المجالات لقياس كلفة الخسائر الاقتصادية والبشرية التي مني بها لبنان خلال فترة الإحتلال الداخلي (١٩٧٥ - ١٩٩٠)، إلا أن الباحثين اللبنانيين والعرب والأجانب، شككوا من رصد هذه الكلفة. فليس بإمكاننا عرض الجوانب الاقتصادية الأساسية لكلفة الحرب منطلقين من الطاقات الإنتاجية (الطاقة البشرية، ثم التجهيزات)، وننتقل بعد ذلك إلى الخسائر على صعيد إنتاج الثروات وتوزيعها واستعمالها، وما ينتج عنها من إنعكاسات على صعيد الدولة ومستوى المعيشة.

الخسائر في الطاقة الإنتاجية

يقول خليل أبو رجيلي في كتابه «الخسائر البشرية في لبنان: جرد حسابيه» إن لبنان قد خسر من جراء الحرب بين نيسان/أبريل ١٩٧٥ ونيسان/أبريل ١٩٩٠ حوالي ٩٤ ألف قتيل و١١٥ ألف جريح وحوالي عشرة آلاف معاق جسدياً و١٤ ألف مخطوف. وفي كتاب أبو رجيلي «التجهيز القسري» ورد أن حوالي تسعمائة ألف لبناني (أي ثلث السكان) قد هجر من لبنان منذ سنة ١٩٧٥، مما تسبب لا يزال في خسارة مهمة في إدراتهم الاقتصادية. ثم هناك الهجرة الخارجية التي شملت أيضاً حوالي تسعمائة ألف شخص، والتي تؤثر تأثيراً حاسماً

سنة ١٩٨٥، فالإجمالي حوالي ٣٠ في المائة سنة ١٩٨٩، وانخفضت نسبة السكان العاملين من مجمل السكان من ٢٧ في المائة سنة ١٩٧٥ إلى ١٤ في المائة سنة ١٩٨٥، فاستناداً إلى

وفي كتاب «لبنان جرد حسابيه» سنة ١٩٧٥، ١٩٩٠، يورد بطرس ليكي التقدير التالي للخسائر بالمراسمال والبضائع وممتلكات المواطنين كالتالي:

الخسائر على صعيد الإنتاج تراجع الإنتاج على صعيد الاقتصاد الوطني ككل - استناداً إلى التقرير السنوي لصندوق لبنان للعام

١٩٨٩، فإن الناتج المحلي اللبناني قد تدنى سنة ١٩٨٩ إلى ٤٧ في المائة من المستوى الذي كان عليه سنة ١٩٧٤. وقد تسارعت عملية انخفاض هذا الناتج في السنوات الأربع الأخيرة، وتفاقمت مؤشرات الركود والانكماش الاقتصادي في العامين ٨٩ و٩٠. إن تراجع الناتج المحلي القائم سنة ١٩٨٩ بنسبة تتراوح ما بين ١٥ في المائة و٢٠ في المائة عن المستوى الذي بلغه سنة ١٩٨٨، وفي ما يلي تفاصيل ذلك:

● القطاع الصناعي: تضرر غرفة الصناعة والتجارة في بيروت أن الصناعات الصناعية تراجعت بنسبة ٥٨ في المائة في الأشهر السبعة الأولى من سنة ١٩٩٠، وإن الإنتاج الصناعي تراجع بنسبة تتراوح بين ٢٠ في المائة و٤٠ في المائة من سنة ١٩٩٠، وإن الإنتاج الصناعي تراجع بنسبة تتراوح بين ٣٠ في المائة و٤٠ في المائة في الأشهر الثمانية الأولى لسنة ١٩٩٠، وينتج عن ذلك ضعف استعمال الطاقة الإنتاجية لهذا القطاع بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً.

● قطاع البناء: تراجع الإنتاج، إذ تضرر القطاع العام عن طريق مشاريع جديدة، من جهة، بسبب الوضع المالي والسياسي للدولة، وانكماش عالمي في نشاط القطاع الخاص على إضمار المشاريع قيد التنفيذ، من جهة ثانية. وذلك نظراً إلى ارتفاع أسعار مواد البناء المستوردة وزيادة الفوائد على التمويل للبناء وشراء المساكن.

● القطاع الزراعي: تقلصت المساحات المزروعة بنسبة ٥٠ في المائة بين العامين ١٩٧٤ و١٩٨٩، وتراجع الإنتاج بالأسعار الثابتة بسبب ندرة التسميد، وارتفاع القيمة التجارية للأرض، وصعوبة التسويق الداخلي والخارجي، وموجات التهجير المتتالية منذ سنة ١٩٨٢، والتي طالت مناطق ريفية. كذلك تراجع حجم الطاقة الإنتاجية في مجال الإنتاج الحيواني (٤٥٪) وللإقار



تقدير الخسائر بالمراسمال والبضائع وممتلكات المواطنين بين ١٩٧٥ و١٩٨٣

القطاع	الخسائر بملايين الليرات اللبنانية ١٩٨٣	وصف الخسائر
السكن	٣٦٠٠	١١٢٠٠ مسكن
السياحة	١٢٠٠	٦٥ فندقاً في بيروت والجبل
التجارة والخدمات	٩٣٠٠	١٣٤٠٠ محل تجاري ومكتب والتجهيزات العامة في المناطق التجارية
الصناعة	١٥٠٠	٣٠٠ مؤسسة عميرة أو مقصورة
التجهيزات العامة	٤٠٠٠	الطرق، المرافق، المصطشفيات، المكتبات الهاتف والكهرباء والمياه والمدارس والمستشفيات
المراسمال والبضائع	٢٠٠٠	مواد أولية، سلع مصنعة، وبيع أخرى من ممتلكات المؤسسات، وبيع موجودة في المساكن الخاصة، وسيارات

القطاع	الخسائر بملايين الدولارات	وصف الخسائر
السكن	١٦	٢٢٠٠٠ مسكن متضرر ٥٠٠٠ مسكن مدمر بشكل كامل
التجارة والخدمات	٢٠	حوالي ألف مكتب ومتجر متضرر ١٦ مصراً متضرراً ٢٤٠ كراجاً مدمراً
الصناعة	٥٠	محطات للوقود، وكالات سيارات وكالات سفر ٢٢٠ مصنعاً مدمراً ١٥٠ مصنعاً متضرراً
التجهيزات العامة	٢٥	الطرق، المرافق، المطارات ١٠٠ شبكة الهاتف ١٠٠ شبكة المياه ١٠٠ الشبكة الكهربائية ١٠ المدارس والمستشفيات
المراسمال المتحرك وممتلكات المواطنين	١٥٠	مواد أولية وبيع خالصة التصنيع ٣٠ سلع أخرى ملك للمؤسسات، محتويات المحال الخاصة والسيارات
المجموع	٥٣١	



٧٣٪ للمعامن و٨٢٪ للغنم) كما تراجع الإنتاج اللبناني، فلم يعد يعادل مستواه في أواخر سنة ١٩٨٧ إلا ٥٤ في المائة من مستواه آخر سنة ١٩٧٣، وفي المائة إذا إستثنينا زراعة الخضروات.

● هناك تراجع في الحركة بسبب تدني مداخيل المواطنين الفعلية، ويظهر ذلك من خلال تدني إستيراد السلع بنسبة ٥٠ في المائة بين ١٩٨٢ و١٩٨٩.

● القطاع السياحي: سجل شلل واسع في النشاطات بسبب فقدان الأمن والاستقرار وتدعيم قسم كبير من التجهيزات السياحية (فنادق، مطاعم، ملاهي...).

● العجز في الميزانية العامة: نتج هذا العجز عن زيادة نفقات الدولة الإدارية، ودعمها لبعض السلع والطاقة، وطفان الطابع غير الإنتاجي لنفقاتها ونسب مواردها مما زاد من حجم الدين العام الذي يمول من خلال الإستدانة من المصارف التجارية ومن مصرف لبنان، وإذا كانت نسبة العجز في موازنة سنة ١٩٨٩ تقارب ٩١ في المائة من مجموع الموازنة، فقد تجاوز العجز سنة ١٩٩٠ تلك النسبة لإستمرار عوامل إستنزاف موارد الدولة. ولذا، فقد استمر التضخم المتعاظم للمديونية العامة الداخلية للدولة.

● العجز في ميزان المدفوعات: وتراجع الإحتياطي بالعملة الأجنبية لدى مصرف لبنان، إستناداً إلى النشرة الفصلية الصادرة عن مصرف لبنان والتقارير السنوية وغرفة تجارة وصناعة بيروت، مال ميزان المدفوعات إلى العجز ابتداء من سنة ١٩٨٢، إذ بلغ ١٢٢١ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٢ و١٢٠٢٨ مليوناً سنة ١٩٨٤، ثم سجل هذا العجز فائضاً بقيمة ١٩٨٧ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٨٥ ليعود إلى العجز سنة ١٩٨٦ (٢٢٥٣٧ مليون ل.ل.) ثم إلى فائض طفيف سنتي ١٩٨٧ و١٩٨٨ (٢٩٠ مليون ليرة لبنانية حتى تموز/يوليو). وهذا العجز يستنزف إحتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية ويحد من إمكانيات التدخل في سوق القطع ولتأمين إحتياجات القطاع العام من العملات الأجنبية، خصوصاً في مجالات إستيراد القمح واللحوم مما يسبب أزمات تموينية شديدة في مدين المداخن.

● انخفاض دخل الفرد: أدى كل ذلك إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من ٢٩١٧ دولاراً سنة ١٩٨٢ إلى حوالي ٥٠٠ دولار أميركي في أواخر سنة ١٩٨٩، أي بما يوازي ١٧ في المائة من مستواه قبل سبع سنوات.

وقد أدى كل ذلك إلى تدني مستوى التقتديتات الإجتماعية، وتغشي النشاطات الباعية، وتدني مستويات المعيشة بشكل عام، وتدني مستوى الخدمات العامة، وخسارة دور لبنان الاقتصادي والثقافي والتربوي والعلمي الإقليمي والدولي

إعداد: محمد عطوي

الخبير الاقتصادي الدكتور حسين سلوم: «الميزان»:

النظام الضريبي اللبناني عثماني وفرنسي ولا يجاري المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور حسين سلوم، مدير الفرع الرابع لكلمة الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية، رف من الكتب منها «الأوجه الاقتصادية والاجتماعية في النظام الضريبي اللبناني»، «القانون المالي والضريبي»، «المالية العامة»، «تاريخ القوانين»، «المبادئ الاقتصادية» وعدد آخر من المؤلفات التي جعلت منه مرجعاً وحجة في تاريخ النظام الضريبي اللبناني وتطوره.

يرى الدكتور سلوم إن النظام الضريبي اللبناني، حديث في بعض جوانبه، ومتخلف في البعض الآخر، فعلى الرغم من إرتكازه على بعض القوانين والمبادئ حديثة العهد، التي تأخذ بالحدث أوجه التطور والتطريات العلمية الحديثة، فإن في الوقت ذاته، يرتكز أيضاً على قوانين متخلفة قديمة العهد تعود إلى أبعد من مائة عام. ما تزال تطبق على إبنائه منذ أيام الحكم العثماني والإنتداب الفرنسي، بحيث يبقى فاصراً عن مجاراة أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والمالية، وغير متجاوب مع حاجات التطور المعاصر والإصلاحي.

ويعتقد، «أنه على الرغم مما يتميز به النظام الضريبي اللبناني، من عدم المرونة، ومن طغيان نسبة الضرائب غير المباشرة على الضرائب المباشرة، ومن عدم مجاراة البادئ الحديثة للعلم الضريبي في كثير من قواعده وأحكامه، والجمود الذي يسيطر على قسم كبير من نصوصه، وعلى الرغم من القصور الذي تلمسنا أوجهه على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من الشوائب الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، لم تتمكن الدولة منذ الإستقلال، من تطوير نظامها الضريبي حتى يستوعب المستجدات التي طرأت على البنى الاقتصادية والاجتماعية في أجل مراكمة ركب الحضارة للذات والمتطور.

وفي نظر الدكتور حسين سلوم، أن الوضع الاقتصادي، قبل الإحتراق الداخلي، كان «يهيئ» فرصاً ممتازة من أجل تحسين الإقتصاد في البلاد. فوضعت دراسات عدة تحضيرية، وأعدت مشاريع متكاملة لإشراك في وضعها خبراء أجانب ومحليون. إضافة إلى ذلك، فقد جرى إعداد وتحضير الجهاز الفني لأعمال التنفيذ. عدلت شروط تعيين مراقبي الضرائب لجهة توافر الشهادات العليا، وأنشئ معهد التدريب على الضرائب وجري تدريب مجموعات من الموظفين القدامى والجديد في لبنان وخارج.

على ماذا انطلعت المشاريع الضريبية المقترحة؟

يبداها الدكتور حسين سلوم كالآتي:

● مشروع جديد لقانون الضريبة الموحدة على الدخل، وقد تضمن هذا المشروع الضريبة التصاعدية على مجموع الدخل، كما تضمن ضريبة نسبية على الشركات للصورة المسؤولة. وقد أبقي على نظام الضرائب النوعية على فروع الدخل، بحجة أن الدوائر المالية المختصة قد عادت على تطبيق هذا النظام وبمجة أنه يعامل مختلف الداخلين وفقاً لقواعد اجتماعية واقتصادية مهمة ماثلة، وقد قسم هذا المشروع الدخل إلى الفروع الثلاثة:

- ١- الرواتب والأجور ومعايشات التقاعد.
- ٢- إيرادات رؤساء الأموال المتقولة.
- ٣- إيرادات الأموال البنيية.

● الضريبة على الأرباح الناتجة عن بيع العقارات: ومعلوم أن هذه الأرباح هي ضوء أحكام القانون الحالي لضريبة الدخل، لا تخضع للضريبة على الدخل فيما لو كانت محقة نتيجة عمليات مفترقة، وبغير نية التجارة، وقد جاء الشرع الجديد يخضع هذه الأرباح للضريبة على الدخل.

● الضريبة التصاعدية على الخلل: من المعلوم أن الأرباح عن الخلل لا تخضع في ظل القوانين المعمول بها حالياً لأضريبة نسبية. والمشروع الجديد يخضعها لضريبة تصاعدية.

● محاولة المرسوم رقم ١٩٩٢: والواقع أن هذه المحاولة تعتبر من أهم محاولات الإصلاح الضريبي في لبنان. وقد قام به الدكتور إلياس سايا يوم كان وزيراً للمالية سنة ١٩٧١، عن طريق زيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية، إلا أنها، مع الأسف، كانت نهايتها في النسيان.

ماذا كان رد فعل الحكومة اللبنانية على هذه المقترحات؟

يقول الدكتور حسين سلوم: «في الواقع، إن هذه المشاريع المختلفة كان يجب أن تكون جزءاً من خطة إصلاحية متكاملة، تصدر تباعاً وعلى مراحل وتتضمن تعديلات ضريبية أخرى، على صعيد الضرائب المباشرة وغير المباشرة. إلا أن الذي حصل هو أن الدولة قد استعاضت عن هذه الخطة المنشودة بالحل الذي وجته أسهل بالنسبة إليها، فقامت بزيادة الرسوم الجمركية على السلع الكمالية تاركة موضوع إصلاح الضرائب المباشرة الأكثر إلحاحاً إلى وقت آخر. وهذه الخطوة قد بموجب المرسوم الشهور رقم ١٩٩٢ تاريخ ٥ (أيلول) سبتمبر سنة ١٩٧١.

ما هو إذاً مصير هذا المشروع؟

يقول الدكتور سلوم: «إن صدور هذا المشروع قد أدى إلى ضغط كبير للتجار ومعلميهم في الحكم، وبالتالى إلى إلغاء بعد فترة وجيزة، ومهما قيل فيه، فإنه، ولا شك، يشكل خطوة ولو متعثرة في الإتجاه الصحيح وإن فشل هذا المرسوم، على الرغم من أنه إستدرك بشكل معاد بالمرسوم رقم ١٩٧٨ تاريخ ١٩٧٥/٧/٢٠ الذي عدل الرسوم الجمركية على السيارات وقطع غيارها وإطاراتها، وكذلك المراتب، والمشروبات الروحية وإن فشل كان كافيًا لتجميد أثار خطة مستقبلية لجهة تعديل وإصلاح النظام الضريبي، وهذا ما حصل باستثناء التعديل الذي جرى على قانون ضريبة الدخل سنة ١٩٧٥ والذي عدل قيمة التحويل العالمي للعقار في المرسوم، وزيادته وزيادة معدل الضريبة على الأرباح التجارية والصناعية وغير التجارية، وكذلك التعديل الذي جرى على الضريبة على الرواتب والأجور ومعايشات التقاعد، ثم أعقب ذلك تعديل آخر جديد بموجب القانون رقم ٨٠/٢٧ تاريخ ١٩ تموز/يوليو ١٩٨٠، ثم تعديل حديث سنة ١٩٩١.

ويضيف الدكتور سلوم: «إن لجوء الدولة إلى الإصلاح الضريبي، والإستعاضة عنه بفرض زيادة على الرسوم الجمركية، كانت ترمي من خلاله إلى زيادة إيرادات الخزينة أكثر من تنفيذ سياسة تخفيفية عن طريق هذه الزيادة. وهنا تجد الإشارة إلى أن المرسوم المذكور، وبالنظر إلى أنه أقر الزيادة في الرسوم الجمركية بدرجة واحدة على مجموعة كبيرة من السلع، قد أثار خدشه وذات فعل عكسية، مما اضطر الدولة إلى الرجوع عنه. وهذا التراجع أدى إلى تجميد كل المشاريع الضريبية الأخرى، فتكون الدولة، بذلك، قد دفعت ثمن فشلها غالياً، وتعمل الضبط بالنسبة مسؤولة هذا الفشل ولنا فيه للسخط أكثر من عبءه ووب قائل، إن مرحلة ما قبل الحرب الأخيرة، كانت مرحلة إزدهار لم يسبق أن عرفها لبنان في وقت سابق، ومع ذلك لم تقدم الدولة في هذه المرحلة على تشديد العبء الضريبي، لامتصاص الفائض من القدرة التكميلية التي حققها الإزدهار، فكيف بالدولة اليوم، وهي في مرحلة ضيق تعاني من تضرر معظم قطاعاتها، ومن فوات الريح، وهلاك الديون، وتدمير المنشآت والتجهيزات، وفقدان الأسواق وتراكم الديون والفوائد، وفقدان الواسع.

أما واجب الدولة اللبنانية في الشأن الضريبي، يقول فيه الدكتور سلوم: «إن تطوير المورد الضريبي، مهما أعطي من أهمية، فإنه إن يكون كافيًا لكي يؤمن معاً نفقات الدولة العادية، وتتميز ما أحدثته الحرب من تدمير، وما لحقت بالإقتصاد اللبناني من أضرار هائلة فالواجب يقضي بمواجهة المتطلبات الجديدة التي فرضتها الحرب بوسائل تمويل إستثنائية، وإن لا تتطلب من الإصلاح الضريبي الحلول كل هذه الوسائل وتأمين الإيرادات المطلوبة بل المطلوب منه، هو المساعدة في إعادة بناء الإقتصاد الوطني على أسس سليمة، وتأمين الموارد لإعادة التعمير وتنفيذ سياسة إنمائية تتوافق مع مقتضى العدالة الاجتماعية.

وكيف كيف يمكن تحقيق هذا الهدف؟

يقول الخبير الاقتصادي اللبناني: «إن تحقيق هذا الهدف يقضي بإعادة النظر في التشريع الضريبي حتى يأتي متوافقاً مع متطلبات العدالة، بمعناها المعروف في العلم الضريبي الحديث، وذلك باعتماد ضريبة عامة تصاعدية على مجموع الدخل، وشمول الضريبة لجميع الدخل، وسد ثغرات القرب وتقوية صلاحيات جهاز الضرائب، وإيجاد نيابة عامة مالية، إضافة إلى حسن التخطيط وزيادة فعالية الإدارة في فرض الإلتزام الضريبي.

ويستدرك الدكتور سلوم: «إن المطلوب، إذاً، إصلاح شامل للنظام الضريبي، خصوصاً لقانون ضريبة الدخل، وليس فقط تعديل النظام الحالي. وإن إصلاح نظام ضريبة الدخل يشمل ليس فقط القانون، بل أيضاً إصدار المرسوم التطبيقي وإعداد تعليمات داخلية موحدة، يشكل دليل عمل يصدر مراقبي ضريبة الدخل، من دون إجتهاادات من قبلهم، مع تحديد الجهة التي يحق لها إجراء التفسيرات، وبالطبع تطوير الجهاز الفني والإداري في دوائر وزارة المالية.

وإذاً كل هذا، لا بد من تحديث التشريع الضريبي في إطار خطة متكاملة للتطوير الاقتصادي تأخذ في الإعتبار ما سبواجه لبنان بعد الحرب من متغيرات ستقرها الأحداث، فالتطور الطوي الذي كان ممكناً في ظل الظروف السابقة، والذي أدى إلى ما أدى إليه، لا يمكن أن يظل في لبنان ما بعد الحرب، بحيث على الدولة أن تلعب دوراً كبيراً في التخطيط بما لديها من وسائل في طليعتها النظام الضريبي. وهذه المهمة، قصرت السلطة في القيام بها في لبنان الماضي مما أدى إلى تفاقم تناقضات النظام، فكان الإلتزام الاجتماعي الذي نعيش، يتبقى سرية المصارف علاقتها بالنظام الضريبي، يقول الدكتور سلوم: «معلوم أنه بسبب حظر الإطلاع على حسابات الزبائن، بمقتضى قانون سرية المصارف، يتعذر إبطال الفوائد الناتجة عن الدوائج في مجموع دخل المكلف، وبالتالي تبقى هذه الفوائد خارج إطار ضريبة الدخل فنقلت منها، إذاً، يجب تعديل قانون سرية

المصارف بحيث يصبح بالإمكان إجازة التدقيق الضريبي، ضمن الحدود التي رسمت في إطار الحديث عن قانون سرية المصارف، وتمكين مراقبي ضريبة الدخل من الإطلاع على حسابات المكلفين، ووب قائل بأن من شأن ذلك أن يقلل من أهمية قانون سرية المصارف، والجواب عن ذلك هو أنه بمقتضى العمل المصرفي، هناك أكثر من موظف في المصرف يطالع على الحسابات، مما

على الرغم من أداء حكومة الحريري السيء

المؤسسات والشركات العالمية تعود تدريجاً إلى بيروت

يترفع تدريجاً عدد الشركات الخاصة الغربية والمؤسسات العالمية التي عادت وأعلنت عن عودتها إلى بيروت التي غادرتها خلال سنوات الحرب (١٩٧٥-١٩٩٠).

● آخر هذه الشركات شركة IBM الأميركية التي أعلنت عن عودتها إلى بيروت بعد غياب استمر ٢٠ سنة، والمعروف أن IBM تنتج من بيروت مركزاً إقليمياً رئيسياً لها.

وأعلن الفرنسي «سابروس ساليير» رئيس مجلس إدارة شركة «كوكيتيك» بأن شركته التي أسسها «إيه.بي.إم» مع مجموعة من الشركات، اللبنانية ستقوم بشق وتأمين الخدمات في لبنان. وكانت شركة الخطوط الجوية البريطانية قد أعلنت كذلك عن نقل مركزها الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا من القاهرة إلى بيروت. كما نقلت المؤسسة المالية للإتصالات السلكية واللاسلكية، سيتا، التي تدير خدماتها عبر شبكة دولية تضم نحو ٦٠ شركة طيران مقرها الإقليمي إلى بيروت.

وعاد إلى بيروت أو أعلن عن قرار العودة إليها عدد من منظمات الأمم

عمر كرامي يصب على نار معارضة الحريري زيتاً

«الهاتف الخليوي أكبر صفقة نصب في التاريخ»...

اعتبر رئيس الحكومة السابق عمر كرامي أن الهاتف الخليوي «يشكل أكبر نصب في التاريخ» وتضمن كشف أسماء «أولاد المسؤولين الذين هم شركاء في شركات الهاتف الخليوي».

وكان كرامي الذي جاء في معرض اتفاق أداه جماعة رفيق الحريري، يردد بالهاتف الخليوي الذين ابتلوا بالهاتف الخليوي.

فبعد خمسة أشهر على بدء العمل به رسمياً لا يزال الهاتف الخليوي يعمل بشكل سيء جداً على الرغم من الأسلاك الكبيرة التي علقت عليه لئلا ينقل الكثير من شبكة الهاتف العادية.

وكانت شركتا «فرانس تليكوم» و«فنتل تليكوم» قد حصلتا على حق توزيع الهاتف الخليوي في لبنان بالإشتراك مع لبنانيين مقررين من مسؤولين كبار في الدولة.

وقد تهافت اللبنانيون من رجال أعمال ومواطنين عاديين متوسطي المستوى على الحصول على الهاتف الخليوي على الرغم من سعره الباهظ بعضهم مدفوعاً بالحاجة إليه والبعض الآخر لجرد التباهي به. ويات من السهولة الإلتقاء بشبان صغار ينتشرون في الشوارع أو على شواطئ البحر وهم يمشون في وسطهم الهاتف الخليوي، كما أنه لا يفتقر أحياناً بعض النساء في جوارتهن التشريعية أو في زيارتهن لزيات الشعر.

لا أن المشتركين السبعين ألفاً في الهاتف الخليوي لا يكتفون بغيرهم الشديد، فالجهاز الذي دفعوا ثمنه غالباً إضافة إلى ثمن الإشتراك يعمل بمجموعة وضعه يشبه وضع الخطوط الـ ٢٠٠ ألف العادية التي أصابها الحزن بأضرار جسيمة.

والمرافق الحريري يأن «الهاتف الخليوي لا يعمل جيداً لأن المشتركين المستثمرين باعاً من الخطوط أكثر مما تنقله الحكومة الحالية».

واعتبر الحريري أن الدولة اللبنانية «ارتكبت خطأ» وكان عليها ضمان عدم تجاوز سعة الشبكة، قبل السماح ببجائية الفرائز من المشتركين لجمعية «سيلس» اللبنانية - الفرنسية، وليبانشيل، اللبنانية - الفنلندية،



الذين أقاموا شبكة الهاتف الخليوي لقاء حق إستغلال لمدة عشر سنوات. وكان وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الفضل شلق وجه قبل فترة قصيرة إلى المشتركين بأنهم لا «تتمتع بالشبكة بشكل عاجل» قبل البدء ببجائية الفرائز. (راجع «الميزان» العدد العاشر - العدد السنوي تموز/يوليو ١٩٩٥).

وقامت شركة «ليانسل» خلال الأيام القليلة الماضية بنشر عدد من الإعلانات في الصحف تحذر فيها المشتركين بأنها ستسحب أعمالاً على الشبكة خلال الأيام العشرة المقبلة، مما قد يحدث خللاً جزئياً في الإتصالات. وإضافة إلى التفرقة المرتفعة التي تفرقها الشركات فإن الخبراء، يعتبرون أنها متجاهلون «الربح السريع» بقل التكاليف. إن نجحت بفضل الحلات الدعائية وتمهيلات الدفع في جذب سبعين ألف مشترك بينما التزموا غير هدية سوى لاستيعاب نصف هذا العدد. ولا يصعب عقد الموعود مع الحكومة اللبنانية للشركات بوضع ضمين كل خط في الخدمة حتى نهاية سنة ١٩٩٥. إضافة إلى ذلك فإن الكلفة المتوسطة لشراء جهاز دفع الإشتراك تصل إلى ١٥٠٠ دولار يضاف إليها الإشتراك الشهري البالغ ٢٥ دولار، و١٠ سنوات على الأقلية تتضاف إلى تعرفه الدولة.

ويعتقد التقنيون أن الخلط في عمل الهاتف الخليوي يعود إلى نقص في عدد محطات الرقابة التي أقامتها الشركات (خصوصاً حطاً) ويعتبرون أنه حتى مع صغر مساحة لبنان (١٠٤٥٢ كم مربعاً) فإن طبيعة الجبلية تستوجب ضخامة عدد الهوائيات الخلوية لصالح المناطق.

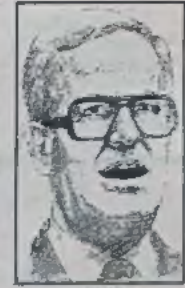
ويزيد من تعقيد مهمة الشركات أيضاً تضارب الجهات السلكية التي يستخدمنها هوائ الأسلاك. وكان تكلي الدولة عن إستثمار الهاتف الخليوي لصالح شركات آثار لثغاف خصوم الحريري الذين يأخذون عليه «الخطفي للقطاع الخاص عن عقد مربع (حوالي مليار دولار) في الوقت الذي تبحث فيه الدولة عن مصادر تمويل لتغطية نفقات إعادة الإعمار» للفترة بـ ١٥ مليار دولار.

يخضع مبدأ السرية فإذا أضيف شخص آخر إلى الأشخاص الذين يعملون في المصرف، فليس أمراً مهماً ينتج عنه تغيير أساسي في قضية السرية. لا سيما إذا عرفنا أن مراقبي الدخل هو موظف ملزم بسر المهنة، شأنه في ذلك شأن موظف المصرف إن لم يكن أكثر.

حادثة في بيروت: محمد عطوي

في وقت تتعاول الحكومة تشجيع الاستثمار في مشاريع زراعية كلفتها ٢٢٠ مليون دولار

المجلس الأعلى للإستثمار يرخص ستة عشر مشروعاً استثمارياً



حافظ الأسد

■ في إطار قانون تشجيع الإستثمار رقم ١٠٠ وفق المجلس الأعلى للإستثمار، على منح ستة عشر من خمسة وعشرين مشروعاً عرضت عليه ترحيباً لمشاريع استثمارية جديدة، فوصل بذلك عدد المشاريع المرخص لها ١٣٣٠ مشروعاً منذ صدور القانون في ١٩٩١.

وقد بلغ إجمالي كلفة المشاريع نحو ٢٤٢ مليار ليرة سورية من القرار أن توفر نحو ٩٠ ألف فرصة عمل جديدة في سورية.

والشمار الستة عشر المرخص لها بربو قدرها على نحو ٤ مليارات ليرة سورية.

والأكبر هذه المشاريع يعود إلى النائب هاشم أبو العلاء، والكيف من المشروع الذي يقام في ريف دمشق، إنتاج مركبات المصنعة المكشوفة الطبيعية والعصائر العادية بطاقة ٤٩ ألف طن وعصير حمضيات طبيعي وكاف وعصير فاكهة مختلفة بطاقة ١٩٥٠ طناً وعصير حمضيات طبيعي معاً في عزوة بطاقة ٢٢ ألف طن وعصير فاكهة بطاقة ٨,٧٧٥ ألف طن، وجاء في دراسة المشروع أن كلفته الإجمالية تبلغ نحو ثلاثة مليارات ليرة سورية.

وكانت مصادر مقربة من رئيس الحكومة محمود الزعبي التي ترأس اجتماع المجلس الأعلى للإستثمار، ذكرت أن المجلس رخص مشروعاً لإنتاج آلات النما، وتجيزاته والرواق بكلفة ١٦٧ مليون ليرة سورية ومشروعاً في مدينة جبلة الساحلية لإنتاج الأدوية واللقاحات بكلفة إجمالية قدرها ٤٢٠ مليون ليرة سورية.

نحو ٥٨٦ مشروعاً. وأرغمت المصار الرسمية أن كلفة المشاريع الثقيلة الرخصة أخيراً تبلغ نحو ١٧٠ مليون ليرة سورية وتشمل إقامة مشاريع نقل بضائع، ويعتبر استيراد ستة باصات وأربعة ميكروباس أكبر هذه المشاريع ويقتدر كلفته ٣٥٠ مليون ليرة.

وأشارت المصادر ذاتها إلى أن المصار الرسمية التي قام بها مجلس الإستثمار للمشاريع الثقيلة حتى الجلسة الرابعة من السنة الجارية تدل على أن ٧٦,٦ في المائة من كلفة المشاريع الرخصة (نحو ٣٢٢ مليار ليرة سورية)، لنحدر ١٣٠٠ مشروعاً، أثبت من الخارج بالقطع الأجنبي وأن ٦٦,٤ في المائة (١٥٧,٥ مليار) منها توفرت في المشاريع الصناعية ٥٨١ مشروعاً (٢٥,١ في المائة) توظف في مشاريع النقل ٥٨١ مشروعاً، وبمبلغ ٧,٨ في المائة من الأموال إلى المشاريع الزراعية ٢٩.

وعلى صعيد آخر، أعلنت مصادر رسمية أن حكومة محمود الزعبي تروج لشراكة مشاريع زراعية من أصل ٢٤ مشروعاً صناعياً وزراعياً وخمسيناً تتركبها في لقاحات رجال الأعمال العرب ويعتبرها على المستثمرين السوريين والعرب باعتبارها تشكل الأمل في سياساتها.

وأوضحت الحكومة، أن كلفة تلك المشاريع تبلغ ١١,٨٠٢ مليار ليرة سورية (ما يزيد على ٢٢٠ مليون دولار تقريباً)، فيما بلغت كلفة ١٢ مشروعاً صناعياً نحو ٢٥ مليون دولار وأربعة مليارات ليرة سورية. وتشمل الخطة في القطاع الزراعي مشاريع بينها ري عشرة آلاف هكتار على نهر الخابور وزرعها بالمحاصيل الشتوية لإنتاج الفلي طن من المصوب ١١١ ألف طن من البقوليات ١٢ ألف طن من الأعلاف، وقدرت المصار الرسمية كلفة هذا المشروع بـ ١٢٤ مليون ليرة سورية والمطلوب تمويل ١,١ مليون

دولار أميركي من مستثمرين من الخارج، وأفادت، أن المشروع الثاني يرمي إلى تطوير أساليب الري لصغار المزارعين في حلب بطريقة الرذاذ لمساحة ٤٦ ألف هكتار لزراعة المحاصيل الشتوية والمقاي بالنتيظ لمساحة ٧,٧ ألف هكتار لزراعة الأشجار المثمرة وقدرت المصار كلفة المشروع الثاني بـ ٩,٥ مليار ليرة سورية بمعدل عائداً داخلي قدره ٢٠ في المائة، وقالت أن للصناعة المطلوبة من الخارج تبلغ ١٦٤ مليون دولار أميركي، وأشارت إلى مشروع

آخر للري في البادية كلفته ٩٩ مليون ليرة سورية. وتضمنت الدراسة مشروع تربية الحيوانات لإنتاج ستة ملايين بيضة من لحم الدجاج ٩٧ طناً من لحم الفقم و ٢٧٥ طناً من الجليب ٥٠٠ ألف رأس غنم وإنتاج تسعة آلاف طن عمل، وطالبت بتمويل قدره ٣,٥ مليون دولار من كلفة المشروع البالغة ٤,٢ مليون ليرة سورية. والمصادر دراسة أخرى أن مشروعاً لإستثمار المياه الجوفية في البادية لإنتاج الحبوب وتربية الأغنام

يسمح بإستثمار ٤٢ ألف هكتار كمرار للأغنام وتربية ٥٠ ألف رأس غنم وإنتاج ٤٠ ألف طن من الحبوب ٢,٨ ألف طن من الحليب ١٢ ألف طن من الصوف، وقدرت كلفته بـ ١,٦٧ مليار ليرة سورية بمعدل عائداً قدره ٤٩ في المائة، وتضافت المساحة المروية إلى مساحة أخرى تعمل الوزارة على استصلاحها وتبلغ ١٣ ألف هكتار لإنتاج الحبوب والأعلاف بكلفة ١,٧ مليار ليرة سورية. وتكررت الدراسة الرسمية في هذا الصدد أن المشروع يرمي إلى زيادة الأرض

المروية لإنتاج ٤٠ ألف طن من الحبوب ٢٧ ألف طن من الذرة و ٢٤٥ ألف طن من الأعلاف و ١٢ ألف رأس غنم. وتخطط الوزارة إقامة مشروع مشترك مع الأردن في المنطقة الحدودية بكلفة ١٠,٨ مليون دولار أميركي، وأوصفت المصادر أنه يشمل تربية ١٣٠ ألف رأس غنم وتضم ٤٨ ألف حمل وإنتاج الفلي الجليب ٢٥,٥ طناً من الصوف و ٢٨ ألفاً من الجلود، ودعت المستثمرين إلى المساهمة بإيجاف كلفة المشروع

الأردن - العراق

لجنة وزارية أردنية تدرس جدواه الاقتصادية

أنبوب النفط من «حديثة» إلى «الزرقاء» طاقته ٢٥٠ ألف برميل يومياً



لنك حنين

نقل ما يقدر بنحو ٨٠ ألف برميل يومياً ما قيمته ١٠ إلى ١٠ مليون دينار أردني (٤٢ - ٥٧ مليون دولار) سنوياً، وهو رقم مرشح للزيادة في المستقبل، بعد تطبيق نظام الحمولات الحدودية ليصبح ٤٥ إلى ٥٠ مليوناً، ذلك فضلاً عن إستغلال

المصار والشاحنات والفرقات. وتقدم أن الأردن يحصل على هذه الكمية من النفط العراقي بموجب استثناء، خاص من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الذي يحظر على العراق تصدير نفطه إلى الخارج.

ويصل النفط العراقي إلى الأردن في هذه المصار على شكل نفط خام ومحروقات، حيث يجري النقل الخام والذي يبلغ نحو ٦٠ ألف برميل يومياً في مصفاة النفط الأردنية، أما الجزء الثاني فيوزن من خلال المصفاة.

ويحصل الأردن على النفط العراقي بموجب اتفاق خاص بقل ببطار دولاً وأحد من المصار للنفط في الأسواق العالمية، أما للتصدير من جانب الأردن فيتم في

والثروة المعدنية، إن المشروع وبأكمله سيتم إنشاؤه وفقاً لبرنامج ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، إذ ستندد المرحلة الأولى من المشروع في الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، تنفذ المرحلة الثانية في حالة إقرارها في السنتين التاليتين. وأضاف أن هذا المشروع الذي تبلغ كلفته، بحسب التقديرات الأولية ٤,٤ مليار دولار، سيوفر على الأثر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا القدر عده في عمان في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر لتقليل وأرغمت المصادر أن طاقه الأنبوب المقترح القصير ستكون في حدود ٢٥٠ ألف برميل يومياً، غير أن

الكمية التي سينقل عبر الأنبوب لن تزيد على ١٠٠ ألف برميل يومياً، إذ يتم تكويرها في مصفاة البترول الأردنية والتي لا تزيد طاقته التكرير فيها على ذلك.

أما ما تبقى من الكمية التي يمكن نقلها، فهو رهن بتجار المرحلة الثانية من المشروع، إذ سيتم تكرير الجزء الثاني من الكمية في مصفاة العبة في حال بنائها.

ويذكر أن فكرة جدياً في إقامة أنبوب النفط العربي سبب الكلفة العالية لنقل النفط العراقي إلى الأردن، والذي يتم في سمارج، وليس عبر أنابيب النفط وتبلغ كلفة

بماشرت لجنة وزارية شكلت لغرض درس الجدوى الاقتصادية له أنبوب نفط العراق والأردن، إجماعاً، وسط إحصاء رسمي لتت فيه لتفادي الكلفة المرتفعة لنقل النفط من العراق إلى الأردن.

وتشكلت اللجنة من وزير الطاقة والثروة المعدنية، وزير الميرد والإقتصادات ووزير النقل ووزير الأشغال العامة ووزير التخطيط. ويقضي المشروع بمد أنبوب لنقل النفط العراقي من مدينة «الحديثة» العراقية الواقعة في الشمال الغربي للعراق إلى مدينة «الزرقاء» الأردنية الواقعة على بعد ٢٠٠ كيلومتراً تقريباً إلى الشرق من عمان.

وتشير التقديرات الأولية إلى أن طول هذا الأنبوب سيبلغ ١٠٠ كيلومتر في حين يبلغ قطره نحو ١٢٧ سم. وتتميز مد هذا الأنبوب جزياً من مشروع أردني طموح لإرسال هذا الأنبوب من مدينة الزرقاء إلى ميناء العبة الجنوبي الذي يبعد نحو ٢٥٠ كيلومتراً عن الزرقاء، التي توجد على مقربة منها مصفاة النفط الأردنية، وهي الوحيدة في الأردن غير أن هذا الجزء من المشروع متعلق ببناء مصفاة ثانية للنفط في العبة، وهو ما لم يقر بعد. وقالت مصادر وزارة الطاقة

صورة أدوية ومواد أساسية معقدة من قرار الحظر الدولي على العراق، كما يتم في صورة تسوية لبيدج أردنية على العراق تعود إلى أيام الحرب العراقية الإيرانية كانت مستحقة للقطاع الخاص الأردني، قبل أن تقوم الحكومة الأردنية بشارتها تصديدها لتحويلها من الحكومة العراقية. وكان مدير دائرة وزير الطاقة والثروة المعدنية قد جدد الاتفاقية الأردنية - العراقية في شهر نيسان/أبريل الماضي لمدة سنة واحدة، وذلك خلال زيارة قام بها إلى بغداد ويحت فيها مع المسؤولين العراقيين في مسألة مد أنبوب النفط افشار إليه. وفي الشهر الماضي زار الأردن حسين كامل وزير الصناعة العراقي حيث التقى عدداً من المسؤولين الأردنيين وعلى رأسهم رئيس الوزراء، شريف زيد بن شاذلي وزير الصناعة والتجارة علي أبو الغراب، وبحث معها في عدد من المواضيع المشتركة من بينها مد أنبوب النفط.

الأردن - فلسطين

بمبادرة من «الرابطة الهاشمية»

إنشاء مكتب فلسطيني - أردني للتعريف بفرص الإستثمار

مشيراً إلى أن هذه العملية وصلت إلى مراحلها التشريعية النهائية، كما عرض لهم جهود الحكومة والقطاع الخاص في الأردن استعداداً لعقد المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عمان أواخر تشرين الأول/أكتوبر المقبل.

وزعم أبو الرابع أن رجال الأعمال العرب في إسرائيل إلى المشاركة في هذا المؤتمر.

البيان الختامي عرض الأنشطة التي قام بها الوفد أثناء زيارته بما في ذلك اللقاءات التي تمت بين أعضائه وتزاورهم من رجال الأعمال الأردنيين لتعريف إلى مجالات التعاون التجاري بين الطرفين.

إضافة إلى هذه اللقاءات الثنائية والقطعية قام عدد من رجال الأعمال الفلسطينيين، الذين يقرو في إسرائيل بعد ١٩٤٨، بمرافقة وفدنا ليعرض لمنتجاتهم والصناعات المحلية التي أنتجوها على المنتجين الفلسطينيين.

وقال مستشار عبد الرزاق الناطق الإعلامي باسم الوفد، أن اللقاءات التفاوضية الأولى بين رجال الأعمال الأردنيين والفلسطينيين بشكل فردي أو جماعي في الوسط العربي في إسرائيل والاشقاء الأردنيين، مؤكداً أن الهم الأول للطرفين هو تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة على أسس من الصلحة المشتركة.

■ تم التفاهم بين رجال أعمال أردنيين وعدد من رجال الأعمال من الوسط العربي في إسرائيل على إنشاء مكتب دائم للإستثمار في تعريف رجال الأعمال في الجانبين بالفرض الإستثمارية في شتى المجالات الصناعية والخدمية لدى كل منهما.

وأولك رجال الأعمال من الطرفين مهمة إنشاء هذا المكتب إلى «الرابطة الهاشمية» التي بادرت إلى دعوة حوالي ١٦٥ من رجال الأعمال الفلسطينيين ممن بقوا في إسرائيل بعد سنة ١٩٤٨ إلى الأردن لإجتماع مع رجال الأعمال الأردنيين في اللقاء التفاوضي الأول بين الطرفين الذي جات التسمية بإنشاء المكتب أشار إليه في ختام أعمال التي استمرت ثلاثة أيام.

جاء في البيان الختامي الذي صدر عن اللقاء أن الجانبين عازمان على الإسراع في تنفيذ توصيات المؤتمر والتي وعد الأردن في عقد لقاءات تفصيلية تخصصية عملية على أن يبدأ في مجال الزراعة بين المستثمرين في القطاع الزراعي ورجال الأعمال من الطرفين.

وكان الأمير الحسن الوجه الأول للمشاة الذي يادرت «الرابطة الهاشمية»، وإثناء اللقاء اجتمع وفد رجال الأعمال في الوسط العربي في إسرائيل مع الأمير الحسن والملك حسين وعدد من المسؤولين والوزراء الأردنيين وبينهم المهندس علي أبو الرابع، وزير الصناعة والتجارة، وشروع في السراية للوفد الفلسطيني الذي رأسه السيد سامي شام، رئيس الفرقة الصناعية والتجارية في الناصرة، جهود الحكومة الرامية إلى تحديث القوانين وتشريعات، سواء منها ما يتعلق بتشجيع الإستثمار أو ضريبة الدخل وتسهيل التبادل التجاري بين الطرفين.

«وندر وويل» يلحم الشعوب تلقائياً



المشكلة المتكررة التي يواجهها سائقو السيارات والدراجات وكافة أنواع الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة، من حيث تعرضهم للمخاطر الناشئة من الثقوب في الدواليب، وجدت لها حلاً في سائل يلحم الثقوب تلقائياً ويجعل السائق ينسى مخاطر الطرق ويمنحه الأمان والأمان في القيادة.

سائل وندر وويل، هو نتاج اختبارات وتجارب طورت في تركيبتها الكيميائية وفي أساليب تصنيعه وطرق استعماله، يستطيع أن يلحم تلقائياً أي ثقب قدره خمسة ملمحدرات قد تتعرض إليه الدواليب للسيارة العادية أو الشاحنة، كذلك الجرارات الزراعية والآليات الثقيلة التي تشمل في ورش البنا والورش الصناعية.

ميزة وندر وويل، أنه يعيش داخل جميع الدواليب ذات الأتار الداخلي وتلك الخالية منه فلا يحتاج بالضرورة ولا يتجمد. ولا يسمي أي ضرر أو ثقب في السجلة (فجاجة)، فهو مركب من الياف كيميائية ومن مزيج من الماء وإيثيلين غليكول الأحادي ومن مزيج مطاطي، ويحتوي على مواد اضافية تمنع الصدأ وتلحم الدواليب متعة وتطول العمر، إما طريقة استعماله فمن السباسة بمكان، ولتم في مراحل ثلاث:

١- بعد جعل صمام الدواليب في وضع الفلي، تزرع ابرة الصمام ثم يفرغ الدواليب من الهواء.

٢- يترك الأنبوب الفجاجة البلاستيكي على صمام الدواليب ويحقن الكمية اللازمة (يرجع ليدل لكل دواليب في السيارة العادية).

٣- يتخلل الصمام بعد حقن السائل ثم تعود الأبرة إليه ويعبرها ينقل الهواء في الدواليب ويصل ضغطه للزراعين في الحصول على حقوق توزيع وندر وويل وعلى مزيد من المعلومات الاتصال على: فاكس: ١٧١١ ٢٢٤ ٦٣٤٢ (١٧١) ٤٤٤

عائدات النفط حققت ١١ مليارات
والفائض التجاري ٦ مليارات

وفي ارقام الإحصائيات والتمويل
ان ايراضي استوردت ما قيمته ١٩,٢
مليار درهم (٩٨ مليون دولار) من السلع
سليم وصدرت ما قيمته ٢٥٢ مليون
درهم (٩٨ مليون دولار) من السلع
الخطية في سنة ١٩٩٤
وبذلك سجلت الصادرات الخطية
حوالي ١٩,٢ مليار دولار
وتتبع ايراضي معظم الإنتاج
الخطي لدولة الإمارات العربية المتحدة
في عهد في أبو ظبي، وحصلها
٣,١٦١ مليون برميل في اليوم
ويطابق الاستهلاك من ١٩٩٤
السلع التي اعادت ايراضي تصديرها
في ١٩٩٤ انخفضت إلى ٧٠٠ مليون
درهم (١٩٤ مليون دولار) من ٣,٦
مليار درهم (٩٨ مليون دولار) في سنة
١٩٩٣ ويرجع الانخفاض في معظمه
إلى تقلص الأسواق العربية
وغير هؤلاء ان ايراضي تسبت ثلاثة
في ايراضي، اصحاب القطاع
النفطي

سلطنة عمان

الخدم من العمالة الأجنبية لتخفيف النزيف المالي والعجز في الموازنة

[illegible]

استمرار الأوروبيين في فرض ضرائب على النفط بالإضافة إلى كافة أنواع البضائع الأخرى،
 فنزل مجلس التعاون الستة، ترى أن بروكسيل تحذف في حقها وتسن في حق الإسرائيل على فرض ضريبة على الطاقة الإسرائيلية، وتضفي الدول الست من جهة ثانية في شكها بأهداف تحقيق الاستقلال كوسيلة للحد من الضار على البيئة.
 ولا يفرش الاقتصاد الأوروبي الضريبة موحدة على الطاقة ولكن الدول الأعضاء على الإتقاد عملت منفردة على فرض هذه الضريبة.
 وترغب على مجلس التعاون بالتمسك على مبدأ حق المنتجين في التوركتوكياوية لزيادة صادراتها من المنتجات الصناعية الأخرى في محاولة لتبريع مصالحها.
 وتعمي الدول الخليجية ليدل إلى اتحاد ميزانيتها التجارية من قبل الاتحاد الأوروبي - الجائع ٦٦ مليار دولار سنوياً والذي يعمل إلى صالحه الإتقاد.

مطالباً بالتركيز على القضايا المطروحة

البنك الدولي يمدّده من جديد إلى صنعاء

[illegible]

في أربعة مواضيع رئيسية هي:

- ١- ضرورة العمل لتحقيق الإستقلال خلال تحويل الإحراجات الإصلاحية الى ملموسة في دور أي تاهير.
- ٢- التشديد على خفض الدعم الاساسية والذي قال انه يصل الى مستوى
- ٣- توفير الحماية الاجتماعية ضمانات للفئات التي يمكن ان ينفق
- ٤- التوافق على العمل مع الحكومة لتطوير الاداء وتقليل للمصاعب التي

برنامج الإصلاح

وأضاف كروم فير ان البنك الدولي السوي لن يفي ان ثلاثة اعشار من حاد عملة الإسلام و من قبل التفاضل في

■ بعد زيارة عمل مطولة لليمن قام بها كاريوكوز فيز نائب رئيس البنك لتفقد المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على رأس وفد من خبراء البنك التي خلالها التقي علي عبد الله صالح، نزل على المحادثات دعم برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي بدأت حكومة علي عبد الله صالح تنفيذه منذ ثلاث أشهر، كما جرى البحث في إمكانية تقديم القعدات لاستكمال الخطط المشروعة التي تمولها البنك الدولي والقرعة بـ 61 مشروعا كاريوكوز فيز أعلن عن استعداد البنك الدولي لدعم الحكومة اليمنية في تنفيذ الإصلاحات وقال انه وجد لدى الرئيس اليمني استعدادا كاملا لتفقد الإصلاحات الاقتصادية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتنشيط الاستثمار كما قد يحصل للبنك الدولي انه في خلال السنوات ومبادراته مع الفعاليات السياسية والإقتصادية والتجارية التي أجماعت على ضرورة إجراء الإصلاحات الهيكلية، وكثفت كاريوكوز فيز بحثه مع المسؤولين الحكوميين

مؤيداً لاهل البيت، من جهة التيارات العلمانية والاشياعية
يسل ويعدى الى فرع صوفي غير المقيم في الوزارة العلمية
٨٠٠ مليون ليرة في مائة سنة (١٩٩٤) مع العلم الذي
يعتبره من جهة ترويض الامم الصليانية فقط، واهل
الاشياع في السليمانية الصليانية تشمل بعض الاشياء
الكبرى بين يديها، وترويض هذه الشعوب بين يديها
اكثر اهتماماً، في اشد الاشياء العلمية والاشياعية
الاشياعية، والاشياعية الصليانية رسمهم لاجل الصليانية
الاشياعية، في تلك حصة، ومن يتكلم عن فرع عبد
الاسلمية، في تخفيف الصليانية التي تعرضت الى
اليك الصليانية العلمية والاشياعية العلمية والتشيعية وبعثات
الفرق والامم، التي يتطرق الى تخفيف صليانية
كبيرة بين يديها، في اشد الاشياء العلمية التي ستراجع بها في
سنة ١٩٩٦، في ١٥ من الشهر (١٩٩٦)

بوضع الممثلين الوطنيين لجمعية التأسيس في مجلس
الوزراء مع أعضاء القطاع الخاص وتحت إشراف السلطة المحلية
في جميع المحافظات إلى ١٠ في المائة والباقي إلى ٩٠ في المائة
من حصة الدولة. ويمنح الممثلين التجاريين في القطاع
الخاص حصة ٤٠ في المائة، أما في حصة صناديق القطاع
الخاص الحكومي إلى ٧٥ في المائة وتقدر بقدر ١٠
في المائة في القطاع الخاص.

في صعيد مصر، تسعى سلطة عمان إلى توفير البصاهة
وتجريبه بعد إنشاء هيئة البعث.

ويؤكد المسئولون القائمون بهذا الخطا: تقدم في تطوير
القطاع من الناحية المركزية، تتسممهم على مواصله نقل
الشركات الصغيرة في القطاع الخاص وتجريب الاستثمار في
بؤات من ضمن سوق العمل التجاري من بين
سلطان إلى صناديق نتائج إيجابية في مجال الاستثمار
يمكن لتأسيسه من خلال دعم القطاع في التطوير وزيادة
البنية التحتية. والآن، تتوجه إلى ١٠ في المائة من البنية

السعودية

لأن الحكومة تريد دعم خطتها الخمسية السادسة:

توقيع اتفاقية مع «البنك الدولي»
لجذب الإستثمارات الأجنبية

■ اتخذت الحكومة السعودية جملة من القرارات يسهل جذب الإستثمارات الأجنبية لدعم خططها التنموية السابعة التي تركز في خطوطها العريضة على تنويع الاقتصاد ومواجهة الانخفاض في أسعار النفط. وقد وقعت الملكة، أكبر مصدر ومنتج للنفط في العالم، مؤخراً اتفاقية مع «البنك الدولي» لتشجيع الإستثمار، وذلك بعد أيام من إعلان تفاصيل خطتها الخمسية ١٩٩٥/١٩٩٩.

وكان وزير المال محمد آل فهد قد وقع الاتفاق مع جيمس

ولفسون، رئيس «البنك الدولي» مصادر اقتصادية ماثون لها بالكلام في الرياض. اعتبرت أن هذه الخطوة هي الثانية التي تتخذها الحكومة السعودية خلال سنتين بهدف جذب رأس المال الأجنبي حيث سبق للحكومة أن سمحت للمستثمرين الأجانب بتملك بعض المشاريع، وخصوصاً تلك التي تهمش في دعم الصادرات غير النفطية. وقالت المصادر ذاتها إن الاتفاق مع «البنك الدولي» شأنه تشجيع المستثمرين الأجانب وسيهم من جهة ثانية، في إحياء الاقتصاد الوطني لكنه لن يؤثر بشكل كبير على سوق الأسهم نظراً إلى أن الأجانب لا يسمح لهم بتملك الأسهم في الوقت الحاضر. والاتفاق في خطوطه العريضة ينص على تشجيع الإستثمار الأجنبي ورفع المستثمرين الأجانب إلى التعاون مع القطاع الخاص الإستثمار الدولي، التابعة للبنك الدولي، الذي أخذ حيزاً كبيراً من اعتمادات السعوديين السعوديين، يأتي في أعقاب نشر الحكومة لتفاصيل الخط الخمسية السادسة، التي تعتبر الأكثر تحولاً في الاقتصاد السعودي منذ بدء الخط الخمسية في مطلع السبعينات.

إذ أنها في نظر المطلعين على شؤون البيت السعودي تستهدف نمواً قدره ٢.٨٪ وتتركز على دور القطاع الخاص بعيداً عن الإنفاق الحكومي الذي يتوقع أن يبلغ نحو ٧٥٠ مليار ريال (٢٠٠ مليار دولار) وهو أقل بكثير من الإنفاق في الخط الخمسية السابقة. ومن أبرز ملامح الخط التأكيد على رفع الكفاءة الإدارية وتقليص الإنفاق واستغلال الإمكانيات الضخمة للقطاع الخاص لتنويع الاقتصاد وبيع بعض المنشآت العامة في إطار الإصلاحات الاقتصادية الشاملة. وحددت الخط الخمسية السادسة معدل إستثمار بنسبة ١٥.٥٪ في السنوات الأولى ليرتفع إلى ٢٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأخيرة للخط.

وقال مصرفي في السعودية إن هذه الإستثمارات تشمل القطاع العام والخاص، إلا أن المصرفي عاد وتوقع أن



يأتي الجزء الأكبر من القطاع الخاص. ولم تجدد الخطه حجم الإستثمار إلا أن مصرفيين قدروه بأكثر من ١٠٠ مليار دولار على مدار السنوات الخمس باحتساب نموًا على الناتج البالغ نحو ١٢٠ مليار دولار سنة ١٩٩٤. وتشير تقديرات «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» (مقرها الكويت) إلى أن حجم الإستثمار الأجنبي في السعودية يبلغ حوالي ٣٣,٨ مليار ريال (٦,٣٤ مليار دولار).

ويتركز معظمه في القطاع الصناعي والمصرفي ويشمل نحو ٣٦٠ مشروعاً مشتركاً مع القطاعين العام والخاص.

السعوديين يبلغ إجمالي وأسماها نحو ١٤.٧ مليار دولار. وتوقع المصرفيون أن يسمح للأجانب بالمشاركة في برامج الخصخصة في مرحلة لاحقة لكن يتسبب محدودية. وعلى الرغم من محدودية الملكية الأجنبية، فإن «المؤسسة العربية لضمان الإستثمار» ترى بأن المستثمر الأجنبي سيستفيد كثيراً من مشاركة مستثمرين سعوديين بسبب الحوافز التي تقدمها الحكومة لهم، مثل القروض الميسرة والإعفاءات الضريبية على المشاريع الصناعية والزراعية، والتي تصل إلى عشر سنوات بالإضافة إلى درايتهم الكبيرة ومعرفتهم الواسعة بالسوق المحلي.

على صعيد آخر، ذكرت مصادر مالية إن الرياض التي بدأت تخرج من تأثير أسعار النفط مشاريح رئيسية منحت عقداً للهاثف بقيمة ٨٠٠ مليون دولار في مؤشر بالغ الوضوح على أن هذه المشاريع عادت إلى مسارها.

وكانت الحكومة قد أعلنت في وقت سابق من الشهر الماضي عن عقد جديد مع شركة الاتصالات الأميركية العملاقة «إيه تي أند تي» لإضافة ٢٠٠ ألف مشترك لشبكة الهاتف المتنقلة قالت عنها مصادر صناعية إنها إضافة لعقد سابق لشبكة تستوعب ٢٠٠ ألف مشترك. وقالت المصادر المالية ذاتها، أنه على الرغم من أن الصفقة كانت قيد الدرس منذ فترة طويلة إلا أن سرعة الحكومة السعودية في إتخاذ القرار أمضتهم، مما يؤشر إلى تجدد في توجهات

الإمارات

في دراستين عن أداها سنة ١٩٩٤:

تجارة إعادة التصدير جنت ٢٤ مليار درهم

من أوروبا الغربية والدول الإسكندنافية ودول الكومنولث.

إلا أن البنك يضيف بأن التقديرات الأصلية لصجم المبالغ التي انطقتا السياح نفوق هذا الرقم بكثير، مؤكداً أن حوالي ٦,٧ مليون مسافر جرو عبروا دبي وحدها السنة الماضية.

من جهة أخرى قالت دراسة اقتصادية أعدتها «مصرف الإمارات الصناعي» إن قيمة التبادل التجاري غير النفط لدولة الإمارات تضاعفت مرتين خلال سنة ١٩٩٤ لتصل إلى ٩٥,٧ مليار درهم في مقابل ٣٢,٦ مليار درهم سنة ١٩٩٤ على الرغم من أن كمية التبادل التجاري لم ترتفع سوى بنسبة ٦٠ في المائة خلال الفترة نفسها، إذ أسهم التضخم المستورد في ارتفاع قيمة الواردات بنسبة كبيرة. وذكرت الدراسة أن الفارق الشاسع بين بشكل خاص بين قيمة وكمية الواردات، إذ تضاعفت قيمة الواردات بمقدار الضعفين في حين ارتفعت كمية الواردات بنسبة ٤٢ في المائة فقط خلال السنوات العشر الماضية.

وأضافت دراسة المصرف الإماراتي إن قيمة وكمية الصادرات المحلية غير النفطية ارتفعت في الوقت نفسه، فازدادت قيمة الصادرات بنسبة ٨٢ في المائة لتصل إلى ٣٠,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٤، مقابل ٣,٢ مليار درهم في سنة ١٩٩٤، كما ارتفعت كمية الصادرات بنسبة ١١٠ في المائة لتصل إلى ٤,٢ مليون طن في سنة ١٩٩٤ في مقابل مليوني طن سنة ١٩٩٤. ويتبين أن نسبة ارتفاع كمية الصادرات أكبر من نسبة ارتفاع قيمة الصادرات.

وأوضحت الدراسة أن بيانات التجارة الخارجية لسنة ١٩٩٤ توضع ارتفاع قيمة الواردات بنسبة شاذية في المائة لتبلغ ٧٨,٥ مليار درهم في مقابل ٧٢,٥ مليار درهم في سنة ١٩٩٣. في الوقت الذي استقرت فيه كمية الواردات عند ١٢,٨ مليون طن.

وقالت إن السنة الماضية شهدت انخفاض قيمة الصادرات المحلية غير النفطية إلى ٤,٢ مليار درهم في مقابل ٥,٧ مليار درهم في سنة ١٩٩٣، أي بنسبة ٦٦ في المائة خلال سنة واحدة في الوقت الذي استقرت فيه كمية الصادرات غير النفطية عند ستة ملايين طن في الستين للماضيتين.

■ حققت تجارة إعادة التصدير في دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً قدره ٢٠ في المائة سنوياً في السنوات الثمان السابقات مرتفعة بذلك من ستة مليارات درهم سنة ١٩٨٦ إلى حوالي ٢٤ مليار درهم في السنة الماضية.

وأظهرت دراسة أعدتها «البنك البريطاني في الشرق الأوسط» أن أهمية دول مجلس التعاون الخليجي كمستقبل لتجارة إعادة الصادرات في دولة الإمارات انخفضت من ٥٧ في المائة سنة ١٩٨٥ إلى ٤١ في المائة سنة ١٩٩٣، فيما حافظت إيران على المركز الثاني بمعدل ١٥ في المائة من تجارة إعادة التصدير منذ آخر سنة ١٩٨٠، تليها هونغ كونغ واتحاد الدول الأوروبية والهند.

وقالت الدراسة، التي تعتبر أولى سلسلة دراسات يعتمزها البنك إصدارها فصلياً، إنه على دولة الإمارات أن تقلل من اعتمادها على الدول المجاورة لها في تجارة إعادة التصدير، باعتبار أن هذه الدول أصبحت الآن تأخذ ما يوازي ٥٥ في المائة من مجموع هذه التجارة.

وتعتبر دبي المحرك الرئيسي لهذه التجارة، إذ بلغت قيمتها، حسب تقديرات البنك، حوالي ١٥,٤ مليار درهم في سنة ١٩٩٤ (يشمل هذا الرقم تقديرات البنك لإعادة صادرات دبي برأ إلى عمان والمسجلة من قبل الجمارك العماني).

أما المنطقة الحرة في جبل علي فتلعب دوراً مباشراً بأهميتها في تجارة إعادة التصدير، إذ بلغت إعادة الصادرات منها في السنة الماضية حوالي ٥,٣ مليار درهم. وبالإضافة إلى هذه التجارة، هناك السياح الذين يزورون دولة الإمارات سنوياً قادمين من جنوب آسيا وإيران وأفريقيا ودول الكومنولث (الاتحاد السوفياتي سابقاً) ويغادرونها محملين بالسلع الإلكترونية والمجوهرات واللحوم. ومع أنه من الصعب تقدير حجم مشتريات هؤلاء، إلا أن إحصائيات البنك تشير إلى أن حوالي ٣٤٥ ألف سائح زاروا الإمارات في موسم سنة ١٩٩٣/١٩٩٢ وانفقوا حوالي ٣٠٠ مليون درهم على شراء البضائع والخدمات المحلية. وبلغ عدد السياح القادمين من دول مجلس التعاون أكثر من ٢٠٠ ألف سائح بالإضافة إلى ١٠٠ ألف آخرين.

AL-MIZAN
الميزان

يزن ويوازن

قسمة الاشتراك

أرغب في الحصول على اشتراك في جريدة «الميزان» عدد:..... لمدة:.....
طيه ☐ صك ☐ حوالة مصرفية ☐ حوالة بريدية (بقية:.....)

الاسم:.....

العنوان:.....

البلد:.....

ترسل القسيمة على العنوان الآتي

ALP SUBSCRIPTION DIVISION
Congress House
14 Lyon Road
Harrow On The Hill
Middlesex HA1 2EN
United Kingdom

الاشتراك السنوي

■ في الخمس
للطلاب والجمعيات
للأشخاص
للمؤسسات والشركات

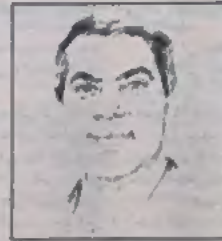
■ الملكة البريطانية المتحدة
للطلاب والجمعيات
للأشخاص
للمؤسسات والشركات

تدفع لأم: ASSOCIATED LEBANESE PUBLISHERS

بعد توقيع «اتفاق الشراكة» مع الاتحاد الأوروبي:

تونس

خطة التنمية التاسعة ١٩٩٧-٢٠٠١ تعد على ناهادة



بن علي

■ تم في بروكسيل في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٩٥، التوقيع بين تونس والاتحاد الأوروبي على اتفاق شراكة أوروبية - متوسطية. والاتفاق، سيسمح بإقامة منطقة للتبادل الحر بعد ما يقرب من ١٢ سنة بين الطرفين.

وكان جيمس هين يحمي، وزير الخارجية التونسية، اعتبر أن الاتفاق يشكل نقلة تاريخية في علاقة تونس مع «الاتحاد الأوروبي». ورحب بان تكتون تونس أول دولة متوسطية توفّق في توقيع شراكة مع «الاتحاد الأوروبي».

وكان من يحمي، «أنا نأمل أن يبرز هذا الاتفاق موقع تونس كمركز للاستثمار والإنتاج والياديد ويدعم عملية تطوير بنيتها الاقتصادية».

ويمنح الاتفاق على إلغاء الرسوم الجمركية كافة التي تفرضها تونس على السلع الصناعية الأوروبية تدريجيا على فترة تمتد ١٢ سنة مع الأخذ بالاعتبار حساسية السلع الصناعية والقطاعات الاقتصادية التونسية الحساسة.

في المقابل، سيمنح «الاتحاد الأوروبي» تونس مساعدة اقتصادية مباشرة لتطوير الاقتصاد التونسي.

وسيسمح الاتحاد على زيادة تعمق الاستثمارات الأوروبية وتخصيص تنافسية القطاعات الصناعية التونسية.

أما على الصعيد الزراعي فقد تم تحديد نظام استيراد ريت الأريون الحالية لمدة أربع سنوات إضافية. وتعدّد الاتحاد خفض الرسوم الجمركية على ٤٦ ألف طن من زيت الزيتون في كل موسم.

أما بالنسبة إلى الزعفران فيمكن لتونس أن تصدر إلى الاتحاد الأوروبي من دون دفع رسوم جمركية ٧٥٠ طناً تقريبا سنويا.

ويعدّ في ٢٩ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر المقبل مؤتمر أوروبي متوسطي في برشلونة (إسبانيا) بين «الاتحاد الأوروبي» ونحو ١٢ دولة تقع على حوض البحر الأبيض المتوسط.

وتأهل الدول الـ ١٥ الأعضاء في «الاتحاد الأوروبي» أن يسهم هذا المؤتمر بإعطاء «بعد جديد» للعلاقات بينها بين هذه الدول.

وقد رئيس الوزراء التونسي على هذا المؤتمر واصفا إياه بأنه «مبادرة

وقال، إن الذين الفارحي لتونس الخففي من ٧٠ في المائة من قيمة الدخل الفردي سنة ١٩٨٨ إلى ٤٩ في المائة ١٩٩٤، مشيراً إلى أن التطور الاقتصادي يتزامن مع تعزيز التقدم الاجتماعي، إذ أن الطبقة المتوسطة باتت تشكل حالياً ٦٠ في المائة من الشعب التونسي.

على صعيد آخر، وعكف المركز الوطني للدراسات الاستراتيجية، الذي أنشئ أخيراً على وضع ٢١ دراسة قطاعية إستراتيجية سينشكّل الإطار العام لـ «خطة التنمية التاسعة (١٩٩٧-٢٠٠١)».

وتهدف الخطة إلى توفير النتائج الخطة الخمسية (١٩٩٧/١٩٩٧) والتحديات الكبرى التي يشهدها القطاع الاقتصادي الدولي، خصوصاً العلاقات الخارجية الأوروبية.

ويأمل التونسيون أن تحقق خطة التنمية لخطة الخمسة أهداف رئيسية في:

● الوصول إلى نسبة نمو جيدة لم تتعد بعد

● دمج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي بالانفتاح على اتفاقيات التجارة بين تونس والاتحاد الأوروبي، الذي يبدأ تنفيذ السنة المقبلة ويؤدي إلى إنشاء منطقة للتبادل الحر سنة ٢٠١٢.

● تطوير أداء القطاع العام

● تشجيع دور القطاع الخاص وتعميق التثنية القطاعية

● تعزيز التنمية المحلية خصوصاً في المحافظات الداخلية

● واستكمال تونس تنفيذ مخطط الإصلاحات الهيكلية التي تقرر إكمالها على الاقتصاد منذ السنة الماضية واستغرق تنفيذها نحو سبع سنوات ويعتبر الخبراء الحكوميين أن أهمية الإصلاحات كانت إيجابية إذ قدرت الإحصائيات الرسمية متوسط نمو الناتج الداخلي في السنوات الأولى من خطة التنمية الحالية بـ ٥,٥ في المائة.

فيما توقعت التوقعات أن تصل النسبة إلى ٥,٧ في المائة كحد أدنى

إحصائيات عدد فرص العمل الجديدة التي تم توفيرها في السنوات الثلاث الأولى من الخطة القائمة بـ ١٦٦ ألف فرصة، وقررت دراسة العجز في المراتب بـ ١,٩ في المائة فقط.

مرحلة جديدة، ومؤكد أنه «مصلحة جيدة جداً سيتم الحكم عليها عبر الطريقة التي سيتم فيها تنظيم هذا المؤتمر المهم جداً لاستقلال المتوسط».

وكانت القمة الأوروبية الأخيرة في «كار» (فرنسا) خصصت في ١٧ حزيران/يونيو لتعطي مساعدة مالية قدرها ٤,٦٨٥ مليار وحدة حساب أوروبية (٦ مليارات دولار) لدول حوض المتوسط لفترة الممتدة بين ١٩٩٥ و ١٩٩٩.

وفي باريس وصف السفير التونسي عبد الحميد الشيخ اتفاق الشراكة بين تونس والاتحاد الأوروبي بأنه حدث بارز بالنسبة إلى تونس وبالنسبة إلى العلاقات بين حوض المتوسط وأوروبا.

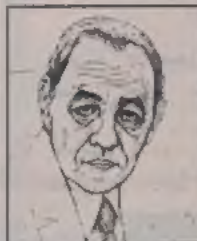
وقال السفير أيضاً، إن توقيع الاتفاق جاء نتيجة للإشارات المتعددة التي برزت في تونس عن درجة الاستقرار والتسامح القائمة في البلاد والتطور الذي بلغته، وكذلك نتيجة التبرؤراطية واحترام حقوق الإنسان خصوصاً وأن أوروبا طالما رحبت بين التعلو والديمقراطية.

وأضاف أن الأخطاء التي ارتكبت في مجال حقوق الإنسان مخططاً في المستقبل قد تم تجاوزها، علماً بأنها لا تشكل سقواً معتداً من قبل النظام.

وأوضح السفير الشيخ أن الوضع الاقتصادي التونسي ساعد بدوره على توقيع الاتفاق مشيراً إلى أن معدلات النمو استقرت منذ سنة ٤,٧ في المائة سنوياً، وذلك منذ سنوات وأن الدخل الفردي يقدر بحوالي ١٨٠٠ دولار سنوياً، وهو أكثر ارتفاعاً بالمقارنة مع الدول المجاورة.

في قانون جديد للإستثمارات سيقره البرلمان الشهر المقبل:

تخفيض المراتب العليا للضريبة والسماح بتحويل رأس المال والأرباح



الحسن الثاني

حماية أنواع خاصة من «المحار» والأخطبوط خلال موسم التكاثر.

ونعت مصادر في الوزارة بـ «سلسلة» «المحار» أن يكون للحصير في ارتباط بموصل المفارسات مع الاتحاد الأوروبي.

يشان اتفاق جديد للصيد إلى طريق مسدود. ومنع الصيد الخاص بكل نوع ورد في اتفاق الصيد السابق بين المغرب والاتحاد الأوروبي الذي انتهى في نيسان/أبريل لفاضي.

وكان المغرب حطر على اسطول الصيد التابع للصيد الأوروبي الذي يملك في مملكة من سفن أسبانية للصيد في مياهه الغنية بالأسماك في المحيط الأطلسي، إلى أن يتم التوصل إلى اتفاق جديد. وطالب المغرب بمقتضى كثير في حصص الصيد لاسطول الاتحاد الأوروبي وتوزيع الاسماك التي يتم صيدها إيجارياً في موانئه.

ويؤسف الاتحاد الأوروبي ما المغرب يطبق حصص الصيد تحت تأثير ضغوط من أسبانيا بعد خمس جولات من المحادثات. ولم يحدد موعد إستئناف المفاوضات.

ودعا البرلمان الأوروبي، الاتحاد الأوروبي إلى تحديد مهلة منها أربعة أشهر لوضع المسائل النهائية لاتفاق جديد لتجنب أي أضرار دائمة بصناعة الأسماك في الاتحاد الأوروبي.

وأغضب موقف المغرب الصائدين الأسبان الذين اعتلوا الجوانب الأسبانية في وجه السلع الغريبة لغها من الإنتاج عبر أسبانيا.

والإقبال مع المغرب به اسم اتفاق بشأن مصائد الأسماك الخارجية للنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ويوفر مصدر دخل لنحو ٢٨ ألف صياد أسباني وبرتغالي.

وتكيفها مع الماييس الدولية لكن يستعين على الحفاظ المحلية ان تستعد لمواجهة استحقاق الشحير الكامل للمستهلكات والوصول إلى مرحلة التحرير الكامل لسعر صرف الدينار ويعتبر التونسيون أن هذا الإجراء، يشكل الخطوة الحاسمة نحو استقطاب الإستثمارات الخارجية المباشرة وتكرس انفتاح الاقتصاد المحلي على الخارج.

الأوروبية الحالية في هذا الإطار تركز أهداف الخطة القليلة على تحسين قدرة القطاعات الإنتاجية والصناعات المحلية على المنافسة في الأسواق الخارجية ويرتدي مشروع إنشاء منطقة للتبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي أهمية خاصة في تحقيق دمج الاقتصاد التونسي في الاقتصاد العالمي مما يستوجب تنفيذ خطة واسعة لتأهيل الصناعات المحلية

ويعتبر الوصول إلى نسبة نمو تعادل ٦ في المائة أحد الأهداف الأولية لخطة التنمية المقبلة التي يجري الإعداد لها حالياً ويتوقع أن يسهم الوصول إلى هذه النسبة في السيطرة على تضارب طيات العمل الجديدة وتحسين أوضاع الفئات المحدودة الدخل إلا أن ذلك يحتاج إلى تدعيم النشاط الاقتصادي وإيجاد مجالات جديدة للوصول إلى أسواق جديدة خارج دائرة الأسواق

بعد إقرار ميزانية «بنك الإستثمار القومي» للسنة المالية الجديدة:

٤ مليارات جنيه للتنمية «سيناء» و «جنوب الوادي»

المالية على تمويل المشروعات الممندة في السنة المالية الحالية ٩٦/٩٥

وأعلن نائب رئيس بنك الإستثمار القومي أن الخطة الإستثمارية للسنة المالية الحالية وصلت قرابة ٤ مليارات جنيه لمشروعات تنمية «جنوب الوادي» و«سيناء» حيث تم رصد مليار جنيه لتنفيذ مشروعات تطوير البنية الأساسية في محافظات الصعيد و١,٩٢ مليار جنيه لمشروعات تنمية «سيناء» هذا بخلاف الإستثمارات الخاصة في هذين المجالين والتي يتوقع أن تكون أكبر خلال السنة المالية الحالية.

كما تضمنت خطة السنة المالية الحالية رصد ٩٩ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات البرامج القومية للتنمية الريفية و٢٠٠ مليون مليون للمشروعات القومية لتطوير المناطق العشوائية.

وأوضح ظافر البشري أنه سيتم خلال السنة المالية الحالية بناء عدد من المدن الجديدة في إطار استراتيجية التنمية الحالية والتي تهدف إلى إعادة الإشتار السكاني إلى مستجمعات جديدة خارج «الوادي» وتخصيف الضغط على المناطق التكتلية كثيفة السكان بإتاحة فرص العمل على أطراف «الوادي».

● اعتمد المهندس ماهر أبانة، وزير الكهرباء والطاقة، الخطة التقنية للبرنامج الرباعي الكهربائي الأرب ومساهمات شمال الصعيد التي خصصت ٢٤٦ مليون و٤٠٠ ألف جنيه خلال السنة المالية الجديدة ١٩٩٥/١٩٩٦

جاء ذلك عقب الاجتماع الموسع الذي عقده الوزير مع المهندس أحمد صالح إبراهيم رئيس هيئة كهربة الريف والمهندس حبيب الله أبو العلا رئيس شركة توزيع كهرباء شمال الصعيد وقيادات القطاع.

وأعلن الوزير أن الخطة تستهدف توفير الطاقة الكهربائية لحافظات «بني سويف» و«المنيا» و«السيوط» لاجابة مشروعات الإنتاج والخدما وتوسعات العمرانية والمدن الجديدة بها وكهوية القصور ولتغلب على مشاكلها وبمساهمة لاهوية الحكم المحلي بعد إدارة جميع القرى التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ألف نسمة.

وقال الوزير إنه سيتم من خلال الخطة تدعيم شبكات مدن محافظات «بني سويف» و«المنيا» و«السيوط» بـ ١١ كم تقريبا كابلات وخطوط واثنية لعدد الإختلافات في الشبكة واستمرارية التشغيل الكهربائي مع إدارة ٨ توابع وعزبا جديدة وتحتوي ٢٦ قرية سبق إنارتها.

وأضاف، إنه سيتم تخصيص ١٥٢ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء، في محافظة المنيا، ولوجهة لتزويد على الطاقة لمشروعات السياحة واستصلاح الأراضي بها، موصفا أنه سيتم إقامة ٥ محطات كهربائية مائلة تصل طاقته منها إلى ٥٠ ألف كيلووات.

وذكر أيضاً أنه تم تخصيص ٧٦ مليون جنيه لمشروعات الكهرباء، في «السيوط» حيث يجري إقامة محطات جديتين للصلوات لتوفير ١٠٠ ألف كيلو فوالت جديدة وإدارة ١٦٠ تابة وعزبة وتجمعا سكانيا.

مصر

بحث مجلس إدارة بنك الإستثمار القومي، في

السنة المالية الحالية برئاسة الدكتور كمال الجوزري، نائب رئيس الوزراء ورئيس البنك، موازنته خلال السنة المالية الحالية ٩٦/٩٥ والتي تبلغ ١٤,٦ مليار جنيه بقيمة ٢,٣ مليار جنيه عن ميزانية السنة الماضية وبنسبة ١٨/١٠ وتنقسم إتاحة تمويل من بنك الإستثمار القومي لتنفيذ الخطة الإستثمارية للسنة الماضية الذي بدأ في الأول من تموز/يوليو الماضي بقيمة ١,٥ مليار جنيه بالإضافة إلى ٤,١ مليار جنيه مساهمات للبنك في عمليات التمويل الاقتصادي للشركات وسداد مستحقات السنوات المالية والقرض السيولة لعدد من القطاعات الاقتصادية بالدولة.

وتتبع خطة مساهمات بنك الإستثمار القومي، في تنفيذ مشروعات الجاهن الإداري في الدولة خلال السنة الحالية ٢,٧ مليار جنيه والبنية التحتية ٢,٦ مليار جنيه والبنية الاقتصادية ٣,١ مليار جنيه والأثرية المحلية ٦٠٠ مليون جنيه والقرض السيولة بقيمة ٤٠٠ مليون جنيه بالإضافة إلى مشروعات أخرى بقيمة ٩٢ مليون جنيه.

وجملة الإستثمارات الإستثمارية في السنة المالية الحالية التي اعتمدها الدكتور كمال الجوزري نائب رئيس الوزراء، ورئيس التخطيط بلغت ٤١,٩ مليار جنيه بقيمة ٧ مليارات جنيه عن إستثمارات السنة الماضية وبنسبة ٢٠/١٠، وتتضمن خطة السنة الحالية ٢٢,٤ مليار جنيه إستثمارات لقطاع الأعمال الخاص والتجاري، فيما يبلغ حجم الإستثمارات الحكومية ١٩,٦ مليار جنيه و٢,٦ مليار جنيه إستثمارات وحدت القطاع العام و٣,٦ مليار جنيه شركات قطاع الأعمال العام.

ويطمح بنك الإستثمار القومي، بمنح تمويل بقيمة ٤٠ مليار جنيه إستثمارات خطة السنة الحالية، فيما يبلغ حجم الإستثمارات من التمويل الذاتي للهياكل والشركات حوالي ٢٨ مليار جنيه والتي منق وقرض وشهيات خارجية.

وقال ظافر البشري نائب رئيس بنك الإستثمار القومي، والعصو المنتب، إن خطة السنة المالية الحالية، ركزت على الإعتداع على التمويل الذاتي والمصادر المحلية في تنفيذ مشروعات الخطة التي بلغت نسبتها ٩١/١٠ من جملة حجم الإستثمارات من بلغ حجم التمويل من الخ ٧٤ في جملة إستثمارات الخطة لتلحق حجم التمويل من القروض والتسهيلات الخارجية إلى ٢٠/١٠ من جملة الإستثمارات الجديدة وذلك إستناداً لاستراتيجية التخطيط التي اعتمدها الدكتور كمال الجوزري بالمد من الإعتداع على القروض الخارجية عن تمويل مشروعات الخطة وطمح تمويل الهيكل الاقتصادي بأبعاد قروض جديدة إلا في أضيق الحدود ضمن مسيرة الإصلاح الاقتصادي الذي يقتره حالياً.

وذكر البشري على أن انخفاض حجم القروض في تمويل الخطة والتي لم تزد على ١,٧ مليار جنيه يمثل علامة قوة للإقتصاد الوطني بما يحضيه ذلك من قدرة المصادر

بعد ما أقرت بديونها وقررت سدادها:

طرابلس تعيد الروح إلى علاقاتها الاقتصادية مع صوفيا

تسوتشيف وقع في نهاية حزيران/يونيو الماضي في بغداد «اتفاقيات تجارية بقيمة إجمالية تبلغ ٧٠٠ مليون دولار على أن يتم تنفيذها بعد رفع الحظر الدولي

افقروص في العراق واعترفت بغداد بدينها إلى بلغاريا الذي يصل إلى ١,٥٢٧ مليار دولار والذي سيتم تسديده أيضاً على شكل قسط على أجور إيفاد حرية التصرف ببلغاريا.

ورغم الإتهام نفسه الذي جرى مع ليبيا، وقع النائب الأول للرئيس الإيجري سيم جيجيس الاتفاقيات لتأمين في مجال الزراعة والنقل والصناعة في صوفيا. ويحدث الطرفان في إقامة معر للتقلل الحصري والبري من إيران إلى أوروبا عبر جيزها وبغاري. كما تم البحث في مشروع بناء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركمانستان إلى أوروبا عبر إيران وبلغاريا.

الزيارة التجارية الرسمية تم التهام على مشاركة شركات بلغارية في بناء خطوط أنابيب لنقل الغاز، وبناء ميناء للسفن وميناء عام.

وتكرت مصادر في السفارة البلغارية في لندن، «البرلمان» أن الطرفين يقرعان حالياً بالتخصير لإتفاق يتعلق بتقلل إلى العاملة ورسمت التوقيع عليه قبل نهاية السنة الحالية، ويعمل حالياً نحو ٨٠٠ طبيب وممرضة بلغاريين في ليبيا ويقترعن أن يرتفع عددهم قريباً إلى ١٥٠٠.

وفقد أنيجار نظام جيجيفكو الشيوعي في سنة ١٩٨٩ كانت ليبيا مع إيران والعراق أول شريك اقتصادي لبلغاريا، وبين دول العالم الثالث.

وتعمل السلطات البلغارية حالياً على إعادة الروح إلى العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول. وكان وفد بلغاري برئاسة

■ في محاولة لكسر طوق العزلة المضروب حول ليبيا، فتحت طرابلس الغرب أبوابها لوفد بلغاري في رفعة للسفير تراسميت دوتشيتش كركوتش كركوتش نائب رئيس الحكومة، الذي التقى الوفد مع وزير الخارجية وبحث معه في كيفية تنشيط العلاقات الاقتصادية

المفارقة - الليبية بعد سنوات من الجمود والزراعة أعيدت سقوط نظام جيجيفكو الشيوعي.

وقد رتج من العلاقات المتعددة التي أجراها الوفد البلغاري في طرابلس الغرب، أن ليبيا تعيدت خلال الشهر الحالي الذي بدأ بتسديدها إليها إلى بلغاريا البالغ ١٨ مليون دولار.

من جهة أخرى اعترفت مؤسسات ليبية بأنها مدينة بـ ٢٠٠ مليون دولار لمؤسسات بلغارية. ويسمى تسديد قسم من هذه الديون على شكل قسط بدأ من الشهر الماضي أيضاً. وعلمت «البرلمان» أيضاً، أنه خلال

العالم العربي ليس في اللعبة

خاطر اقتصادية

يكتبها: سليمان القرزلي

رسالة إلى خلفان الرومي

لا أشك لحظة في أن الأستاذ خلفان الرومي وزير الإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة إنسان يتحلى بصفات حميدة عديدة قد يكون من أهمها النزاهة والحيادية. وليس لدي أي شك في أن ما سأعرضه الآن سوف يلقى لديه انبعاثاً صافياً. وإن كنت غير واثق من أن الأمر في يده.

لقد كان الأستاذ الرومي أول وزير إعلام عربي يرد بكتاب رقيق على رسائلنا التي وجهناها إلى جميع وزراء الإعلام العرب يوم صدور العدد الأول من «الميزان» قبل سنتين. وكان اعترافاً كبيراً بتلك الرسالة الأولى التي وصلتنا من الوزير الرومي لأنها أعطتنا انطباعاً إيجابياً من دولة الإمارات العربية المتحدة، وعن شخص الوزير وسعة أفقه.

والواقع أنه كانت لدينا رغبة صادقة في تعاون مستمر مع أجهزة الإعلام في دولة الإمارات، وكانت تلك الرغبة لدى أنا شخصياً بشكل خاص لأنه سبق لي أن زرت تلك الدولة وعملت فيها وأعرف أن فيها نواحي يمكن أن تكون مؤهلة ورائدة في منطقة الخليج.

ولعل الأستاذ الرومي لا يعرف أن إهتفاحية العدد الأول من جريدة «الميزان» الصادرة في دبي قبل ١٥ سنة كتمتها، وهي الإهتفاحية الأولى والأخيرة التي كتبتها هناك. عن ثقافة وعن دراية، وفيها قلت: «إنما هي الوحدة وحدها وفي الاتحاد تصادون وفي انضمام منضماتون» وأنه علينا أن نتمسك بالوحدة وأن نطرح النقائص.

كذلك تلك المقالة وغابت دبي في اليوم التالي لأسباب ليس هنا مجالها، لكن انطباعي من دولة الإمارات بقي إيجابياً حتى أمد قريب. وقد زاد هذا الانطباع الإيجابي عندما تلقت رسالة الأستاذ الرومي الجوابية وعزماً على أن ننسج هذه الإيجابية على «الميزان» من البداية. وهكذا كان. ولم يخل أي عدد من أعداد «الميزان» الحصريين الأخيرة عن مذامعة للتشائم الاقتصادي والإيماني لدولة الإمارات مجتمعة وكل إمارة بمفردها إذا كان فيها ما يستحق الإبراز.

بل إننا في العدد الثاني الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ أصدرنا ضمن العدد العادي ملفاً خاصاً ومجانياً عن معرض دبي للطيران كحدث عالمي وثائقياً على مناعتها لأحوال دولة الإمارات وإهتمامها بما أهداها من الثقافة القيمة التي كتبتها جورج خضر. مطران جهل لميناً لثروم الأثري، في جريدة «الشرق الأوسط» في دولة الإمارات بعد عودته من زيارة أوروبية في السنة الماضية.

ومن بدايات صدور «الميزان» صرنا ننقل بالمعاس إلى لندن النشرة اليومية العربية والأشهر الأسبوعية المطبوعة بالإنجليزية وكالات أنباء «الإمارات». فكانت مصدراً مهماً من مصادر أخبارنا بالتسمية إلى النشاط الاقتصادي والمصرفي في دولة الإمارات. وقد استعملت نشرة «الإمارات» من لافات ورق الفانس لدينا كميات على مدى السنتين الماضيتين لتفوق كميات الورق التي استخدمناها في إصدار «الميزان» وملاحقها.

كل ذلك، ولم نطلب من دولة الإمارات أو وزارة إعلامها أو وكالة أنبائها أي شتراف أو إعلان أو ملحق أو مساعدة هذا غرام ما فعل بعض الصحف الأخرى. بل إننا نلتفت لمناخنا هذا بمقتضى برسالة إلى إبراهيم العابد، وكما نعتبر لحد في وكالة «الإمارات» جمال الإعلام محمراً لدينا، ونشربنا له في «الميزان» أكثر من تقرير من تقارير الصفحة التي كان يكتبها بين الحين والآخر. وبعد هذا كله، فاجتاحت دولة الإمارات العربية المتحدة أخيراً بإصدار قرار بمنع دخول «الميزان» إليها، وكان القرار مهوولاً بوقائع بؤس الرقابة في الإمارات السبع المكونة للاتحاد من دون إبادة أي سبب.

ولكن أن نخرج بأي استنتاج من ذلك، أنه أن بعض ما فعله وزير الإعلام الأستاذ خلفان الرومي إلى بعض ما يحبط بالصناعة الصحافية في العالم كله، وهو من الأسباب التي جعلتنا على إصدار «الميزان» شهرياً. ذلك أن الصحافة في جميع أنحاء العالم، وكذلك في العالم العربي، تشهد هبوطاً ملحوظاً في قدراتها. ولم يعد قادراً على التآثر والموكبة النوعية سوى المعلومات المأخوذة المشغولة جيداً والتي لا تشغل نفسها بالأخبار اليومية أو الأسبوعية السريعة. بل بملاحظة التطورات واستشراف الاتجاهات المستقبلية وإفساح المجال للاختراع الجديدة والتعليقات الجريئة.

ولا أدري إذا ما كان الوزير الرومي قد قرأ التقرير الأخير لإتحاد الصحافة الأميركية وفيه أن عدد قراء الصحف اليومية في أميركا عام ١٩٧٠ عندما كان عدد السكان ٢٠٣ ملايين بلغ ٢٦ مليوناً. واليوم بعد ربع قرن، وقد ارتفع عدد السكان إلى ٢٦٠ مليوناً هبط عدد القراء إلى ٥٩ مليوناً وارتفعت كلفة إصدار الصحف بنسبة ٥٠ في المائة.

وأخيراً اعلمت ثلاث جرائد عن عزيمتها على التوقف عن الصدور وهي «نيويورك بوست» و«دالتي مور» و«نيويورك نيوزداي».

ونشر الأرقام الصادرة في أيار/مايو إلى أن تسع جرائد من جرائد أمريكا النضر الأولى عانت من هبوط في توزيعها خلال الشهر السابق الأول من هذه السنة، وكذلك الأمر بالتسمية إلى ١٥٠٠ جريدة أخرى محلية.

القول بأن هناك انخفاضاً على أهمية الصحف لم تعد في انتشارها. كما قلت الوزير الرومي إلى أن توزيع «الميزان» في الإمارات لم يكن يتعدى بضع عشرات قذلة كل شهر وفي أوساط الليابانيين العاملين هناك في المرحلة الأولى، بل في تخمة محدودة جداً منهم. وإلى أننا لم تكن يوماً ننوحي زيادة الانتشار أو تضخم ذلك.

ولذلك فإن قرار منع «الميزان» في دولة الإمارات بضمير دولة لا أشك أكثر مما بضميرنا. وبأي مقياس، وتبعاً لما تقدم، لا يمكن وصف هذا القرار إلا بأنه قرار سخيف. ومن المؤسف أن أي قرار سخيف يتخذته الرقيب أي دولة يعطي انطباعاً بأن الدولة ذاتها سخيفة. ولذا نرغب أي دولة أن تكون دولة الإمارات كذلك على الرغم من سخافة قرار رقيبها. وبوجه خاص لا نتمنى أن يكون الوزير الرومي مسؤولاً بأي شكل عن القرار المخوف، كما نتمنى أن يعمل على تصحيحه ليس من أجل «الميزان» بل من أجل سعة الدولة التي يمثل.

فالأنظمة العربية في معظمها، كما يقول الأستاذ في الاقتصاد السياسي هنري بركي، لديها إدارات عقيمة مخنسية لإبقاء الحاكم في السلطة أكثر مما هي صالحة «لتسهيل نشوء مجتمع عصري قائم على التنافس».

وهذا يفسر السبب في أنك عندما تبحث في الاقتصاد العالمي تلاحظ أن هناك كلمتين لا تظهران أبداً وهما «العالم العربي».

إن فرض نمو العالم العربي اليوم مشحولة جداً لأن قلة من الحكومات العربية قد أجرت الإصلاحات التعليمية، واتخذت إجراءات لتشجيع المرأة وتخصيص الصناعات الحكومية وتخفيض حجم الإدارات الحكومية، كما فعلت بلدان أخرى من البرازيل إلى اندونيسيا لكي تقوى على المنافسة في القرن الواحد والعشرين. وإذا عرفنا أن نصف سكان العالم العربي دين ليس الثالثة عشرة أدركنا أن هذا ليس وضعاً صحياً.

وسواء تمسك الأمر بشبكة الاتصالات الدولية «انترنت» أو بالطريق الواسع للاستثمار العالمي نجد أن العرب ليسوا في اللعبة، وطالما استمر هذا الوضع، فإن العالم العربي سوف يعاني من الركود الأسن وسطمدان زرع فيه السياسات المتطرفة سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية.

نوماس فريدمان
عن «نيويورك تايمز»

فجوة الإنتاجية. بل هي تفهقرت أكثر واختلى تفهقرها وراء الإيمان المتزايد على أسعار الصرف. وإلى حين ردم هذه الفجوة في الإنتاجية فإن الدولار سوف يواصل هبوطه إزاء الدين إذا أريد للصناعة الأميركية أن تبقى على قيد الحياة. كما أن العجز التجاري سوف يتفاقم أكثر فأكثر.

ومعنى إذا حدث ما هو مستبعد، أي استقرار الإنتاجية على مستوياتها الراهنة، فإن ارتفاع الدولار إلى ما بين ١٠٥ و ١١٠ بنات الدولار من شأنه أن يعيد هوامش الربح اليابانية (والنمساوية التجارية) إلى مستوياتها في عام ١٩٧٠. لتبدأ بؤامة جديدة. وعندئذ وفي غياب التدخل السياسي سوف يفتقر العجز التجاري بسرعة صاروخية مما يحضر الصناعات الأميركية الأساسية في رابطة ضيقة.

والرد الأميركي الطبيعي على ذلك هو الافتراض بأن هناك حدوداً لا يستطيع اليابانيون معها خفض التكلفة، وأنه عندما يفرغ اليابانيون من استعمال كل ما لديهم من أساليب، فإن تكاليفهم سوف تستقر في النهاية. لكن اليابان تراسر «التحسين المستمر» بجديّة أكبر من ممارسة أميركا، وليس هناك من سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن ذلك غير ممكن أن يستمر إلى ما لا نهاية.

إن سعر الصرف تحركه الزيادة النسبية في إنتاجية المنتجين في الصناعات الرئيسية المتباعدة ثنائياً في التجارة. ومن حسن الحظ أن هذا النمط التطور من الاختلالات التجارية المتراكمة مع هبوط الدولار يمكن تخفيفه أو عكسه في أي وقت إما بخفض معدل تحسين الكلفة اليابانية، أو بزيادة تحسين كلفة الصناعة الأميركية. لكن في الواقع، لن يحدث شيء من هذا القبيل في المستقبل المنظور.

الدولار قيمة أميركا
وفي الاقتصاد العالمي القائم اليوم، أن يقال كما يقول بعض المعلقين: بأن العملة الضعيفة هي دواء للعجز وسلاح في حرب التجارة، هو كلام هراء. ذلك أن قيمة الدولار الأميركي ليست مجرد أفضلية غامضة غير متجددة أنها المقياس المحسوس والنهائي للقيمة الاقتصادية للولايات المتحدة، فكل ما يملكه أو يفتقد الأميركيون يقدر بالدولار من المال في المدخرات والاستثمارات والعقارات والموارد الطبيعية والهارات والأبدية العاملة بالدولار، بمعنى من المعاني، هو سعر سهم في أميركا. وعندما يخفض الدولار قيمته لا يرخس فقط الصادرات الأميركية بل الاقتصاد الأميركي بمرته.

إن خفض الدولار لا علاقة له بالنسبة فهو لا أثر له في تعزيز إنتاجية الصناعة الأميركية أو نوعية إنتاجها. بل هو ينتقص منها وينقص في الوقت ذاته من كل ما يملكه الأميركيون. وهذا يعني فإن الولايات المتحدة توفقت صناعاتها غير القادرة على المنافسة بالانخفاض من قاعدة الموجودات الثمينة كلها.

والسؤال الملح كما في أي حالة إيمان، هو: كيف السبيل إلى التوقف إن أخطر مشكلة تواجهها، إلا إذا لم يعد لنوعية الحياة في أميركا من معنى، هي مشكلة التنافسية الصناعية. أنها في صلب العجز التجاري مع اليابان، والهبوط الحاد في الدولار، وجانب كبير من العجز في الجارية الفردية، والكثير من العمل الإجتماعية والإنتاجية التي تفقد بنا. فلا خفض للإنتاج ولا خفض للضرائب يحل هذه المشكلة الجوهرية. وإعادة توزيع قطع الكلفة لا يوسع الكلفة. والمطريق الوحيد لخروج هذه البؤامة هو إعادة ترسيخ تنافسية الصناعة الأميركية.

ول. غيفن
مجلة «شؤون خارجية»

خلال زيارة لي إلى تركيا في أيار/مايو التقيت معلقاً في صحيفة رئيسية في أنقرة فسألته سؤالاً عابراً عن توزيع جريدته فقال إنه «ممتاز»، وأنه يتزايد يومياً. «ما السور؟ الإكثار من الرياضة؟ فوزها؟» إن لاندوز؟ سألته. فقال: «لا، لا، الأمر بسيط. أننا نقدم مجاناً تعليقاتاً قرآنية مع كل إشتراف جديد».

إن الأصولية الإسلامية، ليس فقط في تركيا حيث رئيسا بلدية أنقرة وأستانبول ينتميان إلى حزب إسلامي التوجه، بل في طول الشرق الأوسط وعرضه، تنجح إما لتكوين حركات سرية تحت الأرض، وإما لتشكيل تياراً رئيسياً فوقها.

فالجماعات الأصولية إما أنها تمارس أعمال العنف الشديد، وتخسر في هذا السياق لصالح السلطات العلمانية، وإما أنها تلعب حسب قواعد اللعبة وتقبل التعاون مع النظام السياسي العلماني.

وسواء اختارت البندقية أو اختارت شاشة التلفزيون، فإن الحركات الأصولية الإسلامية لم تعد تشكل خطراً داهماً، ولم تعد تبدو ذات قوة لا تقهر، ولم تعد مسيرتها إلى النصر المؤزر أمراً حتمياً. وقد يكون ذلك مرحلياً فقط. يبدو أن ظاهرة الأصولية الإسلامية قد بلغت ذروتها، والاسباب عديدة. بادئ ذي بدء، إن الحركات الإسلامية التي مارست العنف تجاوزت قدرها وحدها، فالتكتيكات التي

استخدمت في ذلك القتل الذريع الذي منيت به إيران، وهو فشل بمثابة مثل حي أو إعلان ناطق ضد الحكم الإسلامي. كذلك يبدو أن الأصولية الإسلامية قد تراجعت بعض الشيء، حيث السلطات العلمانية نجحت قليلاً في تحسين الأحوال المعيشية. ويجود أن لياسر عرفات اليوم ٦٠ ألفاً من المتابعين على جدول الواوآتب في غزة دب الضعف في حركة حماس الأصولية التي تستقطب منتسبيها

ويعتبعها باغتيال المسؤولين نقرت منها قطعاً كبيراً من الجمهور في مصر والجزائر. وأدت إلى رويد فعل قاسية من قبل السلطات العلمانية.

إياكم أن تقللوا من شأن وقوة الدولة العلمانية في العالم العربي. ذلك أن تلك الأنظمة طالما استخدمت بقسوة شديدة جميع ما تملك من موارد - السبيليس والمخابرات والجيش - لقمع الأصوليين والمتعصبين العنف، ولاحتواء الغنات التي لا تمارس العنف.

ومنذ أن كاد المتطرفون الإسلاميون يفتروا الصناعة المسيحية في مصر في عام ١٩٩٢، أدت معارك النظام معهم إلى مقتل ٨٠٠ شخص من الأصوليين. وكما يشير الأخير الإسلامي مارتن كرايمر، فإن كل حاكم عربي مهتد على يد المعارضة الإسلامية «يوجد طريقة لاحتوائها أو مواجهتها».

وإما أسلحتهم في ذلك القتل الذريع الذي منيت به إيران، وهو فشل بمثابة مثل حي أو إعلان ناطق ضد الحكم الإسلامي. كذلك يبدو أن الأصولية الإسلامية قد تراجعت بعض الشيء، حيث السلطات العلمانية نجحت قليلاً في تحسين الأحوال المعيشية. ويجود أن لياسر عرفات اليوم ٦٠ ألفاً من المتابعين على جدول الواوآتب في غزة دب الضعف في حركة حماس الأصولية التي تستقطب منتسبيها

ويعتبعها باغتيال المسؤولين نقرت منها قطعاً كبيراً من الجمهور في مصر والجزائر. وأدت إلى رويد فعل قاسية من قبل السلطات العلمانية.

إياكم أن تقللوا من شأن وقوة الدولة العلمانية في العالم العربي. ذلك أن تلك الأنظمة طالما استخدمت بقسوة شديدة جميع ما تملك من موارد - السبيليس والمخابرات والجيش - لقمع الأصوليين والمتعصبين العنف، ولاحتواء الغنات التي لا تمارس العنف.

ومنذ أن كاد المتطرفون الإسلاميون يفتروا الصناعة المسيحية في مصر في عام ١٩٩٢، أدت معارك النظام معهم إلى مقتل ٨٠٠ شخص من الأصوليين. وكما يشير الأخير الإسلامي مارتن كرايمر، فإن كل حاكم عربي مهتد على يد المعارضة الإسلامية «يوجد طريقة لاحتوائها أو مواجهتها».

وإما أسلحتهم في ذلك القتل الذريع الذي منيت به إيران، وهو فشل بمثابة مثل حي أو إعلان ناطق ضد الحكم الإسلامي. كذلك يبدو أن الأصولية الإسلامية قد تراجعت بعض الشيء، حيث السلطات العلمانية نجحت قليلاً في تحسين الأحوال المعيشية. ويجود أن لياسر عرفات اليوم ٦٠ ألفاً من المتابعين على جدول الواوآتب في غزة دب الضعف في حركة حماس الأصولية التي تستقطب منتسبيها

ويعتبعها باغتيال المسؤولين نقرت منها قطعاً كبيراً من الجمهور في مصر والجزائر. وأدت إلى رويد فعل قاسية من قبل السلطات العلمانية.

إياكم أن تقللوا من شأن وقوة الدولة العلمانية في العالم العربي. ذلك أن تلك الأنظمة طالما استخدمت بقسوة شديدة جميع ما تملك من موارد - السبيليس والمخابرات والجيش - لقمع الأصوليين والمتعصبين العنف، ولاحتواء الغنات التي لا تمارس العنف.

ومنذ أن كاد المتطرفون الإسلاميون يفتروا الصناعة المسيحية في مصر في عام ١٩٩٢، أدت معارك النظام معهم إلى مقتل ٨٠٠ شخص من الأصوليين. وكما يشير الأخير الإسلامي مارتن كرايمر، فإن كل حاكم عربي مهتد على يد المعارضة الإسلامية «يوجد طريقة لاحتوائها أو مواجهتها».

وإما أسلحتهم في ذلك القتل الذريع الذي منيت به إيران، وهو فشل بمثابة مثل حي أو إعلان ناطق ضد الحكم الإسلامي. كذلك يبدو أن الأصولية الإسلامية قد تراجعت بعض الشيء، حيث السلطات العلمانية نجحت قليلاً في تحسين الأحوال المعيشية. ويجود أن لياسر عرفات اليوم ٦٠ ألفاً من المتابعين على جدول الواوآتب في غزة دب الضعف في حركة حماس الأصولية التي تستقطب منتسبيها

إدمان أميركا على سعر الصرف

الكوكايين الإقتصادي

الراي السائد بين الاقتصاديين وفي الصحافة المالية أن الصناعة الأميركية قد استعادت تنافسيتها في السنوات الأخيرة لكن الحقيقة في عكس ذلك. إذ أن السبب الأساسي لجميع عل أميركا الاقتصادية تقريباً، من هبوط الدولار إلى العجز في البرزائية وفي الميزان التجاري، هو تدور التنافسية الصناعية للولايات المتحدة وخصوصاً إزاء اليابان.

لقد أصبحت أميركا مشكلة على تأثير المصير للناجح من خفض قيمة الدولار وما يبعث إليه ذلك من شعور حالم ومزعم بالمفالية، وهو شعور خاطئ. فالمتدور الهائل في قيمة الدولار، وخصوصاً بالنسبة إلى الدين الياباني، قد أخلى مشككة هبوط التنافسية وخلق عادة التفاضل عن ضرورة تسخين الإنتاجية وإنتاج سياسة صناعية سليمة. بل أصبح إيماناً محمراً كالكوكايين.

وعندما يتربس هذا الإيمان، فإنه من المرجح أن يستمر إلى أمد طويل. والعجز التجاري للإقتصاد الأميركي الأقل تنافسية سوف يستمر فيما تواصل العملة الأميركية إندادها، وعلى الرغم من التكهات الزاهية، فإن من المرجح هو أن يواصل هبوطه وأن يواصل العجز التجاري في صدوره إلى أمد غير معلوم في المستقبل.

فجوة الإنتاجية
ومن المفارقات أن الألة الدامغة على هذا الاحتمال المرجح يمكن إيجادها في هبوط ربحية الصناعات اليابانية الأساسية خلال ربع القرن الماضي منذ عام ١٩٧٠. ففي الصناعات الرئيسية الثلاث، السيارات والسيارات والبيكيتورينات، هبط مستوى متوسط الأرباح التشغيلية من ١٠-١٢٪ في ١٩٧٠ إلى ٢-١٪ في ١٩٩٢.

وهذا يبرح للوهلة الأولى بأن الهبوط المستمر للدولار قد حشر الصناعة اليابانية في زاوية، أن مزيداً من الارتفاع في سعر صرف اللين سوف يخلصها تماماً.

لكن الأمر، مع الأسف، ليس بهذه البساطة، ذلك أن الصناعات اليابانية الكبرى قد أثبتت قدرتها على خفض تكاليفها بمعدل إجمالي نسبته ٥٪ في السنة على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فيما الصناعات الأميركية المماثلة، وقد أدمنت على خفض الدولار. كما يستطع ذلك، مما يعني أن الصناعات التصديرية اليابانية الرئيسية تمكنت من خفض تكاليفها التشغيلية تقريباً بنسبة هبوط الدولار إزاء اللين. وإن تخفض تكاليفها بنسبة أقل قليلاً من نسبة هبوط الدولار إزاء اللين يفسر الهبوط في الأرباح التشغيلية للصناعات اليابانية.

إن تحليلاً مثلاً للصناعة الأميركية النظرية لا يظهر تخفيضات مماثلة في التكاليف. فالأرباح التشغيلية الأميركية في المكنات المنوعة والأجهزة الإلكترونية هبطت قليلاً، مما يعني أن تكاليفها بأأسعار الراهنة للدولار قد ارتفعت. وفي المعدات الصناعية لم يتغير الاتجاه. وفي السيارات والمواصلات الإلكترونية هبطت قليلاً لكن بصورة أخف من منافسيها اليابانيين.

ومعنى ذلك أن الصناعة الأميركية خلافاً للرأي الشعبي السائد لم تدم

الاتحاد الاوروبي

بعد توقيع اتفاق مع الروس اجتماع «بيلباو» يمهّد لحاورة الأمير كين

■ اتفق وزراء الصناعة في «الاتحاد الأوروبي» فيما بينهم على السعي لتحقيق مزيد من التعاون مع الولايات المتحدة في إطار استراتيجية لتوسيع قدرة أوروبا على المنافسة في مجال الصل وخلق وظائف.

الأمير كين، وزير الصناعة الأسباني قال بعد الاجتماع غير الرسمي مع ١٤ وزير صناعة من الدول الأعضاء في الاتحاد إن ذلك سيؤدي إلى إقامة منتدى أعمال أمريكي - أوروبي في أسبانيا خلال السنة الجارية.

وأضاف الوزير الأسباني: «إننا نشجع إلى عقد اجتماع لرجال الأعمال القادمين في الولايات المتحدة وأوروبا المناقشة مزيد من التعاون».

وفي إطار الجهود التي تبذل لتوسيع مقدر أوروبا في التنافس عالمياً إتفق الوزراء في الاجتماع الذي كان عقد في «بيلباو» على الحاجة إلى تجديد العلاقات بين جاتي الأطلسي. واعتبر ممثلون على مشكلة العلاقة بين بروكسل وواشنطن.

أن الحوار مع الأمريكيين يجب أن يركز على التعاون الصناعي والتنافس في مجال الإعلام وشبكات الاتصالات والمعايير والبيئة وسياسة المنافسة.

واجتماع «بيلباو» وهو الأول منذ تولي أسبانيا رئاسة «الاتحاد الأوروبي» لمدة ستة أشهر. ومن المقرر أن يصعب أساساً للمناقشات التي ستجري في اجتماع مجلس الوزراء الأوروبي الذي سيعقد في بروكسل في السابع من تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يتخذ أي قرارات رسمية في «بيلباو» ولكن إيجاجاري قال بأن الوزراء اتفقوا على التركيز في الأشهر الستة المقبلة على الخدمات في مجال الأعمال وصنع المعلومات والربط الصناعية مع مناطق أخرى.

وقال مفوض الاتحاد الأوروبي مارتن مانجيمان: «القطعة الأساسية في النقاش الأوروبي الآن هي التنافس لأنها أساس خلق وظائف». وساند الوزراء في الاجتماع أيضاً إجراء حوار صناعي مع الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط في إطار مؤتمر يعقد في «برشلونة» في تشرين الثاني/نوفمبر. بالإضافة إلى إجراء حوار صناعي أيضاً مع أميركا اللاتينية بما في ذلك كوبا.

ومن جهة أخرى من المتوقع أن يكون الاجتماع الذي رفقته شركة «نيوبيورتن» من «نيوبيورتن» التي تمتلك أكبر حوض خاص لبناء السفن في الولايات المتحدة) ليحل نقاشات لخيرين لشركة «إيليتسون» اليونانية تنتج طلبة بالنسبة إلى صناعة بناء السفن التجارية الأميركية.

وقال صقرايان: «إن إيليتسون» التي تمتلك وتدير ولداً من أكبر أساطيل ناقلات النفط لشركة الصبح في العالم، قد تقدمت بطلب لشراء ناقلتين أخيرين من «نيوبيورتن» لإكمال سفن النقل التي اشترتها منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي أربع سفن. وقال طوماس بيلر المدير الأميركي لدى لينا في محل التوزيع على الاتفاق: «هذا رمز على أحياء جزء مهم من الصناعة الأميركية وهي صناعة بناء السفن التجارية».

وقال بات فيليبس رئيس شركة «نيوبيورتن» ومديرها التنفيذي: «إقرار «إيليتسون» يسمح لنا بتحقيق الأرباح المزمعة من إنتاجها وهو عنصر مهم بالنسبة إلى شركة في حوض لبناء السفن على المنافسة الدولية».

وقد اشركان منذ تشرين الأول/أكتوبر خطاين نويا لأحلام بنا. ما يصل إلى ١٦ سفينة أخرى. وتملك شركة «نيوبيورتن» بالكامل. وتقوم «نيوبيورتن» بشحاحات تنصّل ظل الغاز الطبيعي وأجزاء السيارات وأعمال ترميم.

■ في أرواس الشهر الماضي تم في بروكسل التوقيع على اتفاق بين «الاتحاد الدولي» وروسيا تحصل موسكو بموجب على شارات تجارية كبيرة ويعد أحياء الحوار السياسي والاقتصادي بين الجانبين بعدما شهد جنوداً منذ مطلع السنة بسبب الحرب في الشيشان.

وقال كوزيريف إن «تعزيز العلاقات الاقتصادية سيؤدي بالطبع إلى دعم الإصلاحات التجارية في روسيا».

ويصير الاتفاق «الصحفي» على تطبيق البنود التجارية لتفادي الشراكة والتعاون بين «الاتحاد الأوروبي» و«روسيا» الذي وقعه الرئيس بروسيلين خلال القمة الأوروبية في حزيران/يونيو ١٩٩٤ في «كوفوف» (إيران).

ولا يزال الاتفاق يحتاج إلى التصديق من قبل برلمانات الدول المعنية قبل أن يدخل حيز التنفيذ.

ومنذ تكون الثاني/يناير الماضي جمد «الاتحاد الأوروبي» التوقيع على هذا الاتفاق التجاري بسبب الحرب في الشيشان.

لكن قماً «كان» (فرنسا) الأوروبية أعلنت في ٢٧ حزيران/يونيو الماضي الضم الأخير للتوقيع. معتبرة أن روسيا استوفت شروطها بعد وقف النار في الشيشان. وبدلاً من المفاوضات بين الطرفين.

ويصير الاتفاق يشكل عام على تعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة حجم المبادلات التجارية وإقامة منطقة حرة أوروبية - روسية بعد ستة ٢٠٠٠

إدارة الأمير كية ترفض رفع القيود المفروضة على IBM

تاييمز - الأميركية إن وكالة الاستخبارات المركزية قدمت للمفاوضين معلومات أثناء محادثات تجارة السيارات الأخيرة مع اليابان وساعدت في كشف رشي من دول منافسة لشركات أميركية على عقود حكومية.

وقالت الجريدة الواسعة الانتشار إن الرئيس بيل كيتنن أمر الوكالة بإعطاء التجسس الاقتصادي أولوية أكبر.

ورفضت عن مصادر في الاستخبارات قولها إن كيتنن حدد أولويات للاستخبارات لفترة ما بعد الحرب الباردة وأن الوكالة تفرغ لأعضاء بها تدريبات جديدة عن الشؤون الاقتصادية.

ولدت الجريدة أنه خلال هذه الفترة اكتشفت الاستخبارات المركزية أن الفرنسيين يعرضون رشي على مسؤولين برازيليين لمساعدة شركة طومسون الفرنسية العملاقة للاتصالات في الفوز بعقد حكومي. ويقول تقرير «لوس أنجلوس تايمز» إن معلومات الاستخبارات المركزية ساعدت شركة ريشون الأميركية في تقديم عرض أفضل من طومسون والفوز بالعقد.

من الواضح أن «إي.بي.إم.» تجددها أعمال كبيرة بأن تخلص من مصادر الإزعاج هذه لقطاع نشاط الأجهزة الرئيسية. وأضاف أن قرار التراضي أعاق إلى حد كبير نشاط الأجهزة الرئيسية مثل بيع أجهزة الكمبيوتر المستعملة.

وينطبق الحكم على أجهزة الكمبيوتر «إي.بي.إم.» كافة بالإضافة إلى منتجاتها برامجها الجاهزة لانتظمة التشغيل الضرورية لتشغيل أي كومبيوتر أو نظام معين.

ذكرت جريدة «لوس أنجلوس

تذكرت مصادر قريبة من «البيت الأبيض» أن إدارة الرئيس بيل كيتنن، ستصر على إبقاء القيود المفروضة على قطاع الحاسبات الرئيسية في شركة (IBM) التي تضمها قرار تراش صدر سنة ١٩٥٦.

غير أن وزارة العدل قالت إنها لن تعترض على إلغاء جزء من الحكم الذي ينطبق على أجهزة الكمبيوتر الشخصي الحالية وأجهزة محطات التشغيل وقطاع IBM للخدمات المكتبية وإعادة تسويق الأجهزة التي سبق للشركة أن باعتها وأعادتها.

وصدرت وثيقة وزارة العدل رداً على جهود «إي.بي.إم.» لإلغاء قرار التراضي الصادر في ٢٥ كانون الثاني/يناير سنة ١٩٥٦ الذي تقول الشركة أنه يربط صمود المنافسة في قطاع خدمات الكمبيوتر التاماني.

وتابع قرار المحكمة من شكوى حكومية أن «إي.بي.إم.» منطرية رداً على انتهاك احتكار قديمة لصناعة أجهزة الجداول وعلى الرغم من ارتباط الشكوى أساساً بنشاط بطاقات الجداول، إلا أنه عند تسمية القضية أصيف مصطلح «كومبيوتر».

وارغم القرار «إي.بي.إم.» على فصل عملياتها لخدمات الكمبيوتر في شركة تابعة تدعى عليها دفع سعر الترخيص الكامل للأجهزة والبرامج الجاهزة التي تشتريها من «إي.بي.إم.» لإعادة بيعها إلى المستهلكين.

ويفيد القرار أيضاً أنشطة «إي.بي.إم.» في قطاع أجهزة الكمبيوتر المستعملة ضمن قطاعات أخرى.

وقالت الإدارة الأميركية في دعوى تقدمت بها إلى محكمة اتحادي في «مانهاتن» إن القلق ما زال يمساورها في شأن الأحكام الخاصة بنظام «إي.بي.إم.» ٣٦٠/٣٦٠ ومجموعة منتجاتها «إي.إس. / ٤٠٠».

وأضافت أنه يعتبر إدارة الرئيس كيتنن القلق من أن القلق ما يحكم قد يؤدي إلى دفع المستخدم النهائي لنظام ٣٦٠/٣٦٠ أو أنظمة كومبيوتر «إي.بي.إم.» أسعاراً أعلى مقابل حصولهم على الأنظمة أو حصولهم على أنظمة ذات جودة أو كمية أقل.

وقال هاري هيلميج الحلل لدى «مؤسسة ستانفورد فاينانشال» إنه

البنك المركزي يتبنى فكرة «الطرح التدريجي» للعملة الأوروبية الموحدة

■ يبدو أن مصرف ألمانيا المركزي يبل سياسات إزاء طرح عملة أوروبية واحدة موحدة. فقد أعلن أنه «لا يمانع» في طرح تدريجي لهذه العملة، بعدما كان يصر على تأخير هذا الطرح إلى أن توافر الشروط والظروف اللازمة لطرح العملة الموحدة الموحدة الجديدة دفعة واحدة.

ويأتي هذا التحول في سياسة المصرف المركزي بعد ضغوط مارشلتا، ورا، الكواليس، المصرف الألمانية الكبيرة. لا سيما منها مصرف «دويتشه بنك».

وكانت إدارات هذا المصرف قالت إن اعتماد العملة الأوروبية الجديدة يجب أن يحصل بأسرع وقت ممكن، بعدما تكون أسعار صرف عملات الدول المشاركة في الوحدة المالية والاقتصادية الأوروبية ثبتت أو ثبتت إزاء بعضها البعض.

ومرارة المصرف المركزي الألماني الجديدة أعلن عنها ملامتو شير، أحد كبار أعضاء المجلس الإداري في المصرف، الذي يعتبر مع هانز تيتلمير، رئيس المصرف المركزي أكبر الخبراء في المسائل المرتبطة بـ «الاتحاد الأوروبي».

وقال شير إن المحادثات بين المصرف المركزي والمصارف الألمانية أظهرت أن الطرفين «لا يتبنيان مواقف موحدة» كما ساد الحسن في السابق، فقد أعرب البعض عن حرصه الشديد على التحول إلى العملة الجديدة في أسرع وقت ممكن. وأعترف شير بأنه «لا يمكن منع أي جهة من التحول إلى نظام العملات والى المتطلبات (الأنوار) المالية» الجديدة حالما تدفع هذه الجهة في ذلك.

لكن شير أوضح أن مصرف ألمانيا المركزي سيواصل العمل على وجوب أن يكون طرح العملة الأوروبية الموحدة للوحدة دول أو أكثر حامية لا سلبية ولا إيجابية. على الناحية، وكان بذلك يشير إلى الحاجة إلى حماية المصارف الألمانية الأصغر التي تواجه تكاليف محتملة مرتفعة مثبته من اضطرارها إلى التحول من المارك الألماني إلى العملة الأوروبية الموحدة الجديدة.

ويذكر أن خلافاً عميقة ظهرت خلال الأشهر الثلاثة الماضية في محافل العاملين في النظام المصرفي

والأفراد في طول «الاتحاد الأوروبي» وعرضه إلى العملة الواحدة الموحدة بين ليلة وضحاها.

لكن الفرضية الأوروبية أعربت، من جهة أخرى، عن تخوفها من أن يؤدي هذا التغيير إلى الإضرار بصناعة العملة الواحدة الجديدة المتوفرة في صورة بافلة. ما يشجع المستثمرين على «التراكم» نحو المارك الألماني كبديل عن العملة الجديدة، وما يسبب أيضاً تعزيزاً لظاهرة اعتماد الاستيراد للمنتاة في أسواق العملة.

وسرى اعتقاد بين بعض المحللين أن المصرف الألماني المركزي كان ينبغي فقط تأخير تبني العملة الأوروبية الواحدة، أي التسيوف والمناظرة



الصين

بعد تراجع التضخم للشهر الثامن على التوالي:

■ لاحظ الاقتصاديون المتتبعون لشؤون وسجون الاقتصاد في الصين، أن معدل التضخم تراجع للشهر الثامن على التوالي، وأن النمو الاقتصادي هذا الأسر الذي جعل هؤلاء يتوقعون خروج الصين من التضخم التخطفي على الرغم من أن المسؤولين في بيجين أطلقوا التحذير تلو التحذير من أنهم لا يستطيعون تحمل تخفيف قبضهم عن الاقتصاد. وقالت جريدة «الشعب» المجرية عن الحزب الشيوعي الحاكم في تعليق نشر على صفحتها الأولى: إنه على الصين أن تكون متريكة تماماً، أنه ليس من اليسر إحداث الانعكاس في حدود الأرقام المستهدفة.

وقال مكتب الإحصائيات الحكومي أن معدل تضخم أسعار المستهلك سجل في حزيران/يونيو بلغ ١٦ في المائة. ويبلغ المتوسط ١٦ في المائة. ويبلغ المتوسط ١٨ في المائة. وقال المكتب إن أسعار التجزئة تراجعت في حزيران/يونيو ١.٢ في المائة مقارنة بشهر أيار/مايو.

وقالت بولين لونغ رئيس إدارة سكيوريزيتي للأوراق المالية في هونغ كونغ: «هذا يؤكد توقعاتنا بخروج الصين من التضخم في السنة الجارية ونحن سعداء بذلك».

وتتكون مؤسسة غاردان فليمنغ، تراجعا مستمرا في التضخم خلال الأشهر الثلاثة الماضية وتنبؤ أن ينحصر معدل التضخم من السنة بأكملها من مستوى ١٤.٥ في المائة مقابل معدل رسمي مستهدف يبلغ ١٥ في المائة. ويبدو حار عن مستوى التضخم القياسي منذ ١٩٩٤ الذي بلغ ٢١.٧ في المائة.

لكن في ١٩٩٤، وقالت بولين لونغ: «سياسة الصين القوية المضادة للتضخم في التي أدت إلى تحقيق ذلك».

في حين قال تشيو شياو، المتحدث باسم مكتب الإحصائيات الحكومي في بيجين، إن إجمالي الناتج المحلي الصيني سجل نواً بلغ ٢.٢ في المائة خلال النصف الأول

من السنة نتيجة لسياسة التقوية الشديدة.

وأضاف أن معدل نمو بهذا المستوى سيكون بيجين، بالتأكيد، من بلوغ هدفها بتهدئة النمو إلى ما يتراوح بين ثمانية وتسعة في المائة في ١٩٩٥ مقابل ١١.٨ في المائة في السنة الماضية.

وهفرت جريدة «الشعب» في تعليقاتها من أن الصين ما زالت تواجه ما وصفته بأنه مهمة صعبة لتجسيم التضخم عن الأرقام المستهدفة.

وتأكدت مرة أخرى على سياسة الحكومة لتقادي أي تعديلات سريعة خلال النصف الثاني من هذه السنة. حثت الجريدة على زيادة الجهود لتعزيز الإنتاج الزراعي إضافة إلى إجراءات سريعة لاستئناف الإنتاج في المناطق التي أصيرت من الفيضانات.

من جهة ثانية اعتبر الاقتصاديون المطلون تأخير التضخمية التي نفذها بيجين منذ منتصف ١٩٩٢ حققت نجاحاً في تهدئة التضخم.

وفي رأي هؤلاء، أن نجاح

المارد الأصفر يخرج من عنق الزجاجة

■ لاحظ الاقتصاديون المتتبعون لشؤون وسجون الاقتصاد في الصين، أن معدل التضخم تراجع للشهر الثامن على التوالي، وأن النمو الاقتصادي هذا الأسر الذي جعل هؤلاء يتوقعون خروج الصين من التضخم التخطفي على الرغم من أن المسؤولين في بيجين أطلقوا التحذير تلو التحذير من أنهم لا يستطيعون تحمل تخفيف قبضهم عن الاقتصاد. وقالت جريدة «الشعب» المجرية عن الحزب الشيوعي الحاكم في تعليق نشر على صفحتها الأولى: إنه على الصين أن تكون متريكة تماماً، أنه ليس من اليسر إحداث الانعكاس في حدود الأرقام المستهدفة.

وقال مكتب الإحصائيات الحكومي أن معدل تضخم أسعار المستهلك سجل في حزيران/يونيو بلغ ١٦ في المائة. ويبلغ المتوسط ١٦ في المائة. ويبلغ المتوسط ١٨ في المائة. وقال المكتب إن أسعار التجزئة تراجعت في حزيران/يونيو ١.٢ في المائة مقارنة بشهر أيار/مايو.

وقالت بولين لونغ رئيس إدارة سكيوريزيتي للأوراق المالية في هونغ كونغ: «هذا يؤكد توقعاتنا بخروج الصين من التضخم في السنة الجارية ونحن سعداء بذلك».

وتتكون مؤسسة غاردان فليمنغ، تراجعا مستمرا في التضخم خلال الأشهر الثلاثة الماضية وتنبؤ أن ينحصر معدل التضخم من السنة بأكملها من مستوى ١٤.٥ في المائة مقابل معدل رسمي مستهدف يبلغ ١٥ في المائة. ويبدو حار عن مستوى التضخم القياسي منذ ١٩٩٤ الذي بلغ ٢١.٧ في المائة.

لكن في ١٩٩٤، وقالت بولين لونغ: «سياسة الصين القوية المضادة للتضخم في التي أدت إلى تحقيق ذلك».

في حين قال تشيو شياو، المتحدث باسم مكتب الإحصائيات الحكومي في بيجين، إن إجمالي الناتج المحلي الصيني سجل نواً بلغ ٢.٢ في المائة خلال النصف الأول

من هذه السنة.

ونستخلص من تقرير مؤسسة «غاردان فليمنغ» أنه إذا تم التحكم في التضخم فإنه يتوقع أن تمكن الحكومة من تخفيف سيطرتها على الاقتصاد في السنة المقبلة، ومن السماح بزيادة النمو السنة المقبلة بنسبة ٩.١ في المائة. للتوقع لهذه السنة ليس إلى معدل أكثر نشاطاً هو ٩.٦ في المائة.

٦٠ بنكاً من الشرق الأوسط بين البنوك الألف الأولى في العالم

أولها الإسرائيلي وآخرها المصري... والسعودي والإيراني بينين!

ارتقى من المرتبة العاشرة إلى المرتبة التاسعة، يليه بنك الاتحاد السويسري الذي ارتقى من المرتبة الثامنة عشرة إلى المرتبة العاشرة.

لكن سنوك الشرق الأوسط تجمدا بالمرتبة ١٦٣ التي احتلها بنك لومبي إسرائيل، وهي مرتبة كانت له سابقاً وحافظ عليها عليه البنكان السعوديان «الإلهي التجاري» الذي تزل من المرتبة ١٥٧ إلى المرتبة ١٦٨، وبنك الرياض، الذي تزل من المرتبة ١٥٩ إلى المرتبة ١٧٢.

ومع أن رأس مال بنك لومبي إسرائيل (١٩٢٦ مليون دولار) لا يزيد كثيراً على رأس مال البنك الأهلي التجاري السعودي (١٨٩٥ مليون دولار)، فإن موجودات البنك الإسرائيلي تفوق مجموع موجودات الأهلين التجاري، والرياضي، مجتمعين. وبلغ موجودات بنك لومبي ٢٤.٤٤١ مليار دولار، بينما بلغ موجودات البنكين السعوديين المذكورين على التوالي ١٨.٥٤٩ مليار دولار للآول و١١.٣٩١ مليار دولار للثاني.

تكذلك ملاحظ أن فئة من البنوك الشرق أوسطية قد حافظت على مراتبها السابقة أو ارتفعت فوقها، بينما معطتها قد تزل درجاً ملحوظاً عن تلك المراتب السابقة لأسباب معلومة وأهمها التزود الاقتصادي المتنامي من ضيف السيولة النقدية إلى حرب الخليج ومخوطة أسعار النفط وفي ما يلي تراتبية البنوك الشرق الأوسط بين المصارف الألف الأولى في العالم.

من بين البنوك الألف الأولى في العالم، هناك حوالي ٦٠ بنكاً من منطقة الشرق الأوسط (بما في ذلك إيران وإسرائيل)، لكن إذا منها لا يأتي ضمن أول ١٥٠ بنكاً التي هي كلها تقريباً بنوك يابانية وأوروبية عالمة السنة الأولى في العالم، حسب التراتبية الأخيرة لمجلة «دي مانكوه» هي بنوك يابانية يبلغ رأسمالها الإجمالي ١٣٠.٥ مليار دولار وتبلغ قيمة موجوداتها الإجمالية ٣١٠.٢ مليار دولار. وهذه البنوك السنة الأولى هي حسب التسلسل:

- ١- «ساموا بنك» الذي ارتقى من المرتبة الثانية إلى المرتبة الأولى.
 - ٢- «داي» الذي ارتقى من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثانية.
 - ٣- «فوجي بنك» الذي حافظ على مرتبة الثالثة.
 - ٤- «سوميتومو بنك» الذي تزل من المرتبة الأولى إلى المرتبة الرابعة.
 - ٥- «ساكورا بنك» الذي حافظ على مرتبة الخامسة.
 - ٦- «ميتسوبيشي بنك» الذي حافظ على مرتبة السادسة.
- أما المرتبة السابعة فكانت للبنك HSBC هولندي، الذي ارتقى من المرتبة التاسعة إلى المرتبة السابعة، يليه الفرنسي «كريدي الغريغول» الذي حافظ على مرتبة التاسعة، ثم «سيتيكورب» الأميركي الذي

بنك البحرين الوطني
ارتقى من المرتبة ٧٨٢ إلى المرتبة ٧٧٧ ورأسماله ٢٢٧ مليون دولار، موجوداته ٢.٠٢٩ مليون دولار.

البنك المغربي للتجارة الخارجية
تزل من المرتبة ٢٢٥ إلى المرتبة ٧٨٢ ورأسماله ٣٣٦ مليون دولار، موجوداته ٢.٩١٧ مليون دولار.



بنك الكويت والشرق الأوسط
تزل من المرتبة ٧٥٢ إلى المرتبة ٧٩١ ورأسماله ٢٢٣ مليون دولار، موجوداته ٢.٨١٧ مليون دولار.



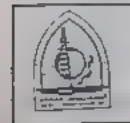
بنك الإسكندرية (مصر)
تزل من المرتبة ٧٥٢ إلى المرتبة ٨٠٠ ورأسماله ٣٣ مليون دولار، موجوداته ٤.٧٧٢ مليون دولار.



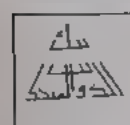
بنك المال الكويتي
ارتقى من المرتبة ٨٠٠ إلى المرتبة ٨٠١ ورأسماله ٢٢٩ مليون دولار، موجوداته ٢٧٣ مليون دولار.



بنك الخليج المتحد (البحرين)
تزل من المرتبة ٧٧٥ إلى المرتبة ٨٢١ ورأسماله ٢١٦ مليون دولار، موجوداته ٢٨٥ مليون دولار.



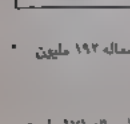
البنك العربي للاستثمار والتجارة الخارجية (الكويت)
تزل من المرتبة ٨٢١ إلى المرتبة ٨٢٢ ورأسماله ٢٠٧ ملايين دولار، موجوداته ٨٢٠ مليون دولار.



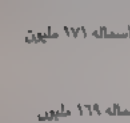
بنك الكويت المتحد
تزل من المرتبة ٨٢٢ إلى المرتبة ٨٤٢ ورأسماله ٢٠٧ ملايين دولار، موجوداته ٢.٨٨٠ مليون دولار.



بنك الكويت والبحرين
تزل من المرتبة ٨٢٢ إلى المرتبة ٨٧١ ورأسماله ١٩٠ مليون دولار، موجوداته ١.٧٥٢ مليون دولار.



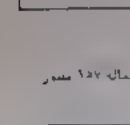
بنك البحرين العالمي
تزل من المرتبة ٨٧١ إلى المرتبة ٨٨٢ ورأسماله ١٩٢ مليون دولار، موجوداته ١.٨٨٨ مليون دولار.



وفا بنك (المغرب)
ارتقى من المرتبة ٩٢٢ إلى المرتبة ٩٢١ ورأسماله ١٧١ مليون دولار، موجوداته ١.٨٩١ مليون دولار.



بنك بوماف (بريطانيا)
تزل من المرتبة ٩٢١ إلى المرتبة ٩٣٧ ورأسماله ١٦٩ مليون دولار، موجوداته ١.٣٩٦ مليون دولار.



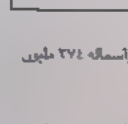
بنك دبي التجاري
تزل من المرتبة ٩٣٧ إلى المرتبة ٩٤٢ ورأسماله ١٥٧ مليون دولار، موجوداته ١.٤٤٩ مليون دولار.



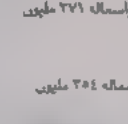
البنك العربي الإفريقي العالمي (مصر)
احتل المرتبة الألف (الأخيرة) ولم يكن له تصنيف سابق ورأسماله ١١٢ مليون دولار، موجوداته ١٦٦ مليون دولار.



البنك السعودي (البحرين)
تزل من المرتبة ٥٥٦ إلى المرتبة ٥٧٧ ورأسماله ٤.٦٦٠ مليون دولار، موجوداته ١.٦٩٩ مليون دولار.



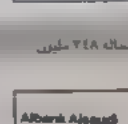
بنك الجزائر الوطني
ارتقى من المرتبة ٨٧٧ إلى المرتبة ٦٠٥ ورأسماله ٢٧٤ مليون دولار، موجوداته ٤.٩٥٦ مليون دولار.



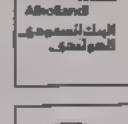
البنك التجاري السعودي المتحد
ارتقى من المرتبة ٦٢٢ إلى المرتبة ٦٠٧ ورأسماله ٢٧١ مليون دولار، موجوداته ٢.٢٣٠ مليون دولار.



بنك مصر
تزل من المرتبة ٥٧٩ إلى المرتبة ٦٦٦ ورأسماله ٣٥٤ مليون دولار، موجوداته ١١.٨٨٠ مليون دولار.



بنك صلات (إيران)
تزل من المرتبة ٥٢٩ إلى المرتبة ٦٩٩ ورأسماله ٣٥٩ مليون دولار، موجوداته ٤.٨٩٢ مليون دولار.



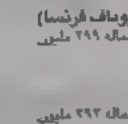
بنك المشرق (دبي)
تزل من المرتبة ٦٨٨ إلى المرتبة ٦٣٢ ورأسماله ٢٤٨ مليون دولار، موجوداته ٢.٣٢٢ مليون دولار.



البنك السعودي الهولندي
تزل من المرتبة ٦٩٩ إلى المرتبة ٦٦٦ ورأسماله ٢٤٥ مليون دولار، موجوداته ٢.٩٩٢ مليون دولار.



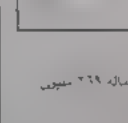
بنك الإقتصاد الشعبي لمصر
ارتقى من المرتبة ٦٤٢ إلى المرتبة ٦٢٧ ورأسماله ٢٤٤ مليون دولار، موجوداته ١.٦٨٤ مليون دولار.



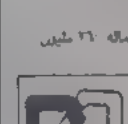
البنك التجاري الكويتي
ارتقى من المرتبة ٦٤٨ إلى المرتبة ٦٤٣ ورأسماله ٢٣٨ مليون دولار، موجوداته ٢.٦٠٨ مليون دولار.



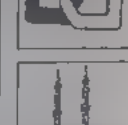
اتحاد البنوك العربية الفرنسية (بوماف فرنسا)
تزل من المرتبة ٥٩٨ إلى المرتبة ٦٨٨ ورأسماله ٢٩٩ مليون دولار، موجوداته ٤.٨٨٦ مليون دولار.



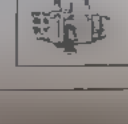
بنك الكويت الأهلي
تزل من المرتبة ٩٩١ إلى المرتبة ٦٩٥ ورأسماله ٢٩٢ مليون دولار، موجوداته ٣.٤٤٤ مليون دولار.



البنك العربي العالمي (مصر)
تزل من المرتبة ٦٦٧ إلى المرتبة ٧١٥ ورأسماله ٢٨٤ مليون دولار، موجوداته ٢.٠٧٢ مليون دولار.



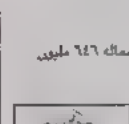
بنك الاعتماد الشعبي الجزائري
تزل من المرتبة ٦٧٢ إلى المرتبة ٧٣٢ ورأسماله ٢٦٠ مليون دولار، موجوداته ٧.٧٩٩ مليون دولار.



البنك التجاري المغربي
تزل من المرتبة ٧٣٢ إلى المرتبة ٧٣١ ورأسماله ٢١٧ مليون دولار، موجوداته ٦.٤٧١ مليون دولار.

دولار، موجوداته ٦.٤٥٢ مليون دولار.

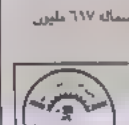
البنك العربي الوطني (السعودي)
تزل من المرتبة ٣٧١ إلى المرتبة ٤٠٥ ورأسماله ١٧ مليون دولار، موجوداته ٨.١٤٤ مليون دولار.



بنك صحاري (الليبي)
تزل من المرتبة ٣٧٩ إلى المرتبة ٤١٩ ورأسماله ٦٤٦ مليون دولار، موجوداته ٢.٢٦٦ مليون دولار.



بنك ملي إيران
تزل من المرتبة ٣٣٥ إلى المرتبة ٣٣٤ ورأسماله ١٣٨ مليون دولار، موجوداته ١١.٣٩٩ مليون دولار.



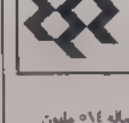
بنك قطر الوطني
تزل من المرتبة ٢٩٧ إلى المرتبة ٤٣٢ ورأسماله ٦١٧ مليون دولار، موجوداته ٤.٣٤٧ مليون دولار.



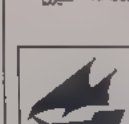
بنك صابرات إيران
تزل من المرتبة ١٨٥ إلى المرتبة ٤٦١ ورأسماله ٦٢٠ مليون دولار، موجوداته ٢.٢٤٤ مليون دولار.



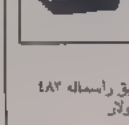
بنك تجارات (إيران)
تزل من المرتبة ٤١١ إلى المرتبة ٤٦٦ ورأسماله ٦١٥ مليون دولار، موجوداته ٣.٩٢٥ مليون دولار.



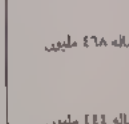
فيرست انترناشيونال الإسرائيلي
ارتقى من المرتبة ٤٨٠ إلى المرتبة ٤٧٦ ورأسماله ٥٢٢ مليون دولار، موجوداته ٧.٢٠٥ مليون دولار.



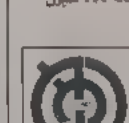
بنك ابوظبي الوطني
تزل من المرتبة ٤٤٤ إلى المرتبة ٤٤٤ ورأسماله ٥١٤ مليون دولار، موجوداته ٧.٤٨١ مليون دولار.



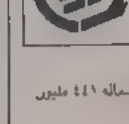
بنك الخليج (الكويت)
تزل من المرتبة ٤٥٢ إلى المرتبة ٤٩٥ ورأسماله ٤٩٦ مليون دولار، موجوداته ٤.٣٣٥ مليون دولار.



بنك ابرشيد (العراقي)
احتل المرتبة ٤٨٣ ورأسماله ٤٨٣ مليون دولار، موجوداته ٩٧.٦٩٩ مليون دولار.



بنك بركان (الكويت)
تزل من المرتبة ٤٦٥ إلى المرتبة ٤٦٥ ورأسماله ٤٦٨ مليون دولار، موجوداته ٢.٨٦٩ مليون دولار.



بنك القاهرة السعودي
تزل من المرتبة ٤٩٣ إلى المرتبة ٥٣٦ ورأسماله ٤٤٤ مليون دولار، موجوداته ١.٨٢٢ مليون دولار.



بنك مزراحي المتحد (إسرائيل)
ارتقى من المرتبة ٥٦٥ إلى المرتبة ٥٤١ ورأسماله ٤٤١ مليون دولار، موجوداته ١١.٠٨١ مليون دولار.



بنك الإمارات لعالي
تزل من المرتبة ٥٥٦ إلى المرتبة ٤٢٥ ورأسماله ٤٢٥ مليون دولار، موجوداته ٣.٤٤١ مليون دولار.



بنك لومبي إسرائيل
احتل المرتبة ١٦٣ ورأسماله ١٩٢٦ مليون دولار، موجوداته ٣٤.٤٤٤ مليون دولار.



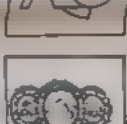
البنك الأهلي التجاري السعودي
تزل من المرتبة ١٥٧ إلى المرتبة ١٦٨ ورأسماله ١٨٩٥ مليون دولار، موجوداته ١٨.٥٤٩ مليون دولار.



بنك الرياض
تزل من المرتبة ١٥٩ إلى المرتبة ١٧٢ ورأسماله ١٨٧٧ مليون دولار، موجوداته ١٤.٣٩١ مليون دولار.



المؤسسة العربية المصرفية
تزل من المرتبة ٩٢٢ إلى المرتبة ٣٠٩ ورأسماله ١٤٢٢ مليون دولار، موجوداته ١٩.٥١٧ مليون دولار.



البنك العربي المتحد
ارتقى من المرتبة ٢٢٢ إلى المرتبة ٢٤١ ورأسماله ١٨١٨ مليون دولار، موجوداته ١٤.٤٨٦ مليون دولار.



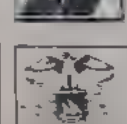
البنك الوطني الكويتي
تزل من المرتبة ٣٣٤ إلى المرتبة ٢٥١ ورأسماله ١١٦٦ مليون دولار، موجوداته ١٢.٣٣٦ مليون دولار.



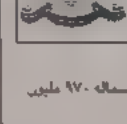
شركة الزاوي السعودية
تزل من المرتبة ٢٥٢ إلى المرتبة ٢٥٩ ورأسماله ١٠٩١ مليون دولار، موجوداته ٧.٧١١ مليون دولار.



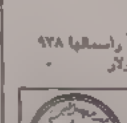
بنك الحسم الإسرائيلي
ارتقى من المرتبة ٣٧٣ إلى المرتبة ٣٦١ ورأسماله ١.٨٤٤ مليون دولار، موجوداته ١٩.٩٢٣ مليون دولار.



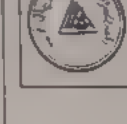
بنك دبي الوطني
تزل من المرتبة ٦٢٣ إلى المرتبة ٢٨٣ ورأسماله ٩٧٤ مليون دولار، موجوداته ٥.٧١٢ مليون دولار.



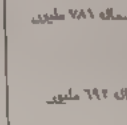
البنك السعودي الأمريكي
ارتقى من المرتبة ٢٩٠ إلى المرتبة ٢٨٤ ورأسماله ٩٧٠ مليون دولار، موجوداته ١١.٦٢٢ مليون دولار.



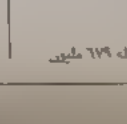
شركة الخليج للاستثمار
احتلت المرتبة ٢٩٣ ولم تكن مصنفة سابقاً ورأسماله ٩٢٨ مليون دولار، موجوداته ٩.٢٢١ مليون دولار.



البنك العربي الليبي الخارجي
تزل من المرتبة ٣٠٥ إلى المرتبة ٣٣١ ورأسماله ٢٩٨ مليون دولار، موجوداته ٤.٧١٧ مليون دولار.



البنك الأهلي المصري
ارتقى من المرتبة ١٦٩ إلى المرتبة ٢٤٤ ورأسماله ٧٨١ مليون دولار، موجوداته ١٤.٨١١ مليون دولار.



البنك السعودي «ميربدي»
تزل من المرتبة ٣٨٩ إلى المرتبة ٣٨٦ ورأسماله ٦٩٢ مليون دولار، موجوداته ٣.٣٣٩ مليون دولار.

البنك السعودي الفرنسي
تزل من المرتبة ٣٦٥ إلى المرتبة ٣٩٨ ورأسماله ٦٧٩ مليون دولار.

أربعة احتمالات ومفارقة أميركية

عودة العراق.. مأزق السعودية



جابر الأحمد الصباح



صدام حسين



كشيجي



مالك فهد

إلى تأجيل أو إعادة جولة مفاوضاتها
فألويات المتحدة تصح
السعودية في اعصاراتها
الإستراتيجية من حيث أن الإستقرار
السعودي هو الأساس في تلك
الاعتبارات لكن السعودية تعتمد
على الولايات المتحدة اعتماداً
مباشراً في أمنها، وهذا الأمر
المكثف يشكل عصباً أساسياً من
عناصر الإستقرار المطلوب
ومن المفارقات في هذا الصدد
أن الولايات المتحدة في الموضوع
العراقي قد حددت نفسها في وضع
تسيطر معه إلى ممارسة الضغط
على المملكة العربية السعودية للقول
بضرورة مسووعة لعراق لا يقع
الحرق وتتشأ حرب الأسعار وفي
أعلى ظل قد لا تكون التسوية التي
مقومة من السعوديين وربما كان
هذا يفسر بعض الشيء، فالتقرير
الأخير في العلاقات السعودية-
الأميركية وإن كان هناك من يدعي
أنه متري متقبل من قبل السعوديين
لأرضاء الرغبات الشعبية الكويتية
صد الغرب في السار العربة
لكن لمفارقة، لاأميركية الكبرى
في هد الصد، وخصوصاً في نظر
السعوديين المحبين بالسياسات
الأميركية بالصدمة في أمن المملكة
لغربيه السعودية واستقرارها، هي
أن أي تدخل أميركي في تسوية
نقطة من هذا النوع غير مقبولة من
السعوديين ومفروضة عليهم مرصاً،
يشكل بعضاً صراحة للإستراتيجية
الأميركية في الخليج والقائمة على
«الإحتواء» للدور للعراق وإيران»
(وهي الإستراتيجية التي هتنتها
مارتن أندك سفير أميركا الحالي
في إسرائيل ويقدها مستشار الأمن
القومي للرئيس كلينتون الوطني
لايك)

تمارس الضغط ذاته داخل «أوبك».
٢- أنها لا تستطيع أن تتحمل
وهذا خفض صدارتها بالتقدير
نوي نوازي الكعبت العراقية
٤- أنها لا تستطيع أن تتحمل
حرباً جديدة في الأسعار تخفض
عائداتها بحرجة في الوقت الحاضر
بسياسة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة
فالحقول العراقية للمنفرد إلى
الأسواق المنافسة وكسر الأسعار
من شأنه أن يدفع أسعار النفط في
الأسواق العالمية من ١٢ إلى ١٤
دولاراً للسهميل، وفي الأسواق
السوداء أي بإعطاء حسومات
إضافة للحصول على السيولة
المنقبة سي شكل كان إلى ٩
دولارات للسهميل
وهذا السيناريو إذا حدث لن
يستفيد منه سوى حكومات الدول
أسبيلة لتعمر
كلها منحصرة من دون إستثناء، مل
أن سيكن بمثابة كارثة لبعضها
لكن هذه الكارثة سوف تحمل
الدول الأضعف، هي «أوبك» وعلى
رأسها «المملكة العربية السعودية»
وأبرز على السعي إلى تسوية تربية
لأزمة اقتصادية وسياسة حافة
تهدد بلحظة، الإستقرار الداخلي
الدول المعربة، وهي تسوية سوف
تكون على الأرجح، وبالتالي إلى
الصحيح، (أسوأ من أي اتفاق
لإستبعاد الحصة العراقية مسبقاً
قبل أن يلحق بعراق إلى كسر
الأسعار ذلك أن الأسعار متى
استارت إلى الحد الذي يتوصفه
الحزب، منيجه لسيمايو الإعراف
المعقد فإنه من الصعب من يعود
إلى مسيوام الساقط، ولا سيما أن
جميع الدول النفطية تعتقد إعتقاداً
صاعماً وملحاً لتسوية النفطية

الوضع الراهن الذي لا يتسع فريده؟
فالحل الوحيد في هذه الحالة أن
يخفف سوق الأعضاء، خصوصهم
بالنسب لإستبعاد الكمية العراقية
المطلوبة وهذا حل طبيعي أو منطقي
لو كانت الظروف طبيعية أو منطقية،
لكنه من غير المتوقع أن يحدث ذلك
لأسباب معروفة إلا إذا محبت
«أوبك» في حمل الدول المنتجة للنفط
خارج لمصلحة تتحمل جزء من
الضغط، وهو أمر مستبعد أيضاً.
وأياً كان الأمر، فإن الدول
الأخرى داخل «أوبك» وحارجها لا
تقدم ولا تؤخر آراء الدول الأربع
الرئيسية في المنطقة وهي المملكة
العربية السعودية والكويت وإيران
ودولة الإمارات العربية المتحدة
وبالتالي فإن الدول الأربع المذكورة
سوف تحصل للسيولة في الدرجة
الأولى وعليها أن تتدبر فيما بينها
كيفية تقاسم الأعباء، امتنرتة على
أحد الطرفين
لكن هذه الدول الأربع تعيش
الآن نوعاً من الصانقة يصعب معها
أن تتقبل فكرة تخفيض صدارتها
المنطقية على السور المطلوب
للتعويض العراق بكامل طاقته
الناحة فضلاً عن أن ثلاثاً من هذه
الدول على الأقل ليست على ود مع
النظام العراقي القائم ولا تستطيع
إعطائه تنازلاً من هذا النوع
وهي رأي الصراء أن المصلحة
الكبرى في هذا السيناريو ستواجهه
المملكة العربية السعودية في الدرجة
الأولى لسبب رئيسي
أولها حاجتها لحدة إلى المال
تقوم مبراسها
وثانيها حوزها من أن يودي
انقاص حصتها إلى عودتها لتكون
استحق الموار كما كانت هي
التيستت وهو دور ما زالت ترصد
أن تتولا من جديد بعدما دفعت ثمنه
في السداد عمداً استغاد جميع
المستحق، ومهمهم العراق على
حسابها وحتى دولة الإمارات
العربية التي هي أقل الدول الأربع
مغوراً من العراق وأقلها حاجة إلى
السيولة المنقبة للملحة، لا تعد
يخص حصتها «ارامة حشة أن
تفقد راسب في السوق ومبراسها
داخل المنطقة

العراقية مع الريادة في الطلب
العالمي فلا يتأثر صدام الحصص
المعمل به حالياً في «أوبك».
لكن هذا «الإحتمال» حاصص
لموافقة العراق أو على الأقل لإتفاق
مخرج أو مجتبل معه يتخصص نوعاً
من الحلول الوسط لتغير من نظام
الحصص الحالي تدريجياً لكنها لا
تفرط دفعة واحدة ومن ذلك مثلاً
الإعز، للمعز وحصصة مبدئية أو
أولية هي مقدار «زيادة المعاملة في
الطلب على بعد» «أوبك»، ثم ترداد
تدرجاً هوو ذلك مرة في السنة
بإعطاء الحصص «الأخرى» بنسبة
وحد في امانة للأعضاء الرئيسيين
(أي ما يعادل ٥٪ من تلك الحصص)
إلى أن يبلغ العراق مستوى
صدارته قبل الحرب، وبعد ذلك
يصار إلى إعانة النفط في نظام
الحصص من جديد وهذا ربما لا
يتصور حتى نهاية القرن إذا بقيت
ظروف السوق وأحوالها على ما هي

في التي ينتظر لها أن تقلب المعايير
الأساندة الآن في غيابها، بعد فترة من
الشعور بالإستقرار النسبي ولو عند
الحدود الدنيا
فإذا إقترصنا أن الوضع الراهن
سوف يستمر، أي أن العراق يبقى
خارج السوق إلى أمد طويل، فإن ما
وصفناه بأنه «الشعور بالإستقرار»
النسبي ولو عند الحدود الدنيا يبقى
أيضاً شعوراً قلقاً لأن دولتي
رئيسيتين من الدول الأعضاء، وهما
المملكة العربية السعودية والكويت،
قد استنزفتا احتياطيتهما النفدي
الصخم منذ حرب الخليج، ولم يعد
محكماً في الوضع الراهن استرجاع
تلك الإحتياطيات المالية أو حتى جزءاً
منها بل إن دول «أوبك» ربما
يستأخذ، دولة «الإمارات العربية» لن
تستطيع في حل الوضع الراهن
أحدث دورين من مبراسها، أي أن
العجز في تلك لمراسيات سوف
يستمر في المستقبل المنظور، وسوف
يستمر معه تمويله بالإقتراض من
الأسواق المحلية والأسواق الدولية
وعليه فإن إستمرار الوضع
الراهن قد يكون مريعاً من حيث
شح السيولة لكنه ليس مقلقاً لجهة
أن يؤدي إلى حلحلة الإستقرار
الدائلي في المدى القصير
والمؤسب لكنه قد يصفي إلى هذه
النتيجة في المدى الطويل وبالتالي
هنا كثيرين من الدارسين للأسواق
النفطية يقولون إن العودة للمعركة
للغراق لإستئناف تصدير بعه إلى
الأسواق الخارجية، من شأنها أن
تتحول في إحصاف حالة الإستقرار
الداخلي الدرج لبقية الدول النفطية

بدأت الأسواق النفطية تعد
العودة لإمكانية عودة العراق قريباً
إلى إستئناف تصدير النفط بعد رفع
الحصار الدولي عنه قبل نهاية هذه
السنة أو في مطلع السنة المقبلة
وتبعاً لذلك راحت مراكز البحوث
النفطية والدوائر السياسية في
الغرب الصناعي تصمم الإحصاف
والتأثيرات المترتبة لعودة النفط
العراقي إلى الأسواق وفي تقدير
معص الخبراء أن الأسواق سوف
تستقبل النفط العراقي بإرتياح لأن
عودته من شأنها أن تعطي الأسعار
مندياً لكن منظمة «أوبك» وخاصة
الأعضاء الحسجين منها وعلى
رأسهم المملكة العربية السعودية لن
تكون مرتاحة لأن ذلك من شأنه أن
«يلحق نظام الحصص المعموم به»
منذ مدة طويلة وما زال صامداً كما
أريد له على وجه العموم
ويستعرض في ما يلي
الإحتمالات للملكة:
السيناريو الأول: إستمرار
الوضع الراهن
إن جميع الإحتمالات الممكنة أو
للتصور على السور النفتي تحد
في الاعتبار أن منظمة «أوبك» م
رأت على كل الصعف ندي أصعبها
حلال الثعابين والتسعينات، لأعاً
رئيسياً على هذا المسرح، ورسم ما
والت تحمل إمكانية العودة لتكوين
اللاعب الرئيسي في يوم من الأيام
وفي ظروف معينة
ومن ضمن هذا «الإعتبار» فإنه
يمكن إحتصار النقطة بأصغرها
الحرب أو بعضهم أصناف إلى
أيران وذلك ما بعد الحدث عي
«أوبك» فإن المقصود بذلك حصاراً
المملكة العربية السعودية وإيران
والعراق والكويت ودولة الإمارات
العربية المتحدة
ولنكن كإن العراق عاشت عن
مسرح «أوبك» منذ خمس سنوات،
الأ أنه ما زال عصباً فيها وله جميع
حقوق العضوية وبالتالي فإن عودته

صدر الآن...

الجزء الأول من المرجع، في الاقتصاد وقريباً يصدر الجزء الثاني

المرجع

للطالب في كتيه
ولرجل الأعمال في مكتبه

المرجع، في الاقتصاد يصدره من لندن
«الكتابيون المختبون للصحافة والنشر»
هو الأول من نوعه من حيث جمعة
بي للقاموس ودائرة المعارف.
ويحتوي «المرجع» في ترتيبه النهائي
على أكثر من عشرة آلاف مدخل مع
مصادرها بالعربية وشرحات مقتضصة
عن استعمالها الحديثة
في التداول التجاري والمصرفي والمالي
والاقتصادي وفي مجالات الإدارة
والتأمين والحاسبة

للحصول على اشتراك في «المرجع» الاتصال بالمهااتف 0181 863 9558
أو بالمفاكس 0181 863 2873
لنن النسخة ٥ جديها استرلينية في بريطانيا وفي الخارج ١٢ دولاراً أميركياً
الإشتراك للمجموعة تكاملها في بريطانيا ٧٥ جديها استرلينية وفي الخارج ١٣٠ دولاراً أميركياً

عبد اللطيف الفيلاي زار «القيطرة» للوقوف على الإنجازات:

أنبوب الغاز الأوروبي - المغربي يُشغل في حزيران ١٩٩٦

■ أنهى تصريح للدكتور عبد اللطيف الفيلاي، رئيس الحكومة المغربية حول أنبوب الغاز الأوروبي - المغربي الذي ساد وتداول تاريخه بين العمل بهذا المشروع الحيوي، فقد قال الدكتور الفيلاي أن الأنبوب سيبدأ العمل في حزيران/ يونيو سنة ١٩٩٦.

وقال إن هذا الأنبوب يعد امتداداً لمشاريع الغاز المغربية والشراكة الاقتصادية بالنسبة إلى البلدان المغاربية وأوروبا الغربية، وسيتمكن من إتمام شبكة الغاز حول غرب البحر المتوسط.

وكان الفيلاي قام بزيارة ميدانية لإنجازات مشروع الأنبوب (شمال الريف) وأنبوب الغاز «المغربي - الأوروبي» الذي يمتد على طول ١٨٥٠ كلم ينطلق من مشجع حاسي الرمل، ويهدف في مرحلة أولى إلى تزويد أسبانيا والبرتغال والمغرب بما يقدر بحجم إجمالي بحوالي عشرة مليارات متر مكعب، بينما سيتم في مرحلة ثانية تخصيص مليون متر مكعب للحاجات الملحة لبلدان أوروبا أخرى. أما الشطر المغربي من هذا الأنبوب الذي يمتد على طول ٤٠٠ كلم ويمر بسبع محافظات وتقدر تكلفة المرحلة الأولى منه بـ ١,١ مليار دولار، فيشمل محطتي ضغط لحدادها في «عين بني مطور» (شرق المغرب) والأخرى في «طنجة» حيث تم إنجاز الربط مع الشطر البحري لمضيق جبل طارق.

وأكثر من ثلث الأعمال الإنشائية في هذا الشطر الذي انطلق في تموز/ يوليو سنة ١٩٩٤ قد اكتملت باستثمارات إقليمية وإفريقية ومن طرف المقاولات المغربية. ويمكن بالتالي من خلق ما يزيد على ١٧٠٠ فرصة عمل منها حوالي ١٤٠٠ شغلاً مغاربية خلال مرحلة البناء.

وكان الفيلاي وضع تصوراً لواجبات العبور، موضحاً أن الحكومة المغربية تواصل أعداد الإجراءات اللازمة لإدخال الغاز الطبيعي في السوق المغربي للتحاق وتطويع استثماره.

وأبرز أن الجهود متحركة بشكل خاص على وضع قانون للغاز ويمكن تنظيمي وتعبئة، إضافة إلى صورية خاصة.

وأكد رئيس الحكومة المغربية أنه سيتم بناء أنبوب ثان للغاز مخصص لتزويد المغرب بالغاز الطبيعي ينطلق من منطقة وزان نحو «القيطرة» والمصينة، والدور البيضاء، وأن هذا المشروع سيبدأ في بداية سنة ١٩٩٦ بتكلفة تقدر بمائتي مليون دولار وذلك في إطار تفويض للقطاع الخاص.

مسؤول في «شركة الغاز الطبيعي المسال» في عمان يكشف:

السلطنة ستحصل على ٨ مليارات دولار لمشروع الغاز المسال

■ كشف إيان كالت مدير التسويق في «شركة عمان للغاز الطبيعي المسال» أن السلطنة ستحصل هذه السنة على عقود مع شركات للكويت، في الشرق الأقصى، من شأنها أن تضمن المباشرة بشروع «الغاز المسال» تقدر تكلفته بحوالي ثمانية مليارات دولار.

وتعتبر عقود الإمداد المثبتة أساسية للحصول على التمويل الخارجي لأكبر مشروع صناعي في السلطنة الذي سيستدخر القرار الإستراتيجي النهائي بشأنه في الربع الثالث من سنة ١٩٩٦. وقال إيان كالت أيضاً، إن المساهمين وأصحاب حق حصص المشروع على حصص من سوق الغاز الطبيعي المسال.

وتخطط الشركة لمباشرة التصدير من مشروعها في الغليظة التي تبلغ طاقتها الإنتاجية ٦,٨ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال بحلول سنة ٢٠٠٠. ولكن المشروع يواجه منافسة حادة من مشاريع مماثلة في قطر واليمن. وكانت الشركة المعنية بطلب خطاب نوايا في بداية هذه السنة مع مؤسسة الغاز الكورية (الجنوبية) لتوريد ثلاثة ملايين طن سنوياً لمدة ٢٥ سنة اعتباراً من سنة ٢٠٠٠. وتتمثل الشركة المملوكة بنسبة ٥١ في المائة لحكومة عمان في تحويل خطاب النوايا إلى عقد بيع وشراء، مثبت، ويحدد الحد الأدنى لزيادة القيمة عامين على خطاب النوايا.

وقال إيان كالت: «نحن نتطلع إلى ثلاثة ملايين طن على الأقل».

وأضاف إن الاتفاق بين الشركة الكورية ومشروع «داس غاز» في عمان، الذي تبلغ طاقته الإنتاجية خمسة ملايين طن سنوياً، لم يتكسب على اتفاق الشركة مع عمان حيث أن الشركة الكورية تحتاج إلى صديق للغاز.

على صعيد آخر قال مسؤول آخر في الشركة: إن فرق تسويق ستقوم في وقت لاحق بزيارة طوكيو وسوق الاستثمار بربان محتتمين.

وأجرت شركة عمان اتصالات مع تسع شركات يابانية وشركة إيطالية تستورد الغاز الطبيعي المسال وتتطلع إلى اتفاقيات بيع محتمة مع الصين وتايلاند.

وعلى الرغم من أن الشركة المعنية ترى نمواً في الطلب في الأسواق الأوروبية إلا أنها تشهد أسواق الشرق الأقصى للدرجة الأولى من صابراتها من مشروع الغليظة. وتتمثل شركة «فل أوفيس» توريدات الحكومة، حصص بنسبة ٢٤ في المائة في المشروع وتتمثل بنسبة ستة في المائة وبارتس عمان، إثنين في المائة وشركتا «ميتسوبيشي» و«ميتسوبي» ثلاثة في المائة لكل منهما وشركة «إيتوشو» حصص بنسبة واحد في المائة.

الإنتاجية ستتركز في خمس دول عربية هي:

السعودية بحصة ١٩ مليار دولار
الإمارات العربية المتحدة ٦,٢ مليار دولار
الجمهورية الليبية ٥,٥ مليار دولار
العراق ٤,٨ مليار دولار
الكويت ٤,٢ مليار دولار

وتوقعت الدراسة أن يرتفع الطلب العالمي على نط المنطقة العربية من ١٩,٤ مليون برميل يومياً يومياً خلال السنة الماضية إلى نحو ٢٢,٥ مليون برميل يومياً سنة ٢٠٠٠. وأشارت الدراسة «الشركة» لإستثمارات البترول، إلى أن توفير التطلعات التمويلية لهذه المشاريع لا يمكن أن يقتصر على القطاع العام وهو ما يعني ضرورة فتح مجال أوسع أمام القطاع الخاص للمساهمة في مشاريع النفط والغاز التي لا تزال في مراحله الأولى من التطوير.

وأضافت الدراسة، أنه مع مراعاة الطبيعة الإستراتيجية للقطاع النفطي، التي تفرض الحفاظ على سيطرة الحكومات عليه، فإن السماح للقطاع الخاص بالإستثمار في هذا المجال وفق ضوابط معينة يزيد، بالإضافة إلى المساهمة في توفير التمويل اللازم، إلى دعم توجهات الحكومات العربية المتفطرة بتطوير القطاع الخاص وإعطائه دوراً أكبر في جميع الأنشطة الاقتصادية. وهذا يؤدي إلى تشجيع تدفق الإستثمار الأجنبي إلى المنطقة بكل ما يحمله من تكنولوجيا متقدمة وقدرات وأساليب حديثة في الإدارة والتسويق.

التفاوض على مناطق «شيفرون» البالغة ٥١٧ ألف كيلومتر مربع

الخرطوم تريد مشاركة الأجانب في التنقيب عن النفط

■ يتفاوض السودان مع شركات أجنبية لإبرام اتفاقات تتيح له المشاركة في إنتاج النفط وتوزيعه. ويتوقع المسؤولون في إنتاج النفط وتوزيعه، أن تنتهي نهاية السنة الحالية.

المناطق التي ستغطيها هذه الاتفاقات الجديدة تشمل منطقة مساحتها ٥١٧ ألف كيلومتر مربع سبق لشركة «شيفرون» الأمريكية أن قامت بالتنقيب فيها في الثمانينات واشترى السودان امتيازها في سنة ١٩٩٢ بعد انسحاب «شيفرون».

وكان صلاح الدين كرار، وزير الطاقة والتعدين، ذكر في الخرطوم إن هناك عدداً من الشركات التي تتفاوض معها وتتوقع قبل نهاية هذا العام على الأقل أن تدخل شركتان رئيسيتان إلى المنطقة التي تركتها «شيفرون» ومناطق جديدة.

وفي حين يمتد اهتمام شركات النفط إلى مناطق أخرى أبعد إلا أنها تركت على مناطق «شيفرون» القليلة لأن الأبحاث والدراسات الموسعة للوحدون تجعلها أكثر جاذبية من الناحية الاقتصادية بالنسبة إلى الشركات الأجنبية وتوقع منطقة شيفرون في وسط السودان.

وقد كشف صلاح الدين كرار أن هناك ثلاث شركات تعمل حالياً في تلك المنطقة وهي شركتان كويتيتان وشركة توتال، الفرنسية، الشريك السابق لـ «شيفرون» في السودان.

وقال أن شركة «إنترون» التي يتروليوم، الكندية لديها امتياز منته ثلاث سنوات، «ولم يتم التوقيع» قرب ميناء جيسور، السودان بالتنقيب عن سكاكات النفط وأما شركة «شيفرون» فمستعدة للتفاوض عليها مع مصر.

■ أما المشروع الثالث فهو لفتح الغاز إلى الهند والبحر المتوسط. مصادر اقتصادية عليمة أكدت أنه ربما تؤدي مشاعر الثقة بالقيادة الجديدة في الدولة إلى تحسين فرص البلاد في الحصول على دعم مالي دولي لاستغلال مواردها باستغلال كاملاً.

ويذكر أنه لا يوجد على ظهر ديون خارجية كبيرة كما أنها تفتت على مدى السنتين الماضيتين إستثمارات قيمتها أربعة آلاف مليون دولار.

كما أن وزير النفط القطري، إن بلاده ستبدأ بواجبات تطوير مجموعة جديدة من حقول النفط.

لأن النفط يبقى الركنة في الإقتصاد القطري:

حكومة العهد الجديد تفاوض شركات النفط للإستثمار في حقول جديدة

■ في أول قرار اتخذته الحكومة القطرية بعد التحول والتغيير الأخير، بدأت مفاوضات مع شركات نفط عالمية للمشاركة في إنتاج النفط في حقول ستة جديدة.

وكان التغيير السياسي الذي شهده قطر مع تولي ولي العهد الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم بدلاً من والده قد أعطى دفعة لبطش الخبراء الاقتصاديين لتوقع نشاط تنموي على الصعيدين الاقتصادي والصناعي في البلاد.

وبالفعل أقرت الحكومة الجديدة إقامة سوق رسمية للأسهم والمستندات في الدولة، ويؤمل أن تمهد هذه الخطوة السبل أمام طرح أسهم صناعات تابعة للدولة للقطاع الخاص، وهو الأمر الذي يعتبره نظام الحكم الجديد مقبلاً لتحديث الإقتصاد. إضافة إلى توفير مبالغ كافية لتمويل ميزانية الدولة.

وكانت توجد سوق غير رسمية للأسهم في الماضي لكن حجم الأسهم للتداول كان يقتصر على أسهم سبع عشرة شركة محلية فقط.

ومستعمل السوق الجديدة في بادئ الأمر بأسهم المؤسسات المحلية. غير أن التعامل سيتم في المستقبل إلى مجموعة أوسع من الأسهم والمستندات. وكان قادة دول «مجلس التعاون الخليجي»، قد وافقوا في مقتمهم في كاتون/ أيلول/ ديسمبر ١٩٩٤ على السماح لأعضائهم بالتعامل في الأسهم في مختلف دول المجلس.

وكان شخصان إسماعيل النقط على مدى السنوات القليلة الماضية قد أثر على الإقتصاد القطري، ولهذا تعتبر سوق الأسهم وسيلة لإعطاء دفعة تجارية.

■ كشف، سيد مهدي حسيني، رئيس عمليات التنقيب في «الشركة الإيرانية الوطنية للنفط» نيات حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، على دعوة شركات النفط العالمية إلى تقديم عطاءات لتطوير عشرة مشروعات نفطية في البلاد.

وجاء كلام سيد مهدي حسيني، بعد أيام قليلة من إبرام اتفاق بين شركة «توتال» الفرنسية على تطوير حقلي «سري» و«إي» بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار.

ويأتي عرض الحكومة الإيرانية للشركات العالمية لتطوير حقولها ضمن خطة جديدة لتطوير القطاع النفطي ومشتقاته على ضوء الحظر الأمريكي.

وكانت شركة «توتال» الفرنسية، حلت، مدعومة بحكومة آل جوييه، محل شركة «كونوكو» الأمريكية التي أجبرها الرئيس بيل كلينتون على الانسحاب من إيران التي تتهمة واشنطن بدعم الإرهاب الدولي والسعي لإتلاك أسلحة نووية.

وقال سيد مهدي حسيني: «إن الأبواب مفتوحة، وكل شيء واضح، وتم تمهيد الطريق للتعاون».

موضحاً أن حقول «بالال» و«سوروش» و«مورود» و«باز» و«الجنوبي البحرية» ستعرض جميعاً للإستثمار الأجنبي.

وسيشمل العطاء أيضاً بناء نظام تجمع للغاز في حقل «امان» القوي وإقامة مصفاة جديدة في «بندر عباس» وتوسيع مصفاة الشركة الوطنية على جزيرة «الان» في الخليج.

وكانت الشركة الوطنية طرحت العطاء في نهاية الشهر الماضي، وستدعو الشركات العالمية المهتمة إلى ندوة في طهران في أيلول/ سبتمبر لإطلاعها على تفاصيل المشروعات للعرض.

وشمل الإستثمارات الأجنبية أهمية حيوية مستقلة صناعة النفط في إيران من أجل الحفاظ على وضعها كأكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية.

على صعيد آخر، قرأنا في نشرة «ميدل إيست أيكونوميك سيفري» أن الحكومة الأمريكية تعترض مطالبة دبي بعدم شراء الغاز من حقلي إيرانين للنفط والغاز التي كما نذكرها ستقوم «توتال» بتطويرها.

وجاء في النشرة، نقلاً عن مصادر مطلعة في واشنطن، أن الولايات المتحدة ستطلب من حكومة إمارة دبي ألا تشتري الغاز الإيراني من حقلي «سري» و«إي».

وتسمى الولايات المتحدة لمرل إيران وأعلنت عقوبات تجارية واسعة على طهران في أيار/مايو الماضي بسبب ما زعمت أنه مساندة إيران للإرهاب الدولي ورفضها في امتلاك أسلحة نووية. وفتت طهران مراراً هذه الإتهامات.

وكان غلام رضا اغازاده، وزير النفط الإيراني، قد كشف أنه بموجب الاتفاق بين إيران و«توتال» بحق للشركة الفرنسية أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز من منطقة «سري» إلى دبي.

وتحتاج دبي التي تنتج ٢٦٠ ألف برميل يومياً من النفط إلى إستيراد الغاز لتلبية الحاجة المتزايدة في إستهلاك المحلي في الغاز.

وترتبط دبي بعلاقات وثيقة مع إيران وهي تمثل مركز التجارة العابرة الرئيسية لها في الخليج.

ويملك حقل «سري» و«إي» و«سري» أي، اللذان تبلغ طاقتهما ١٢٠ ألف برميل يومياً من النفط نجاحاً كبيراً لإيران في سحبها لزيادة طاقتها النفطية البحرية وضمان الحصول على تمويل أجنبي.

«مؤسسه نقد البحرين» تعلن في تقريرها السنوي:

سنة ١٩٩٤ زاد بيع الألومنيوم ١٣ في المائة

■ في تقريرها السنوي قالت «مؤسسة نقد البحرين» أن الشركة البحرينية السعودية لتسويق الألومنيوم (بالكويت) باعت منتوجاتها من الألومنيوم بقيمة ٢٣,٥ مليون دينار (٦٣٨ مليون دولار) سنة ١٩٩٤ بزيادة نسبتها ١٣ في المائة عن ٢٠,٧٦ مليون دينار (٥٩٦ مليون دولار) عام ١٩٩٣.

وجاء التقرير، أنه بالرغم من ارتفاع قيمة مبيعات الألومنيوم فقد تراجعت مبيعات «بالكويت» من الألومنيوم إلى ٤٤٦٢٧٧ طناً من الألومنيوم سنة ١٩٩٤ مقابل ٤٨٥٤٤ طناً سنة ١٩٩٣.

وتسوق شركة «بالكويت» إنتاج شركة الوينيم البحرينية (إليها) وهي أكبر منتج للألومنيوم في الشرق الأوسط.

والكويت، مملوكة بنسبة ٧٤,٣ في المائة إلى الحكومة البحرينية وتمتلك فيها «الشركة السعودية للصناعات الأساسية»، وهي شركة إيكولوجيا وعمليات المعالجة في الملكة، حصص تبلغ ٢٥,٧ في المائة. ولم يمت التقرير سبب هبوط مبيعات الألومنيوم ولكن «الباء» أوضحت سنة ١٩٩٤ إلى كبار منتجي الألومنيوم في العالم وخففت إنتاجها للمساعدة في ارتفاع الأسعار.

وقال تقرير المؤسسة إن «بالكويت» باعت ٤٠,٤ في المائة من إنتاج «الباء» إلى ريان في دول الخليج العربية، بينما ذهب ٥٣,١ في المائة من إنتاج «الباء» إلى الشرق الأقصى و٦,٢ في المائة إلى جنوب شرق آسيا.

وأضاف التقرير، إن إنتاج شركة «الباء» سنة ١٩٩٤ زاد ويقدر بـ ٢٨٥٥ طناً أو ٠,٦ في المائة إلى ٤٨٤٩٨ طناً.

ويبلغ «الباء» حالياً ٤٦٠ ألف طن سنوياً.

في تقرير لـ «الشركة العربية للإستثمارات البترولية»:

العرب يحتاجون إلى ٥٥ مليار دولار لتطوير قطاع النفط

■ نقراً في دراسة أعدتها «الشركة العربية للإستثمارات البترولية» أن إجمالي الإستثمارات المطلوبة لمصائب وتطوير الطاقة الإنتاجية من النفط في المنطقة العربية حتى سنة ٢٠٠٠ نحو ٥٥ مليار دولار.

ويقدر إجمالي الإستثمارات المطلوبة لتنفيذ المشاريع العتلة في قطاع الغاز بنحو ٤٧ مليار دولار وفي قطاع البترول بنحو ١٩ مليار دولار. أما قطاع البترول كما يوايد فيقدر إجمالي الإستثمارات المطلوبة فيه بنحو ٢٠,٨ مليار دولار.

ونقراً في الدراسة أيضاً أن معظم الحاجات الإستثمارية إلى رفع الطاقة

في وقت طلبت واشنطن من دبي الامتناع عن شراء الغاز الإيراني:

طهران تعرض على الشركات الأجنبية المساهمة في عشرة مشروعات نفطية

■ كشف، سيد مهدي حسيني، رئيس عمليات التنقيب في «الشركة الإيرانية الوطنية للنفط» نيات حكومة علي أكبر هاشمي رفسنجاني، على دعوة شركات النفط العالمية إلى تقديم عطاءات لتطوير عشرة مشروعات نفطية في البلاد.

وجاء كلام سيد مهدي حسيني، بعد أيام قليلة من إبرام اتفاق بين شركة «توتال» الفرنسية على تطوير حقلي «سري» و«إي» بتكلفة ٦٠٠ مليون دولار.

ويأتي عرض الحكومة الإيرانية للشركات العالمية لتطوير حقولها ضمن خطة جديدة لتطوير القطاع النفطي ومشتقاته على ضوء الحظر الأمريكي.

وكانت شركة «توتال» الفرنسية، حلت، مدعومة بحكومة آل جوييه، محل شركة «كونوكو» الأمريكية التي أجبرها الرئيس بيل كلينتون على الانسحاب من إيران التي تتهمة واشنطن بدعم الإرهاب الدولي والسعي لإتلاك أسلحة نووية.

وقال سيد مهدي حسيني: «إن الأبواب مفتوحة، وكل شيء واضح، وتم تمهيد الطريق للتعاون».

موضحاً أن حقول «بالال» و«سوروش» و«مورود» و«باز» و«الجنوبي البحرية» ستعرض جميعاً للإستثمار الأجنبي.

وسيشمل العطاء أيضاً بناء نظام تجمع للغاز في حقل «امان» القوي وإقامة مصفاة جديدة في «بندر عباس» وتوسيع مصفاة الشركة الوطنية على جزيرة «الان» في الخليج.

وكانت الشركة الوطنية طرحت العطاء في نهاية الشهر الماضي، وستدعو الشركات العالمية المهتمة إلى ندوة في طهران في أيلول/ سبتمبر لإطلاعها على تفاصيل المشروعات للعرض.

وشمل الإستثمارات الأجنبية أهمية حيوية مستقلة صناعة النفط في إيران من أجل الحفاظ على وضعها كأكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية.

على صعيد آخر، قرأنا في نشرة «ميدل إيست أيكونوميك سيفري» أن الحكومة الأمريكية تعترض مطالبة دبي بعدم شراء الغاز من حقلي إيرانين للنفط والغاز التي كما نذكرها ستقوم «توتال» بتطويرها.

وجاء في النشرة، نقلاً عن مصادر مطلعة في واشنطن، أن الولايات المتحدة ستطلب من حكومة إمارة دبي ألا تشتري الغاز الإيراني من حقلي «سري» و«إي».

وتسمى الولايات المتحدة لمرل إيران وأعلنت عقوبات تجارية واسعة على طهران في أيار/مايو الماضي بسبب ما زعمت أنه مساندة إيران للإرهاب الدولي ورفضها في امتلاك أسلحة نووية. وفتت طهران مراراً هذه الإتهامات.

وكان غلام رضا اغازاده، وزير النفط الإيراني، قد كشف أنه بموجب الاتفاق بين إيران و«توتال» بحق للشركة الفرنسية أن تصدر ١٠٠ مليون قدم مكعب يومياً من الغاز من منطقة «سري» إلى دبي.

وتحتاج دبي التي تنتج ٢٦٠ ألف برميل يومياً من النفط إلى إستيراد الغاز لتلبية الحاجة المتزايدة في إستهلاك المحلي في الغاز.

وترتبط دبي بعلاقات وثيقة مع إيران وهي تمثل مركز التجارة العابرة الرئيسية لها في الخليج.

ويملك حقل «سري» و«إي» و«سري» أي، اللذان تبلغ طاقتهما ١٢٠ ألف برميل يومياً من النفط نجاحاً كبيراً لإيران في سحبها لزيادة طاقتها النفطية البحرية وضمان الحصول على تمويل أجنبي.

دراسة من «جامعة الخليل» تدعو الأردن إلى تكامل سياحي مع فلسطين

القطاع السياحي غير المهيأ في الأردن يزرع تحت طفرة السلام

■ كشف عبد الإله الخطيب، وزير السياحة والآثار، أن هذه سنة قياسية من ناحية الأرقام والإيرادات، وقال إن ٢٧١٤٩٣ سائحاً زاروا الأردن خلال هذه الفترة من هذه السنة مقارنة مع ٢٨٩٦٨٦ أتوا في الأشهر الخمسة الأولى من سنة ١٩٩٤.

وقال الخطيب أن تصدع نمو السياح الأجانب الذين ينظر إليهم عادة كعماد تقليدي لقطاع السياحة كانت ٦٥.٢ في المئة في هذه السنة حيث زار المنطقة ١.٧٦٦٦ سائحاً مقارنة مع ١.٦٧٩٧ السنة الماضية. أما السياح الذين يتنقلون في رحلات جماعية منظمة فقد ارتفع عددهم بنسبة ١٧٨ في المئة هذه السنة مقارنة مع فترة الخمسة أشهر الأولى من سنة ١٩٩٤ حيث وصلوا إلى ١١٣٣٧٠ شخصاً مقارنة مع ٥٢٨٨٧ شخصاً.

وتتمتلك أرقام الزيادة الكلية السياح الإسرائيليين الذين بلغوا ٤٤٢٩٠ وزاروا الأردن منذ أن فتح البلدان حدودهما أمام زوارهما بعد مرور شهر على توقيع المعاهدة في ٢٦ من تشرين الأول/أكتوبر الماضي التي انتهت ٤٦ عاماً من حالة الحرب. وهم يجذبهم مناطق عديدة مثل كنيسة فيلبي خارطة فلسطين، للاراضي القسمة وغيرها أكثر من ستة آلاف سنة وجبل «مير» حيث يقع «التيبي موسى» ومدينة «البراءة» الأثرية التي تضمها «الأنباط» في صخر بردي الذين معظم طائفا حطم الإسرائيليين بروتين قبل السلام.

منسفي السياحة في العالم بدأوا يرون الأردن بمفرده كوجهة سياحية بعد خطوات السلام التي أزلت مخاوف لزيارة المنطقة ظلت تراود عدداً كبيراً من السياح في العالم.

ولكن المسؤولين ومنظمي الرحلات الأوربيين يقولون أن قطاع السياحة الصغير يزرع تحت ضغوط

الطفرة التي سبقتها معاهدة السلام. فالحاصلات المحدودة ونسبته السياحية هامة بسبب ارتفاع الطلب والمضاد والرافق السياحية المرغوبة تعمل بطاقتها القصوى منذ عدة أشهر ويواجه منظمو الرحلات نقصاً في المرشدين والأدلة، السياحيين الذين يتكلمون لغات عدة.

ويشمال العديد إذا كان الأردن بمواقفه المحدودة ونسبته السياحية الحالية قادر على استيعاب عدد أكبر من السياح وإذا ما كان يريد أن يصبح مركزاً لاستقطاب السياحة الشعبية الرخيصة التي قد تؤدي منطقة السياحية الحساسة مثل «البراءة».

وقال الخطيب معبراً عن آراء قطاع كبير من العاملين في السياحة، نحن بحاجة إلى السياحة الإنتاجية. نحن لسنا للسياحة الشعبية. وقطاع السياحة من أهم مصادر دخل العملة الأجنبية في المملكة حيث جلب لاردين ٦٠٠ مليون دولار سنة ١٩٩٤ مقارنة مع ٤٦٠ مليون دولار سنة ١٩٩٣. ويؤكد المسؤولون عوائد تفوق المليار دولار هذه السنة. ويقولون أن مجال زيارة الدخل ما يزال واسعاً حيث أن الأردن يستقطب حوالي ثلثه في ثلاثة فئات من مجمل عدد السياح الأجانب الذين يزورون منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الضغوط والأعباء، هذه فإن القطاع السياحي كان أعلى القطاعات التي استغلت من أجواء السلام بعد الاتفاقيات. وفي القطاع الوحيد في سوق عمان الذي حقق مكاسب ذات شأن حيث فرح المستثمرون بدعم مشاريع فندقية جديدة أو تحديث القديمة منها. وبشكل شركات هائلة مثل «شيراتون» و«مير» و«موسمي» و«مومون» في مشاريع لبناء فنادق جديدة بينما تكثر شبكة «مولدي» إن في دخول السوق الأخف بالإنتاجية. وهذه المؤشرات حدثت بعدد من استراتيجيات يهدف بصيغ كل محاولات

الاقتصاديين الفلسطينيين إلى الدعوة لنظام نوع من التكامل السياحي بين الحكم الذاتي في غزة - أريحا وبين الأردن. فبعد اعتماد الدكتور نيل نوكالي من جامعة الطليل، في دراسة وضعها حول التعاون السياحي بين فلسطين والأردن، أن في وسع البلدين أن يكونا بؤرة مركزية بين بلدان الشرق الأوسط لمواجهة الطلب المتزايد على السياحة والذي يمكن في السوقين العربية والإسلامية في الدرجة الأساسية. وأوضح أن تجربة ما قبل الاحتلال تظهر أن هاتين السوقين تطلان ما نسبته ٧٠ في المئة من حجم السياحة إلى الأردن، مؤكداً أن الظاهرة نفسها ستعود بقاءها منسجمة كلياً مع السياحة الفلسطينية لأكثر من ربع قرن.

وأضاف مصادراً التحذيرات والمستجدات، أن مشكلة العمور السياحي على الجصور القائمة بين البلدين والسماح بالتنقل الحر بالسيارات الخاصة أو بوسائل النقل العام في الاتجاهين الأردني والفلسطيني تشكل مماً مشتركاً يتطلب عملاً حثيثاً لتغيير الصورة التي ارتسمت في الأذهان بعد ربع قرن من السيطرة الاقتصادية على العابر. وأشار إلى تطوير المناطق الحدودية المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين الحدودية المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين

الحدود المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين الحدودية المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين

تتميشهما معاً وجعلهما مجرد استراتيجيتين في الطريق إلى إسرائيل ومنها. وذكر الدكتور نوكالي أن من بين مجالات التعاون الممكنة بين القطاع الخاص السياحي في البلدين تأسيس شركات أو مؤسسات استثمارية، سواء في صورة شركات قابضة أو استثمارية متخصصة في السياحة، سعلاً ذلك بأن حجم الاستثمار المطلوب لبناء سياحة حقيقية يفوق قدرات الاستثمار الفردي والعائلي السائد حتى الآن في البلدين. ودعا من جهة ثانية إلى تعاون القطاع الخاص السياحي في البلدين ضمن ضوابط تحد من التطلعات نحو

السياحة لأكثر من ربع قرن. وأضاف مصادراً التحذيرات والمستجدات، أن مشكلة العمور السياحي على الجصور القائمة بين البلدين والسماح بالتنقل الحر بالسيارات الخاصة أو بوسائل النقل العام في الاتجاهين الأردني والفلسطيني تشكل مماً مشتركاً يتطلب عملاً حثيثاً لتغيير الصورة التي ارتسمت في الأذهان بعد ربع قرن من السيطرة الاقتصادية على العابر. وأشار إلى تطوير المناطق الحدودية المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين

الحدود المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين الحدودية المشتركة والمتصلة في البحر الميت والأغوار التي قال أن لديها من معلومات الحذب السياحي ما يعود بالفائدة على الجانبين، ودعا إلى إقرار اتفاق الذي يحد بين الجانبين

الربح السريع على حساب الإنماءات المهنية الأصيلة لهذه الصناعة. مشيراً إلى أن من شأن القطاع الثقافي لهذه الصناعة أن يتحول إلى قوة مدعمة للجمع. كما طالب بالتعاون في مجال التسويق السياحي المشترك بما يعود بالنفع على الطرفين، وأوضح أن على الأجهزة الرسمية أن تتعاون مع القطاع الخاص في وضع سياسة تسويقية مشتركة في أقرب وقت من خلال إعداد كتيبات خاصة وضوابط توجيهية لفئات السياح المختلفة، وبينهم الحجاج المسلمون والمسيحيون واليهود والسياح الوافدين لأهداف أخرى ثقافية وترويحية، ومهمات عمل

الرجوع.

الوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

الوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية

المفصلة بيع مؤسسات القطاع العام للقطاع الخاص.

تركت الدولة للقطاع الخاص مهام ومسؤوليات الاستثمار في السياحة.

إلا أن الدولة ما زالت تتولى مسؤوليات أخرى في هذا القطاع مثل إنشاء البنى الأساسية وإقامة التجهيزات الأولية في المواقع السياحية المشرية.

وكان محمد العلوي، وزير السياحة، أعلن أن وزارته بدأت بإجراءات إنشاء وكالة عصرية سياحية شسي «الشركة المغربية للتجهيز السياحي» لتتولى تشييد منشآت عصرية سياحية تقوم الدول ببيعها بالتمويل مناسباً للمستثمرين في قطاع السياحة.

وتجدر الإشارة إلى أن وزارة السياحة تعمل الآن على توسيع مجالات الأنشطة السياحية لتشمل بعض المناطق الجبلية التي تتسم بمناخات طبيعية معتدلة خلال المواسم السياحية إضافة إلى التركيز على ما يعرف باسم سياحة الشواطئ، خصوصاً وأن حوالي ٧٠ في المئة من السياح الذين يزورون المغرب سواحلي يتقنون بالأسواق والمناطق الجوارية.

وفي رد على سؤال حول ما يتعرض إليه بعض السياح الأجانب من مضايقات في عدد من المناطق السياحية قال الوزير، إن شرعة السياحة كوتت لكافة مثل هذه الظواهر، وأن هذه الشرعة بدأت نشاطها الآن في مدينتي «مراكش» و«مغرة» اللتين تكثران من أكثر مدن المغرب جنبا للسياح من مختلف أنحاء العالم.

ويؤدي المسؤولون المغاربة تفافاً كبيراً بأن الأشهر المقبلة ستشهد تحولات عميقة في قطاع السياحة بحيث يصبح بمثابة رافد مهم من روافد التنمية الاقتصادية والإجتماعية في المملكة المغربية.

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية



١١ مشروعاً سياحياً جديداً في السعودية:

«قرية النخيل» أولاً و«شاطئ نصف القمر» بعدها..

■ بدأت «الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية» والشركات التابعة لها وهي ١١ شركة، تنفيذ مشاريع سياحية وترويحية يبلغ إجمالي رؤوس أموالها ١.٤ مليار ريال (نحو ١٠٠ مليون دولار) تبلغ حصة «الشركة السعودية للفنادق» فيها نحو ٢٤ في المئة أي ما يعادل ٢٩٩,١٢٠ مليون ريال.

وبين المشاريع التي يجري تنفيذها حالياً مشروع «قرية النخيل» السياحية في جدة والتي رصع حجر أساسها في حزيران/يونيو الماضي. وتتكون من ١٢٠ فيلا وموتيلاً يضم ٥٠ غرفة بكلفة شاهر ٢٢٨ مليون ريال، وتتولى تنفيذ الأعمال الإنشائية للقرية «مجموعة بن لادن» السعودية على أن يكتمل التنفيذ السنة المقبلة.

وبدأت الشركة كذلك في تنفيذ «المحيرة» الداخلية ومشروع شاطئ «نصف القمر» في المنطقة الشرقية والتي تشمل العناصر الأساسية للمرحلة الثانية البالغة ٢٥٠ وحدة وتستكمل الأحجام من قرية الخليل.

لكن من «فندق أجياد مكة» و«فندق الرياض ماريوت» و«مشاري نيلوك».

وتستعد الشركة لاستصدار التراخيص اللازمة لإقامة مشروعها السكني بحي السفارات المكون من ٢٠٠ وحدة سكنية إضافة إلى مبنى المركز الرئيس لها. ويشار إلى أن الشركة حصلت على امتياز تطوير ذلك المشروع وامتلاك الأراضي المخصصة له بالإتفاق مع الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض.

سليمان الحمد، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية، ذكر أن الشركة تتميز بسعيها إلى نشر مشاريعها في الكثير من المناطق متوخية في جميع استثماراتها تحقيق معادلة مستهدفة للجميع بن تنمية قطاع السياحة وتقديم الخدمات الفندقية على أعلى مستوى.

وفي نية الشركة بعد الانتهاء من تنفيذ المواقع الأولى لـ «نصف القمر» من «بقي بوي» و«بي بي واي» التي تم البدء الفعلي بتنفيذها في أواخر السنة الماضية أن يعمل عدد المنشآت التي تديرها وتوكل تنفيذها إلى سبع منشآت هي «فندق أجياد مكة» و«فندق مشاري نيلوك» و«فندق قصر السياحة» و«فندق صحاري الطار» و«محدية الروضة الترفيهية» و«قرية الخليل السياحية».

مجلس ترويج السياحة يبحث عن السياح في جنوب أفريقيا واسكتلندا

تراجع عدد السياح الروس يشغل دبي

■ أعلن «مجلس ترويج التجارة والسياحة» في دبي عن نيته على إنفتاح مكتبين تمثيليين في جنوب أفريقيا واسكتلندا لزيادة عدد السياح القادمين من تلك الدول.

ولمعا بعدما مكتب جنوب أفريقيا عمله السنة الجارية، يظل مكتب اسكتلندا تحت الدراسة.

وذكر عن المجلس أنه يضع أيضاً اللسانت الحمدة، رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للفنادق والمناطق السياحية، ذكر أن الشركة تتميز بسعيها إلى نشر مشاريعها في الكثير من المناطق متوخية في جميع استثماراتها تحقيق معادلة مستهدفة للجميع بن تنمية قطاع السياحة وتقديم الخدمات الفندقية على أعلى مستوى.

وفي نية الشركة بعد الانتهاء من تنفيذ المواقع الأولى لـ «نصف القمر» من «بقي بوي» و«بي بي واي» التي تم البدء الفعلي بتنفيذها في أواخر السنة الماضية أن يعمل عدد المنشآت التي تديرها وتوكل تنفيذها إلى سبع منشآت هي «فندق أجياد مكة» و«فندق مشاري نيلوك» و«فندق قصر السياحة» و«فندق صحاري الطار» و«محدية الروضة الترفيهية» و«قرية الخليل السياحية».

والوزير محمد العلوي المحمدي يعلن عن إنشاء شركة لتشييد المنشآت السياحية

المغرب يرغب في نقل السياحة من الشواطئ

إلى المناطق الجبلية



المشروع الكنائسي - القرواني، وضعف القيادات المسيحية اللبنانية الراقية، بل لأن قيام مثل هذه الراسمالية يحتاج إلى سوق واسعة، وإلى كسب ثقة العالم الإسلامي بخدمات مصالح شعوبه ومن غير الممكن أن تقوم بهذا الدور راسمالية أجنبية (أميركية - أوروبية) لارتباطها في السكينة الإسلامية الجماعية بمراحل الانتماء والاميرال - ية، ولكونها مفهومة في الفصل الإسلامي بأنها تعمل في إطار النظام اليهودي، أو هي مسخرة له، وهو مفهوم مكمل للمفهوم الاستعماري الاميرالي

لا يخبر موارنة لبنان في شبه أن يكونوا جزءاً من كل، بعد فشل المشروع الذي أومعوا بانه من شأنه أن يجعلهم لكل بالكل، ففي القرن الماضي مثلاً كان الأتراك العثمانيون يصنعون الموارنة في لبنان في خانة «ملة الأرمن» من قبيل اختصار الاعتراف الرسمي بالملل والماذاهب الكثيرة هذا في الوقت الذي كان فيه قادة رأي من الموارنة أمثال سليمان البستاني يدعون إلى الحفاظ على وحدة الامبراطورية العثمانية والعمل على «تصريح الخلافة بدل تفكيك الامبراطورية»

الآن من المصلين أحشدوا لسماعه في كاتدرائية القديس مرقس، إن الشان الأساسي والاستراتيجي هو التصالح بين المصيرين إلى أي دين انتموا، ودعا الأقباط إلى معانلة المسلمين على أنهم «من لهمهم ومنهم وعظهم» بل إن شذوذة في هذا الخطاب الأخير حدد ملامح القيادة المسيحية الحقبة، أي القيادة التي تتوخى مصالح المسيحيين والبلاد، على أنها تلك القيادة التي تحظى بثقة واحترام المسلمين وتشلهم أيضاً عند تخلي قياداتهم عن قضائهم، كما مثل شذوذة المسلمين عندما شط في عهد شذوذة أيضاً تحدثت الحركة الرهبانية في مصر على يد متى السكين في دير القديس مكاربيوس في وادي النطرون، وأخذت بعداً جديداً قائماً على العلوم الحديثة وعلى التنمية الاقتصادية المتقدمة، فالعلم، مثل مفهوم متى السكين (وهو صيدلي سابق مثل بيار الجميل) هو هبة من الطالق، وبالتالي فإن الحياة الرهبانية يجب أن تقوم على الطاعة وعلى الحق وعلى العلم وهكذا أدخل رهبان مصر إلى أديرتهم أجهزة الكمبيوتر المتطورة وراحوا يستعملون الصحراء، ويخصبونها من أجل مصر كلها، وكشهم على ثقة بأن حل مشكلة مصر وأفريقيا في المستقبل في يدهم لكن البعد الأرضي في انفسا المسيحية في الشرق أكثر التصالح بلبنان، بل يكاد يكون بعداً لبنانياً، ليس فقط لأن هناك عدداً كبيراً من اللبنانيين من أصول أرمنية، بل لأن أرمن لبنان ابتعدوا عن الحرب الأهلية والاقتتال الداخلي ولم تظهر بينهم طمايا لقوى خارجية فضلاً عن التواجد الأرمني في العديد من القطاعات العربية، ولذا، فإن التأثير القبايلي والعنصري للكرارة الرقسية في لبنان لا يقوم ولا يعطي مفعول الحقيقة إلا بالتركة الأرمنية بحيث يصعب الوجود السلمي في الشرق قوة إقليمية لا على للعالم الإسلامي عنها، من خلال التطور الجوي للراسمالية المسيحية كقوة موارنة حافظة للاستقرار.

ذلك أنه لم يعد ممكناً أن تقوم راسمالية مسيحية في الأطار القبايلي، وهذه، ليس فقط بسبب ظروف المسيحيين اللبنانيين بعد فشل

الشرق أصبحت منذ الآن تحت القيادة القبطية الأرمنية، وهي قيادة لها امتدادات القبطية ودولية قوية، ولها مواقف تستطيع أن تقدم وأن تؤثر في القضايا الجوهرية للعالم العربي والشرق الأوسط عموماً. ولعل البابا شنودة يعرف، بصفتة داعي الكرامة الرقسية، إن مدينة البندقية في إيطاليا عندما توجهت قوتها التجارية والبحرية بنقل بقايا القديس مرقس من مصر إليها في العمود الوسطي، كانت تعلن ولادة ما يمكن تسميته بالراسمالية المسيحية، ولذا لما كانت بحاجة إلى رفاه القديس مرقس، وقد بلغت بالفعل من القوة المالية ما جعلها قوة عظمى في العالم القديم بل إن الروائي والشاعر الانكليزي ولهم شكسبير عندما وضع مسرحيته «تاجر البندقية» لم يفعل ذلك من قبيل «العداء للسامية» كما يقال اليوم، بل لظهور الفوارق بين الراسمالية المسيحية الرحية والراسمالية اليهودية المزمعة لكن إخفاق الثورة اللبنانية بعد خمسمائة سنة على تجربة البندقية، يمثل في هذا الأطار انهداماً خطيراً أكبر حصماً من الطاقات الفكرية للقيادات الراقية.

لما البابا شنودة، وهو البطريرك السابع عشر بعد ثمانية منذ القديس مرقس، فإن مواقف المشهورة في مواجهة أنور السادات واتجاهات التطبيع مع إسرائيل، تشير إلى فهم عميق للمسألة المسيحية على أنها تتعلق بالعالم الإسلامي حصراً في الدرجة الأولى، وللبابا شنودة خطابان يدلان بوضوح على إطار المسألة المسيحية في تفكيره، الخطاب الأول كان أمام السادات في عام ١٩٨١ صا جعل الرئيس المصري آنذاك يتخذ قراراً بفرعه ونفيه، وفيه قال شنودة للسادات: نحن معك إنما نحن شركاءك، طبعاً، لم يكن البابا شنودة يتوخى شراكة كالشراكة بين الرئيس ياسر أرياد و الرئيس رفيق الحريري، بل قصد الشراكة في الوجود وفي القرار. والخطاب الثاني ألقاه شنودة عشية عيد الميلاد بالتقويم القبطي، أي ليلة الخامس من كانون الثاني/ يناير عام ١٩٨٥ يوم فرار الرئيس مبارك عنه من إقامة جبرية دامت ٤٠ شهراً، فقد قال شنودة على مناسم عشرة

بروفيل

القيادة المرقسية...

كانت زيارة البابا شنودة الثالث، بابا الأقباط في مصر، التي جهرت في شهر حزيران/ يونيو الماضي، من أبرز التطورات التي شهدنا لبنان منذ مؤتمر الطائف، وما زاد من أهمية تلك الزيارة الملمنة أنها توافقت مع انتخاب كاثوليكيوس «لبناني» لعموم الأرمن في العالم، كما جاءت في أعقاب اللقاء الثامن بين البطريرك الأرثوذكسي السكوني الخليف في استانبول (بطريرك القسطنطينية) مع البابا يوحنا بولس الثاني في الفاتيكان.

ولقد اعتبر البعض في لبنان أن هذه التطورات كان لها فعل رفيع معنويات المسيحيين اللبنانيين، بسبب الأحياء التي أصيبتا به وأدى إلى تهميشهم في الحياة السياسية اللبنانية من جراء الحرب الأهلية، وخاصة الاقتتال الداخلي فيما بينهم. وربما كان للتطورات المشار إليها مثل هذا الفعل، لكنها في الأغلب أبعد مدى وأثر في المنطقة كلها بخارج المسألة المسيحية من عنق الزجاجة الذي حشرها فيه اللبنانيون بين نهر الكذب وجسر اللذون إلى الخلق الأقلي الأوسع. ويعتني من المعاني، يشكل هذا التطور نوعاً من نزاع الثقة بالقيادات المسيحية اللبنانية، السياسية منها والروحية، لأن إدارتها للمسألة أدت إلى هزيمة المسيحيين في لبنان وعرضت الوجود المسيحي خارج لبنان إلى مخاطر ومواقف حرجية.

بل يمكن القول أن المسألة المسيحية في

الناس

يستمر على علاقته بأمين الجميل... بمهاجته لو كان روجيه تميز «فيلسوفاً» لصار مثل الحريري!

● تقرر أن تصدر صحيفة بيروت من جريدة «الشرق الأوسط» السعودية، في مطلع شهر اب/بؤبر المقبل، بعدما تكون التحجيرات التقنية قد اكتملت وارتبطت بشبكة التعمير المركزي في لندن. ويظهر أن ربيع سعودي على رأس المكتب، يساعد صحافيون لبنانيون من العاملين مع «الشركة السعودية للأبحاث والتمويل» ناشرة الجريدة. وترد أن الشركة صرفت حتى الآن على طيبة بيروت حوالي مليون دولار.

● صدر في لندن العدد الأول من «نشرة القيود» وهي تتضمن موضوعاً واحداً بعنوان «هل يشتري الحريري جريدة الحياة» والمعروف أن صاحب «الحياة» هو الأمير خالد بن سلطان، وموضوع النشرة يتعرض لسلوك أحد صحفري الجريدة ويشهر به.

● وصل الزميل إبراهيم الجرجاني، المشارك في تحرير مجلة «كلام الناس» شقيقة «الوطن العربي» إلى لندن من القاهرة لإجراء محادثات مع أمين إيام مع امته الجريدة وشهر به.

● نقل الزميل رياض نجيب الريس مقالته الأسبوعية من جريدة «النهار» إلى جريدة «السياسة» بعد تقاضم تروية في بيروت أن غسان تروية عقده مع المملكة العربية السعودية عبر سفيرها في بيروت.

● احتفل جزيوف ريعيدي، نقيب اصحاب المطابع في لبنان، بصمود مجلة «الطابعة» وتقدم الصمود وزير الإعلام فريد مكارزي، ونقيا الصحافة والصحف محمد الطيليكي وعلهم كرم.

● ينزل قريباً إلى الأسواق العربية والأوروبية كتاب جديد للمصاحفي الفلسطينيين الكبير ناصر الدين التمشيشي عنوانه «مضمرات الزلزال المتخفين» الكتاب من منشورات دار «أخبار البلد» في القدس، ومن المتوقع أن يلاو عاصفة في الوسط السياسي والمصاحفي، لانه يتناول اصحاب اسماء معروفة في بلاط صاحبة الجلالة.

● امضى عبد الرحمن فتح الله، يصفه ايام في لندن قبل عونه إلى باريس، لنجز خلالها بعض الأعمال وبعد الإتصالات مع قدامى الأصداق.

● حصل بطون الصلح الحد صفر من ميلته السيامية بالفة الانكليزية، لإطلاع الوزير تولا فوش وأركان الوزارة عليه، والإنستانت براهمي في غضون مجلة وشكها، قبل المباشرة في إصدارها بانتظام من لندن لتوزع في العالم وتكون خير داعية للمساهمة اللبنانية.

مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، وهي وظيفة لم يكن لصاحبها من شأن سوى الإتصال بالأميركان والتنسيق معهم. فإذا لم يكن كل ذلك كافياً للاتصال بين أمين الجميل والأميركان حتى يأتي بنكرة مثل روجيه تميز ليقوم بهذه المهمة، تكون البعير قد زادت والمفرد قد تفتت. وإذا من تميز بأنه يستطيع أن «يستجيب» للأميركان، فإنه لا يستطيع أن يستجيب اللبنانيين، لأن لبنان بلد صغير والناس تعرف بعلمها، والطبقة اللبنانية التي يطلقون عليها طيفه «رجال الأعمال» والتي ينتمي إليها تميز، متمرسه بفنون «البيزنس» وتعرف على وجه الدقة كيف ومن أين تؤكل الكتف وبالتالي تعرف أنه ما كان بمقدور تميزه مثل روجيه تميز أن يصحح أكبر ملاك في لبنان بعد رفيق الحريري (الذي انتقل من صف «المكر» إلى صف «المعرفة») لجود أنه «عصامي» أو «فيلسوف» مثلك.

فإذا كان الحريري أكبر ملاك للعارفات في لبنان، وتميز هو ثاني أكبر مالك للمعارفات، فإنه من المستحسن في هذه الحالة انتخاب تميز لرئاسة الجمهورية بعد شهرين، حتى تكتمل وحدة لبنان القارية وتتعلق المناصفة السياسية على أساس المناصفة القارية. ولتفرص الآن مواثبة طلالاً أن ادمون تقيم تد «آح من الدرب»

حتى غلاة المعادين للوضع الراهن في لبنان، اتهم الجسم القضائي كله من غير تمييز كما اتهم تميز. فلا أحد، حتى في الجسم القضائي اللبناني، ينكر أن هناك قلة قليلة من القضاة لا تستحق هذا اللقب، إلا أن الجسم القضائي وخاصة في مراتبه العليا لا يرى إلى هذا، الشك.

وفيما يتعلق بأمين الجميل، ورئيس الجمهورية الأسبق الذي جاء بروجيبة تميز من المجهول إلى الواجهة، فإن القول بأنه ليس رجل أعمال صحيح مائة في المائة، وأنه لا يستطيع أن يكون رجل أعمال ناجحاً صحيح أيضاً هو الأمر. ولو كان الأمر غير ذلك ما احتاج أمين الجميل إلى رجل أعمال «ناجح» مثل تميز. فروجيبة تميز بهذا المعنى هو «أمين» في ذاته، وأغرب ما في الأمر هو صدق بأنه كان بمقدور روجيه تميز أن يبيع مصفاة الإيطالية للنفط بخصائرها المتعاقبة إلى الليبين لولا أمين الجميل. وزيارات الرئيس اللبناني الأسبق إلى خيمة اللذافي في طرابلس الغرب تعبير من الملامح البارزة أو «العلامات الفارقة» في فترة رئاسة الشيخ أمين. وأغرب ما في الأمر قول تميز بأن الرئيس الجميل ربما جاء به ليكون صلة الرصل بين وبين الأميركيين، بغاية هذا القول تبعت على الصفا، بل في تكشف في الحقيقة خطل الحديث بمجمله. وثير الإشهاد بولعه

أولاً، العالم كله يعرف أن أمين الجميل انخبط رئيساً للجمهورية في حديقته، جميع الناس في لبنان تعرف أن هذا الكلام مجرد هراء، وأن حلم روجيه تميز برئاسة الجمهورية هو مثل «حلم إيليس بالجنة» أما باقي ما قاله تميز بعدما فتحت له الأبواب «مفعة واحدة» فإنه من قبيل التهور والتفطية، وخاصة بالنسبة إلى أمين الجميل الذي يعتبره البعض ولي نعمته، لأن التفطية على خاطئه أمر متوقع. وعده النطق في الوحدة التي تستحق تسليط الأضواء عليها لأنها «أفط»، ما نطق به تميز بعد لهجته على القضاء اللبناني، فلم نسمع أحداً

الضيف